



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س. • دمشق ص.ب. «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

فرصة اضطراب العدو!

لا تزال الماكينات السياسية والإعلامية لقوى العرقلة الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا والسعودية، تلقي بقنابلها الدخانية فوق المشهد السوري. وليس التصعيد التركي العسكري المباشر على الأرض السورية في الفترة الأخيرة، والمستمر حتى الآن بأشكال مختلفة، إلا آخر الطلقات التي في جعبة أردوغان وجماعته، وإن دلت على شيء فهي تدل على عمق المأزق الذي دخله ومعه كل معيقي ورافضي الحل السياسي، سواء علناً أو سراً.

إن ما أثبتته أحداث الأسبوع الماضي، هو أن التوافق الروسي الأمريكي على إنهاء الأزمة السورية سياسياً، واستناداً إلى بيان جنيف الأول ومقررات فيينا الأول والثاني والقرار الدولي 2254 وبيان ميونيخ بعده، وعلى محاربة الإرهاب بالتوازي مع ذلك، هو توافق الأمر الواقع الناجم عن ميزان القوى الدولي الجديد والذي سيجري تذليل كل العقبات التي تقف في طريقه أياً كانت. إن استمرار تشبث معيقي الحل السياسي بأطراف جنيف 2 وبعقليته وألياته، تشير وضوحاً إلى ماهية ومعاني الانتقال نحو جنيف 3 بعقليته وألياته المختلفة عن سابقه، فهذا الانتقال إذ يعني دفن جنيف 2، فإنه يعني أيضاً إعادة توزيع النفوذ في المنطقة بأكملها بما يخدم استقرارها واستمرارها، بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة تقليص وتشذيب الأطراف المعرقة وحتى إبعادها عن المشهد كلياً إن بقيت على معاداتها الضمنية أو الصريحة للحل السياسي.

إن الظرف الذي تعينه سورية اليوم، ورغم كارثيته ومأساويته على الصعيد الإنساني، إلا أنه أيضاً ظرف انعطافي بكل ما للكلمة من معنى، فأعداء الحل السياسي وأعداء الشعب السوري مرتبكون أشد الارتباك، وصوفهم مخلخة أشد التخلخل، ولذلك فإن على الوطنيين السوريين في هذه اللحظة، وأياً كانت مواقعهم، العمل جدياً للاستفادة من هذه الفرصة بتصعيد الهجوم إلى الحد الأقصى بأداة الحل السياسي، وصولاً إلى إخراج سورية من كارثتها الإنسانية العميقة وبتجاه القضاء على الإرهاب، وافتتاح مرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

إن الاستفادة الوطنية من هذه الفرصة، تستلزم توفير عوامل النجاح والتقدم لعملية الحل السياسي كلها، ولاستكمال مؤتمر جنيف 3 بمسؤولية عالية تجاه الدم السوري النازف، وتجاه وحدة البلاد أرضاً وشعباً، وتجاه القضايا المصيرية لدى الشعب السوري، وفي مقدمتها تحرير أراضيه المحتلة، وتجاه الثوابت الوطنية التاريخية لدى الشعب السوري، وعلى رأسها النضال بوجه المطامع الاستعمارية والمارب الإمبريالية والصهيونية، بما في ذلك في فلسطين المحتلة.

إن الاستفادة من هذا النوع تستلزم رفع درجات التنسيق والتعاون مع حلفاء الدولة السورية والشعب السوري إلى الحد الأقصى، وصولاً إلى تكريس مضامين وطنية حقيقية لعملية الحل السياسي ومحاربة الإرهاب.

لقد أثلعت قافلة الحل السياسي، يدفعها توازن دولي جديد يتقدم فيه بثبات حلفاء الشعب السوري التاريخيون، ولن توقفها رغبات المتشددین ولا تصريحاتهم النارية، هنا أو هناك. وهذه القافلة لا تعد بإيقاف الكارثة الإنسانية السورية فحسب، بل وتكرس سورية نموذجاً جديداً على شاكلة العالم الجديد، نموذج يستند إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.



[12]

الاقتصاد السياسي
لتخفيض قيمة الليرة!

كمال عرفات

عدسة قاسيون

شؤون عربية ودولية

فلسطين لا يحررها
«تبويس الشوارب»

18

شؤون اقتصادية

اقتصاد سورية في عشرة
أعوام قبل الحرب

14

شؤون محلية

الفساد يستثمر في دماء
الشهداء والجرحى أيضاً

09

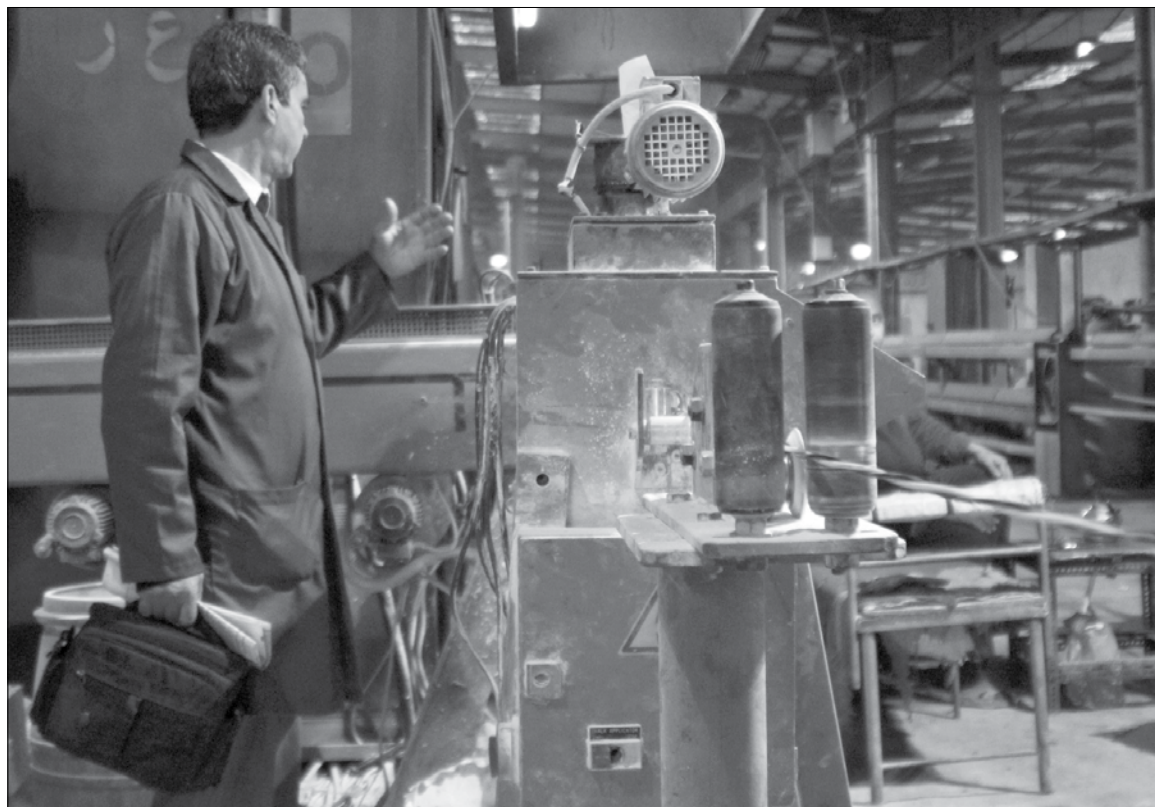
ملف «سورية 2016»



«بارازيت» تركي

07

في انتظار اللباس العمالي!



هو واحد من الحقوق التي بات كثير من العمال السوريين يفتقدونها، منذ بدء الأزمة، أو حتى قبلها، بحجة انعدام السيولة وقلة الأرباح لدى المنشآت الصناعية والخدمية، وهو مطلب لا يخلو منه ملتقى أو مؤتمر عمالي، إنه اللباس العمالي الذي أصبح بالنسبة لآلاف العمال حقاً ضائعاً، وحلماً بعيد المنال.



منفعة متبادلة

الجدير بالذكر أن الحكومة أصدرت بتاريخ 2014/5/18

إلى جميع الوزارات والمؤسسات والشركات والجهات العامة بتأمين اللباس العمالي، لجميع العاملين لديهم، من شركتي الألبسة الجاهزة بدمشق «وسيم» والشركة الصناعية للملبوسات بحلب «زنوبيا وشمرا»، التابعين للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، وذلك بموجب اتفاق مباشر دون أي وساطة، وكان التعميم قد صدر بهدف تنشيط الصناعات النسيجية التابعة للقطاع العام، وتحقيق منفعة متبادلة للطرفين، كما يفترض، وبغض النظر عن تدني المواصفة والجودة لمنتجات هاتين الشركتين، التي يشتكي منها العاملين المستفيدين من الكساء العمالي دائماً، إلا أنهم مع تنفيذ هذا التعميم إن كان سيعيد لهم بعض حقوقهم.

المالية وانتهاءً بالحكومة، فالأعذار حاضرة دائماً، فالبعض يتذرع بأن الإمكانيات المادية للمنشآت لا تسمح بتأمين اللباس العمالي أو البديل النقدي في موازنتها، بحجة الأزمة وما أفرزته من تداعيات وغيرها من الحجج والذرائع، ويجادل البعض الآخر بأن العامل، حتى وإن حصل على لباسه وحذاءه فإنه يبيعهما، وينتفع بثمنهما بدلاً من استخدامهما.

ولكن إذا كان العامل قد وصل بالفعل إلى حد بيع ثيابه، ليس ذلك وحده كفيلاً بأن نتخيل حجم المعاناة والضائقة الاقتصادية التي يعانيها!، أم أنه مجرد عذر للتخلص من الالتزامات؟. في الحالتين كليهما من الواضح أن العامل هو وحده من يدفع الثمن. وأحياناً يأتي الفساد أيضاً ليكمل المعاناة ويزيد الطين بلة، عبر لجان الاستلام والتسليم، والتلاعب بالإيصالات وأسماء المستحقين، وغيرها الكثير من الأساليب التي تضيق عبرها بعض الحقوق للعاملين.

البديل النقدي

ويحصل العامل في بعض الحالات على بدل نقدي للباس العمالي، وهو في غالب الأحيان بدل زهيد، لا يفي باحتياجات العامل الحقيقية، مثل الشركة العامة للصناعات التحويلية في دمشق، والتي تقدم بدلاً نقدياً قيمته 3500 ليرة فقط، علماً أن هذا السعر لا يغطي قيمة بنطال بأسعار السوق.

المطالبة بالحقوق ستستمر

وعلى الرغم من ذلك ما زالت المشكلة تكمن في المبررات والمسوغات سابقة الذكر والتي تمنع توفير متطلبات وحقوق العمال المختلفة، كالوجبة الداعمة وباصات المبيت واللباس العمالي أو بدله النقدي وغيرها من حقوق كثيرة يفتقدها عمالنا اليوم. وبالمقابل ستستمر المطالبات العمالية قائمة، وإن دورت من عام لآخر، إلى أن يحصل هؤلاء على حقوقهم كاملة دون نقصان.

سمر علوان

لطالما طالب ممثلو العمال، في مؤتمراتهم السنوية، بحقوقهم في اللباس العمالي أو ببديل نقدي عادل له، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنذ بداية العام الحالي شهدت المؤتمرات العمالية مطالبة واسعة به، ففي حمص طالب عمال نقابة الدولة والبلديات بتأمين اللباس العمالي لعمال النظافة، كما طالب به أيضاً عمال الاسمنت والبناء، وعمال الصناعات المعدنية والكهربائية، وفي حماه طالب به عمال مديرية الموارد المائية، وتكرر المطلب ذاته بالنسبة لعمال الكهرباء في الحسكة، وعمال شركة الرخام في اللاذقية، في حين دعا ممثلو عمال الكهرباء في دمشق إلى رفع قيمة بدل اللباس الممنوح لهم، والحالات المشابهة كثيرة.

حق لا ترف

يشكل اللباس العمالي واحداً من أساسيات السلامة المهنية للعامل، ويمكن أن يشمل لباساً كاملاً، وحذاء وخوذة وقفازات، وواقيات الغبار والضجيج.. إلخ، وذلك تبعاً لنوعية العمل الذي يؤديه العامل والمخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها، وهو على ذلك ليس حالة ترفية يمكن الاستغناء عنها، بل حاجة ضرورية تفرضها شروط العمل نفسه.

عمال الشركة العامة للطرق والجسور في دمشق مثلاً جزء من تلك الشريحة العمالية المحرومة من هذا الحق، فهم لا يحصلون على اللباس العمالي رغم أنهم في أمس الحاجة إليه، ذلك أن تعاملهم مع الأجزاء المعدنية، وما تتركه على الأرض من مخلفات حادة، يمكن أن يعرضهم للإذى، لأن الأذى العادية التي يربطونها ليست مزودة بنعل متين مهياً لحماية قدم العامل من المسامير والأشياء الحادة بشكل عام.

أعذار معدة سلفاً

بالنسبة لأرباب العمل، اعتباراً من الإدارات في المؤسسات والشركات العامة مروراً بوزارة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



تدوير المطالب العمالية.. يعني وأدها!

قراءة متأنية للتقارير النقابية التي قدمت إلى المؤتمرات، وكذلك تقارير اتحادات المحافظات، نجد أن هناك العشرات من المطالب العمالية المطروحة، في هذه المؤتمرات، كانت قد طرحت في السابق البعيد والقريب، ولم تجد طريقها نحو الحل والتحقق، مما استدعى أن يطرح العمال تساؤلاتهم عن جدوى حضورهم للمؤتمرات، طالما أنهم وفي كل مؤتمر تتجدد أمامهم الوعود والعهود بأن مطالبهم قيد التنفيذ اللاحق، شرط أن تكون ظروف الحكومة مؤاتية، وخاصة ناحية الموارد.

هذا الشرط كان يطرح قبل الأزمة، وكان يُطلب من العمال طولة البال والصبر على الحكومة، لعل يأتيها عقل «الرحمن» وتنظر بعين الرأفة تجاه القيادات النقابية، التي أصبح موقفها في حالة من الحرج أمام قاعدتها العمالية، وغدت مبرراتها غير مسموعة وغير مقبولة من قبل العمال، على مدار أكثر من عقدين من الوعود الخلبية.

يكمن جذر المشكلة في أن الحكومة و«الحكومات»، تقوم بتسويق المطالب العمالية، الصغيرة والكبيرة، ليس هذا فقط بل وتفرض على الطبقة العاملة تقديم التنازلات المستمرة، وكذلك على بعض القيادات النقابية.

بعض هذه التنازلات تمس الجوهر في المطالب والحقوق العمالية، وفي مقدمتها قضية الأجور، ابتداءً من الحد الأدنى لها، وليس انتهاءً بضرورة ربطها بالأسعار وبالحدا الأدنى لمستوى المعيشة، حيث من المفترض أن يكون لدى النقابات مؤشر دائم ومتحرك للأجور، يجب ألا تقبل بالتنازل عنه أو النزول دونه، تحت أية ضغوط يمكن أن تمارس من قبل الحكومة، سواء على الطبقة العاملة أو الحركة النقابية وقياداتها. ما كان سائداً بالأمس، وما زال حتى اليوم وسيبقى مستمراً حتى الغد، هو الاستمرار في تقديم التنازلات، طالما بقيت بعض القيادات النقابية في حالة اغتراب عن المصالح الرئيسية للطبقة العاملة، عبر القبول في التسويق الحكومي، والصمت على ممارسة الضغوط. حالة الاغتراب هذه المقصود بها:

أولاً: التوافق في المصالح الأساسية والاختلاف في الجزئيات، مع جميع الحكومات وتقديم المبررات اللازمة لها، كي ما تبقى المطالب العمالية معلقة بيد الحكومات.

ثانياً: حالة التوافق هذه، والمبررة من بعض القيادات النقابية، تجعل إمكانية المواجهة بين رأس المال وقوة العمل «حكومة، أرباب عمل، عمال» غير واردة من وجهة نظرهم، وبالتالي ستبقى الأدوات النقابية هي أدوات بيروقراطية مكتبية، لا تقدم ولا تؤخر من أمر الحقوق والمطالب في شيء، وهذا ما أثبتته وقائع التسريح التعسفي للعمال، وغيرها من القضايا الأخرى التي لها الأهمية نفسها على مستوى المطالب والحقوق العمالية.

ثالثاً: في سياق التغيرات، الاقتصادية والحقوقية، القادمة حتماً مع التغيرات السياسية، ستتدفع الطبقة العاملة السورية باتجاه مبادراتها الخاصة للدفاع عن حقوقها وتحقيق مطالبها، ليس الاقتصادية والديمقراطية بل والسياسية أيضاً، وهو ما سيضع هؤلاء المغتربين عن مصالح الطبقة العاملة خارج إطارها النقابي التنظيمي، وسيجعل أمر تحقيق المطالب الأساسية حتمياً.

بوجود 35 ألف عامل خارج تجمعاتهم

اتحاد عمال محافظة حلب عقد مؤتمره السنوي!



بتاريخ 7/2/2016 عقد اتحاد عمال محافظة حلب مؤتمره السنوي الثاني، للدورة السادسة والعشرين، بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد أشار رئيس اتحاد عمال المحافظة إلى أنه في محافظة حلب هناك 44/ شركة ومنشأة متعثره ومتوقفة عن العمل، وهناك 35/ ألف عامل لا يعملون في تجمعاتهم، لأنها خارج الخدمة.

وفيما يلي أبرز ما تم التداخل به من قبل أعضاء المؤتمر باسم مكاتب النقابات والعاملين:

■ مراسل قاسيون

رئيس نقابة «المواد الغذائية»: معاناة كبيرة لتأمين الطاقة الكهربائية!

أشار رئيس نقابة عمال المواد الغذائية في مداخلته إلى أن:

● هناك شركات عدة تابعة لتجمعاتها لعمل النقابة /شركة الزيوت- معمل الشرق- معمل الميزة/ هي خارج الخدمة والدورة الإنتاجية.

● بالنسبة للشركة العامة للمطاحن فهي تعمل بطاقة إنتاجية كاملة /مطحنة الثورة/ إلا أنه توجد معاناة كبيرة لتأمين الطاقة الكهربائية، حيث يتم تأمينها عن طريق مجموعات توليد كهربائية، وهذه المجموعات هي احتياطية بالأساس.

● العاملين في شركة المطاحن لا يحصلون على الحوافز الإنتاجية بشكل عادل، لأنهم يعانون من ظروف عمل صعبة جداً.

● بالنسبة لمخازن مراكز الحبوب فهي متوقفة، باستثناء مخزن جبرين .

● وطالب رئيس النقابة بالتخفيف من المركزية بين الجهات التابعة لجهة عمل النقابة والتخفيف من الروتين.

● وأشار في سياق آخر أنه عندما تعرضت مدينة حلب للحصار لم ينقطع رغيف الخبز عن المواطنين .

● وطالب بإعادة العمال الذين تم استدعائهم لجهات أمنية، ولم يتم إدانتهم قضائياً، إلى عملهم.

القطع التبديلية والهيكل المعدنية للجهات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت، حيث موقع المنشأة في محافظة حلب وإدارتها في دمشق.

«الدولة والبلديات»: خسائر للحقوق.. والسبب الكهرباء!

نقابة عمال الدولة والبلديات كان لها المطالب التالية:

- أن يحصل العمال المعارين والمفرزين على المزايا التي يستفيد منها العاملون في الجهة التي تم إعارتهم أو فرزهم إليها.
- بعض القطاعات التابعة لمجال عمل النقابة وبسبب انقطاع التيار الكهربائي قد تأثروا بخسارتهم لبعض الحقوق والمزايا التي كانوا يحصلون عليها مثل «الوجبة الغذائية» الحوافز الإنتاجية- المكافأة التشجيعية».
- دعم العيادات العمالية التخصصية الشاملة، لترتقي بتقديم الخدمات الصحية للأخوة العمال.

● مكافحة التهرب الضريبي وإعفاء الرواتب من ضريبه الدخل، لأنها أجر وليست ربح .

● الاهتمام بالقطاع العام وخاصة الصناعي وتطويره .

● فتح سقف الرواتب والأجور ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتوافق مع الأسعار.

«الاسمنت والإترينت»:

المنشأة بحلب والإدارة بدمشق!

وقد أشار رئيس مكتب نقابة عمال الاسمنت والإترينت إلى أهمية مادة الاسمنت وخاصة في فترة الاعمار، حيث تشير التقديرات إلى حاجة القطر إلى أكثر من 9 مليون طن من هذه المادة، ولذلك لا بد مما يلي:

إعادة تأهيل المعامل المتوقفة عبر تأمين خطوط إنتاج جديدة.

كما طالب بإصدار مرسوم إحداث الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب لأن هذه المنشأة، ومنذ ربع قرن، تقدم

الخطوط الحديدية تعاني عجزاً مالياً

بدوره أشار رئيس نقابة عمال الخطوط الحديدية، إلى أن النقل السككي لدى المؤسسة متوقف بالكامل باستثناء خط اللاذقية- طرطوس، والمؤسسة تعاني من عجز مالي كبير، مطالباً بالتالي:

● دعم القطاع العام الصناعي والخدمي وتطويره بما يخدم الصمود الوطني .

● عودة العاملين الموقوفين لدى الجهات الأمنية والذين لم تتم إدانتهم لعملهم.

● تعديل فئة المعاهد المتوسطة من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى .

«النقل البري» وحكومة التطنيش!

وفي مداخلته مكتب نقابة عمال النقل البري ورد التالي:

● الحكومة تتبع سياسة التطنيش تجاه مطالب العمال بدل الاستجابة لها .

● تثبيت العمال المؤقتين.

● محاسبة الفساد والمفسدين .

المؤتمرات النقابية في دير الزور تعقد تحت الحصار..

من مؤسسة الخزن والتسويق، كونها المؤسسة الوحيدة التي تعمل، فرفض الاقتراح من الجهات المسؤولة.

علماً أنه سبق أن طرح المحافظ استئجار ما نسبته 35% من القيمة فقط، من المؤسسة العسكرية، فرفض العمال ذلك بحينها، فألغى الاقتراح من المحافظ.

التشاركية لم تعرض ولم تناقش

كما أكدت بعض المداخلات أنها تجهل بموضوع التشاركية وقانونها، حيث لم تعرض عليهم ولم تناقش، فيما أكد رئيس اتحاد عمال المحافظة أن مشروع قانون التشاركية قد نوقش في المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال، وكان الموقف منه هو الرفض، معبراً عن رأيه بأن التشاركية هي للبرلة، وهم ضدها لما تمثله من خطر على القطاع العام والعاملين فيه، كما لم يعلموا النقابيين بأن القانون قد أقر في مجلس الشعب، وذلك سبب انقطاع التواصل والحصار.

علماً أن المؤتمر العام لاتحاد عمال دير الزور سيكون في 2016/2/24

● عدم توفر المحروقات، مما انعكس سلباً على كل شيء.

● وبأن الهَم الأساسي الآن هو معيشة الأهالي المحاصرين في المدينة، ومنهم العمال والنقابيين الذين أنهمكوا بالحصار، والجوع والمرض يكاد يقتلهم!

● مطالب بتيمة وحلول بائية!

● إضافة للوضع المعيشي، فقد تركزت مداخلات النقابيين على المطالب العمالية المتكررة منذ سنين والمتعلقة بالأجور واللباس العمالي والوجبة الغذائية والتعويضات وغيرها من المطالب المدورة من عام لآخر.

● وكذلك الأمر فقد تم التطرق إلى القرار المتعلق بالعمال الذين غادروا أماكن عملهم، والذي بموجبه جرى الإجحاف بحقوقهم، حيث تم تعديل القرار 27 الذي طالبهم.

مطلب محق وملح

وبظل الحصار والجوع ونذرة المواد الغذائية طُرح مطلب استبدال اللباس العمالي باستئجار مواد غذائية

تتابع قاسيون تغطيتها للمؤتمرات النقابية في المحافظات، ومنها دير الزور، وذلك عبر التواصل الهاتفي مع بعض العمال والنقابيين فيها، نظراً للظروف الخاصة بالمدينة المحاصرة.

■ قاسيون- خاص

والقصور المحاصرين، وهما تعملان بما كان قد بقي مخزناً فيها سابقاً.

● والمخبز الثاني والمخبز الاحتياطي وهما يعملان بطاقة دنيا.

● كما توجد مطحنة خاصة واحدة تعمل بما يتوفر من كميات قليلة من الحبوب.

● منوهاً إلى أنه جرى ترميم بعض الشواغر في مكاتب النقابات خلال الفترة المنصرمة.

الوضع المعيشي همّاً الآن!

وحول مداخلات النقابيين فقد تركزت حول التالي:

● معاناة أهالي دير الزور المحاصرين، وخاصة الوضع المعيشي، من حيث الغلاء ونذرة المواد في ظل الحصار.

● توقف القطاعات الإنتاجية.

● وكذلك حول الدور الضعيف جداً للهلال الأحمر ومنظمات الإغاثة والجمعيات.

حيث أفتدنا أن رئيس اتحاد عمال دير الزور أكد أن المؤتمرات النقابية في المدينة عقدت حسب الخطة والتعليمات المقررة من الاتحاد العام، وبمن بقي من النقابيين المتواجدين داخل المدينة، في ظل الظروف الصعبة والحصار الذي تشهده أحياءها، التي ما زالت تحت سيطرة الدولة.

وقد أشار إلى أن المنهجية ضمن المؤتمرات تغيرت، حيث يتم مناقشة ما هو وارد في تقارير المكاتب النقابية ولكل أمانة على حد، وما هو وارد في هذه التقارير يمكن أن يرفض أو يعيد أو يضاف عليه.

كما أشار إلى أن المعامل والمنشآت والقطاعات الإنتاجية كافتها هي خارج سيطرة الدولة، وتحت سيطرة المسلحين، الذين سرقوا محتوياتها كغنائم حرب.. ودُمّر قسم كبير من أبنيتها، ولم يبق سوى:

● دائرتين لمؤسسة الحبوب ضمن حيي الجورة

في «عمال السويداء»:

باقون في عملنا بدافع وطنيتنا... فأجورنا الهزيلة ليست عامل إغراء



عقد المؤتمر السنوي لاتحاد عمال محافظة السويداء وذلك يوم الخميس الواقع في 2016/2/18، وفيما يلي عرضاً موجزاً للمطالب العمالية المقدمة عبر المؤتمر، من النقابات وأعضاء المؤتمر.

■ مراسل قاسيون

«الكهرباء»: تثبيت المؤقتين!

نقابة عمال الكهرباء أوردت جملة من المطالب كان أبرزها:

- ضرورة رفع قيمة الوجبة الغذائية لتتناسب مع الأسعار الحقيقية، حيث السعر الحقيقي للوجبة حوالي 100 ليرة، في حين أن السعر المنصوص عليه في القانون 30 ليرة، ونذكر أن الوجبة ضرورية لدرء أخطار المهنة التي يواجهها عمال الكهرباء.

- ضرورة تثبيت العمال المؤقتين وتشميلهم بتعويض مخاطر العمل، نظراً للظروف المناخية والأمنية الاستثنائية التي يواجهها العمال، ومنح تعويض إجازات وطبيعة عمل تتناسب مع ظروف عملهم الذي يتطلب جهوزيتهم على مدار الساعة.

- ضرورة تعديل أسعار الوحدات الطبية والمعالجات السنية والتحليل المخبرية والتصوير الشعاعي، لتتناسب مع فروقات الأسعار في الواقع، مع تعديل نسب التعويضات والاستحقاقات الأخرى، حيث يرفض العديد من الأطباء والمراكز الإحالات، متذرعين بأن الأسعار الحقيقية تضاعفت أربع أو خمس مرات من قيمة الإحالة، مما يضطر عمالنا لدفع تلك الفروقات من دخولهم الهزيلة أصلاً.

«النفط»: السوق السوداء

تزدهر والتهرب مستمر

أما نقابة عمال النفط والصناعات الخفيفة فأبرزت المطالب التالية:

- لماذا أزمة المحروقات هي في محافظة السويداء فقط، ومستمرة منذ أكثر من عامين؟
- لماذا لا نجد آلية توزيع المحروقات على القسائم إلا في محافظة السويداء؟ والمفترض أن هذه الآلية ستؤمن حاجة الناس من المحروقات وتضرب السوق السوداء، في حين أن السوق السوداء باقية وتزدهر بلا محاسبة حقيقية، والتهرب مستمر دون مكافحة فعالة، وحاجة الناس لم تلَب بالمستويات الضرورية.

- لماذا يتم تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة المحروقات من عائلة واحدة؟ ويتم رفض تعيين عضو من النقابة المعنية في هذه اللجنة، رغم ضرورة مشاركة نقابتنا بشكل مباشر في الرقابة والمتابعة من خلال لجنة المحروقات.

- ضرورة تشميل العاملين في فرع الجيولوجيا في السويداء بالطبابة، إذ يبلغ عددهم 40، في حين ينص القانون على حد أدنى 100 عامل ليشملوا بالطبابة، ونقترح هنا ضم هؤلاء العمال لأي قطاع أو مؤسسة في النقابة لتمكينهم من الحصول على حقوقهم.

- ضرورة تأمين حوامل الطاقة لشركة «ريان بلاست» قطاع خاص، لضمان استمرار الإنتاج وعدم تضرر العاملين في الشركة وفقدانهم لفرص عملهم، وضرورة إدراج الشركة ضمن أعمال المهن الشاقة والخطرة.

- ضرورة رفد معمل الأحذية بالآليات الحديثة، والياد العاملة، نظراً لتراجع الإنتاج بشكل خطير.

«المصارف والتجارة والتأمين»: عمالنا يتعرضون لابتزاز بنهاية الخدمة

بدورها قدمت نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين عرضاً جاء فيه التالي:

- لم يعد مقبولاً تأجيل مطالبنا وتدويرها من مؤتمر لتاليه، ومن عام إلى آخر على مدى عشر سنوات، وتبقى المطالب دون حلول أو استجابة، وأكثر هذه المطالب إلحاحاً اليوم: نقل أضياب العاملين التأمينية من تأمينات دمشق إلى تأمينات السويداء، إذ لا يعقل أن يتعرض موظفينا في نهاية خدمتهم لمؤسساتهم للابتزاز والمتاجرة والتأخير بالراتب مدة أربعة أشهر وأكثر، ودفع أجور نقل باهظة جداً حتى يتم إنجاز معاملة التقاعد في تأمينات دمشق، في حين لا يستغرق إتمام معاملة التقاعد في تأمينات السويداء أكثر من عشرة أيام.

- ضرورة تعديل قانون التأمين الصحي ليشمل العاملين كافة.

- ضرورة زيادة عدد الصرافات الآلية على مساحة المحافظة، فنحن مقتنعين وموافقين على آلية توطين الرواتب لما تحققه من سهولة وسرعة الحصول على الراتب، لكن الواقع أن موظفينا يعانون وخاصة المتقاعدين منهم، من طوابير تستمر لأكثر من أربع ساعات أحياناً، وكون الحد الأعلى للسحب من الراتب هو 25 ألف ليرة يضطر موظفو الفئات الأعلى لتكرار هذه التجربة المؤلمة مرتين أو ثلاثة للحصول على راتبهم.

«الصحة والخدمات الطبية»

والمطالب المدورة!

هذا وطالبت نقابة عمال الصحة والخدمات الطبية بمايلي:

- تثبيت العمال المؤقتين والوكلاء على رأس عملهم.
- منح تعويض طبيعة العمل والاختصاص لمستحقين، وهذا المطلب هو محور ومؤجل منذ مؤتمرات عدة سابقة.
- تشميل العاملين وأسرهم بالضمان الصحي.
- التأمين الشامل على سيارات الإسعاف وطواقمها وإعادة تفعيل العمل بالنقل الجماعي.
- رفع سقف الأجور والرواتب.

«الغزل والنسيج»

تطالب بتبديل الآلات بحديثة

هذا وتقدمت نقابة عمال الغزل والنسيج بمطالب عديدها أبرزها التالي:

- في معمل السجاد ضرورة تبديل الآلات القديمة بالآلات حديثة، وتعيين عمال جدد، وإدراج مهنة

السجاد الآلي ضمن المهن الشاقة والخطرة.

- إلغاء عملية الدمج بين الشركة العامة لصناعة السجاد والشركة العامة لصناعة الصوف، لما في هذا الدمج من إعاقة وتأخير للعديد من جوانب عملية الإنتاج.

- تخفيف مساهمات النقابات الطوعية، خصوصاً النقابات ذات التعداد القليل، إذ لا يتجاوز عدد عمال نقابة الغزل والنسيج 300 عامل وبالتالي بالكاد تستطيع تغطية تكاليف نشاطاتها.

- وضع أسس وضوابط جديدة للعملية الانتخابية.

النبواني: ضرورة دعم فئات الشعب الفقيرة والمهمشة!

النقابي حاتم النبواني، عضو نقابة الغزل والنسيج، قدم مداخلة هامة كان ملخصها التالي:

- لقد أصاب التقرير الاقتصادي في توصيف الأزمة التي نعيشها وأثارها الاقتصادية والإنسانية الكارثية، لكنه جاء مختصراً وخجولاً فيما يتعلق بمسؤولية الحكومة والحلول الفاصرة للأزمة، ونؤكد أن صمود سورية بشعبها في مواجهة الإرهاب يرتبط أولاً بالاعتماد على الذات، وأعني بذلك القطاع العام الذي عانى ولا يزال من تهمة الحكومات المتعاقبة، ونخشى أن تكون رصاصة الرحمة بقانون التشريكية الذي يروج باعتباره الحل السحري لماسي اقتصادنا.

- إن مشاركة الرساميل الوطنية في إعادة البناء والإعمار والتنمية الاقتصادية واجب وطني، يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق مصالح الشعب، بفئاته الفقيرة والمتوسطة، وقد دأبت الحكومة على دعم القطاع الخاص، والإعفاء من فوائد القروض الحكومية وجدولة الديون، ومشروع قوانين لجذب الرساميل وتشجيع المستثمرين، فهل نتوقع منها تخصيص جزء من اهتماماتها لمشروع إصلاح القطاع العام الصناعي والخدمي، لأن ظروف الحرب الاستثنائية تفرض العمل وفق الأولويات، والأولوية اليوم لبلد يعاني من غزو الإرهاب ليست جذب الاستثمارات الخارجية، بل هزيمة الإرهاب عبر دعم فئات الشعب الفقيرة والمهمشة، التي هي عماد الجيش والمساند الأول له، ونسأل، هل يعرف المسؤولون كيف يتدبر المواطن أمور غذائه ودوائه، تحت وطأة هجوم

حيثان الأسواق والمضاربين المتحكيين بحياة المواطنين على رأى الحكومة ومسمعها.

- المطلوب اليوم وبشكل حاسم دعم الفئات الفقيرة والمتوسطة التي هي ضمان المواجهة وصمام الحل السياسي الذي يعيد الحياة إلى ربوع الوطن العزيز.

خضير: قانون التشاركية خصخصة موارد!

بدوره وصف النقابي سليمان خضير، عضو نقابة الخدمات الصحية، أن التشاركية هي خصخصة موارد، وذلك في مداخلة أبرز ما فيها ما يلي:

- نؤكد على دور اتحاد العمال في رسم السياسة الاقتصادية الوطنية، ونلاحظ إغفال اللابية الحالية لعقد المؤتمرات الجوانب السياسية، وحق المؤتمرين بنقاش كل الجوانب السياسية والاقتصادية، ومن هنا نقول أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تنتهجها الحكومة تشي بالإصرار على حماية الملكية الخاصة المقدسة، على حساب مصالح القطاع العام والجمهور الشعبية ومستوى معيشتها وعوامل صمودها الوطني، ونتائج هذه السياسات هو ما تعانيه اليوم الفئات الشعبية الواسعة في مستوى المعيشة المسحوق.

- لقد وصل الأمر بالسياسة الاقتصادية الليبرالية المتبعة إلى إصدار قانون التشاركية وبسرعة عجيبة، وهو الذي يفتح أبواب القطاع العام للخصخصة المواربة، ونهب موارده وصولاً لتصفيته وينقل عمالنا من مظلة قانون العاملين الأساسي إلى جسيم قانون العمل رقم 17/ في القطاع الخاص، ونسأل هل تخدم تلك السياسات مهمة تحقيق الصمود الوطني وتخدم مصالح الحامل الأساسي للصمود الوطني ألا وهو الجماهير الشعبية.

- إننا نطالب بالحفاظ على دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي عبر مجانية التعليم في مراحله كافة والطبابة ومؤسسات التدخل الإيجابي في التجارة الداخلية والخارجية.

الجباعي: محاربة الفساد وليس مكافحته

النقابي كمال الجباعي، رئيس اللجنة النقابية في شركة عصير الجبل وهي شركة «قطاع خاص»، أكد في مداخلة على ضرورة محاربة الفساد، وقال:

- ببساطة وبعبارة عن المجاملة والكلام المنمق، إن عمالنا مستمرون بعملهم يدفعهم انتمائهم الخالص للوطن، لأن رواتبهم الهزيلة وتكاليف المعيشة الخيالية وغياب الأمان والاستقرار المعيشي، هي حتماً ليست عوامل إغراء وجذب لعمالنا، وعليه نطالب:

- زيادة الأجور والرواتب، لدعم صمود أبناء الشعب، وخاصة الطبقة العاملة المنتجة والأكثر تضرراً في الحرب الدائرة اليوم.

- محاربة الفساد وليس مكافحته، والتعامل الجدي والفعل ضد تجار الحروب والأزمات، الوجه الآخر للإرهاب المعادي للوطن وأبنائه.

لافروف: تنفيذ اتفاقات ميونخ يتوقف على الأمريكيين



أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن تنفيذ اتفاقات ميونخ بشأن التسوية في سورية يتوقف على تصرفات الولايات المتحدة.

وقال لافروف للصحفيين الأربعاء 17 شباط: «كل شيء يتوقف على الأمريكيين»، مشيراً إلى أن ذلك يعني تعاون واشنطن مع موسكو على مستوى اتصالات العسكريين. وكانت المجموعة الدولية لدعم سورية قررت، خلال اجتماع عقدته في ميونخ الأسبوع الماضي، إلى ضرورة حل مسألة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق البلاد جميعها وتحديد حيثيات وقف إطلاق النار الذي لن يشمل الجماعات الإرهابية في سورية.

وكان لافروف أكد سابقاً أن لا فرصة أمام تحقيق الهدنة وحل المشكلات الإنسانية في سورية من دون تعاون وتنسيق بين العسكريين الروس والأمريكيين «كل يوم وكل ساعة».

■ «نوفوستي»

البنطاغون يكشف لروسيا مكان الكوماندوز الأمريكي في سورية

أخبرت الولايات المتحدة روسيا بمكان وجود الكوماندوز الأمريكي في سورية، حيث كشف جنرال أمريكي للصحفيين أن الولايات المتحدة أخبرت روسيا بمكان وجود القوات الأمريكية الخاصة «الكوماندوز» التي تشارك «افتراضاً» في مكافحة تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية. وقال الجنرال تشارلز براون، مسؤول القيادة المركزية الأمريكية «سنكوم» عن عمليات القوات الجوية، إن الولايات المتحدة فعلت ذلك حرصاً على المحافظة على سلامة العسكريين الأمريكيين، لأن القوات الجوية الروسية مثل القوات الجوية الأمريكية توجه ضربات لمواقع «داعش».

مدفيديف: الوجود العسكري الروسي في سورية محدود زمنياً



أكد رئيس الوزراء الروسي دميتري مدفيديف أن الوجود العسكري الروسي في سورية يستهدف تحقيق مهمة معينة تتعلق بحماية المصالح القومية الروسية، ولن يتحول إلى عملية عسكرية «لا نهاية لها».

وشدد مدفيديف في مقابلة مع مجلة «تايم» الأمريكية نشرت الاثنين 15 شباط قائلًا: «ليست لدينا خطط لتמיד وجودنا في سورية إلى ما لانهاية».

وأوضح رئيس الوزراء الروسي أن المصلحة الروسية، التي يدافع عنها الجيش الروسي في سورية، تتمثل في منع تسلل آلاف المتطرفين والإرهابيين من سورية إلى الأراضي الروسية، مؤكداً في الوقت نفسه أن موسكو تريد أن تبقى سورية دولة موحدة في حدودها الحالية، مضيفاً أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة ترك أيضاً ضرورة الاحتفاظ بسورية الموحدة. وأردف: «لا أحد منا يريد ظهور «ليبيا جديدة» متفككة إلى دويلات عدة أو تعمها الفوضى».

أعلنت موسكو أن لا هدف للطيارين الحربيين الروس في سورية سوى مساندة الجيش الحكومي ووحدات الحماية الكردية ومقاتلي المعارضة الوطنية المعتدلة ضد «داعش» و«النصرة» وتنظيمات إرهابية أخرى.

موسكو

لا هدف لطيارينا في سورية سوى دعم كل من يحارب الإرهابيين



وفي تصريح صحفي، نفت المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، الثلاثاء 16 شباط، اتهامات موجهة لروسيا بأن طيرانها الحربي يستهدف مواقع غير تلك التي يجب استهدافها، وأن موسكو انتهكت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ميونخ.

وذكرت زاخاروفا بهذا الخصوص أنه: «من الغريب أن نسمع شيئاً ما عن العناية بحياة الناس من دول تقصف مستشفيات في أفغانستان وتقوم بتوريد عبوات عنقودية لضرب مواقع مدنية في اليمن».

وبخصوص البلدات الواقعة شمال سورية والمذكورة في التصريحات الصادرة عن عواصم غربية وإقليمية، أشارت المتحدث إلى أن بعض شركاء روسيا ناشدوا موسكو بـ«عدم المساس» بممر عرضه حوالي 100 كلم على الحدود بين سورية وتركيا في محيط إعزاز، «وقد اتضح أنه لم يكن ذلك سوى لضمان الاستفادة من هذا الجزء من الحدود لمواصله إمداد داعش وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية بالأسلحة والعتاد والمؤن من الجانب التركي».

وقالت «كما اكتشفت حقيقة التصريحات التركية عن أن أنقرة لن تسمح بسقوط إعزاز في أيدي

المقاتلين الأكراد السوريين الذين يتعين عليهم كذلك، وفقاً لهذه التصريحات، إخلاء مطار منع الذي استعادوه من مسلحي جبهة النصرة، ويجدر التذكير أن هذه الجماعة مدرجة في قوائم الإرهاب الدولية».

ودعت زاخاروفا جميع شركاء روسيا للتنفيذ الصارم لقرارات لقاء المجموعة الدولية لدعم سورية في ميونخ، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، والتمسك بالمبادئ المتفق عليها في إطار «صيغة فيينا»، والتي تشكل أساساً واقعياً للتسوية السياسية

بوغدانوف:

نحن على تواصل مع مختلف الأطراف السورية



قال ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي إن موسكو على اتصال دائم مع دمشق وممثلي أطراف المعارضة، مشدداً على أن الرئيس بشار الأسد ليس الوحيد الذي عليه الاستماع إلى النضائ.

وأضاف بوغدانوف في تصريحات لوكالة «سبوتنيك» نشرتها يوم الجمعة: «نحن على اتصال مستمر مع القيادة في دمشق ومع منظمات المعارضة، نحن نلتقي شبه يومياً مع مسؤولين لمنظمات المعارضة المختلفة العربية والكردية وغيرها، نعتقد أن لكل رأييه وتحليله وتقديره، نحن مستمرون في الاتصال مع القيادة، مع الحكومة، مع الرئيس بشار الأسد، هناك أمور كثيرة تحتاج للتفكير والتحليل ولاتخاذ الخطوات من أجل إيجاد الحل المناسب لجميع المواطنين السوريين، في بلد واحد لإنقاذ سلامة الأراضي ووحدة

البلاد، لذلك يجب أن يستجيب لكل هذه النضائ ليس فقط الرئيس بشار الأسد، بل والأطراف الأخرى المشاركة في الأزمة». وأكد بوغدانوف أن موسكو تأمل في استئناف المفاوضات السورية-السورية في سويسرا في أقرب وقت ممكن، مؤكداً عدم وجود أي حل للأزمة السورية سوى التسوية السياسية.

وأضاف أن التسوية السياسية يجب أن تجري على أساس حوار سوري-سوري واسع وعلى أساس بيان جنيف والقرار الدولي رقم 2254.

الكرملين: فرض منطقة

حظر جوي في سورية

لن يساعد على مكافحة الإرهاب

أعلن الكرملين أن فرض منطقة حظر جوي في منطقة حلب لن يساعد على مكافحة الإرهاب في سورية.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية الخميس 18 شباط، إن عمليات أمنية ضد الإرهابيين تجري في المنطقة المذكورة، ولذلك فإنه من غير المرجح أن يساهم فرض مثل هذا الحظر الجوي في «زيادة فعالية صراعنا مع الإرهاب».

وكان نائب رئيس الوزراء التركي يالچين أقدوغان قد أعلن الأربعاء أن بلاده تريد إقامة منطقة آمنة بعمق 10 كيلومترات في شمال سورية على خط الحدود مع تركيا، تضم مدينة اعزاز.

من جهتها أعلنت المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل الأربعاء عن دعمها لإقامة منطقة حظر جوي على الحدود السورية التركية، مؤكدة أن ذلك سيكون خطوة إيجابية.

بدورها أكدت وزارة الخارجية الروسية أنه لا يمكن إقامة منطقة حظر طيران في سورية دون موافقة الحكومة السورية والأمم المتحدة، حيث قال نائب وزير الخارجية الروسية غينادي غاتيلوف الأربعاء 17 شباط: «لا يمكن قبول أي قرارات بشأن إنشاء منطقة حظر طيران من دون موافقة الحكومة السورية ومجلس الأمن الدولي».

■ وكالات

«الشرق العظيم» من وعي آليات التجزئة والتبعية إلى آفاق التغير والاختراق



رغم تموضع مشروع الشرق العظيم في حيز جيوسياسي محدد، لكن رؤيته مفتوحة على إمكانيات لا متناهية، تتركز في محاولة صياغة نظرية تستمد حيوياتها من واقع موضوعي وظرف حالي مازوم غارق في لجة تناقضات إشكالية، بحيث يؤدي فحص الإشكاليات إلى استنطاق الماضي استنطاقاً محكماً، بهدف وعي الآليات التي أوقعت شعوب المنطقة في كمين تاريخي محكم بين تقاطع نيران حدي التجزئة والتبعية، وبالتالي الإمساك باللمحة التاريخية التي تؤسس لمسارات جديدة تطلق العنان لتحولات جذرية

■ خالد عليوي

آليات التجزئة والتبعية

منذ نشأة كيانات سايكس بيكو إثر تنظيم القوى الأوروبية المنتصرة للحقل الجيوسياسي لمنطقة الشرق العظيم، فقد تفاعلت مجموعة من العوامل الداخلية مع العامل الخارجي، وأدت إلى وقوع المنطقة بين فكي تبعية مزدوجة:

- تبعية ماضوية تنتكر في لبوسات دينية ومذهبية وتصور في حلقة قدرية مفرغة، وتقوم باحتلال العقول المهزومة بفعل سياسات التهميش السياسي والاقتصادي.
- تبعية للنظام الرأسمالي المهيمن والذي لعب دوراً محورياً في تجديد إنتاج التجزئة والتبعية على عدة مستويات:

المستوى الإيديولوجي: إن علاقة الهيمنة / التبعية لم تجلب للمنطقة سوى تكريس «ومنة» الكيان، وتكبل الحيوية الحضارية لشعوب المنطقة، والتسليم بواقع أزلية كيانات التجزئة، والتسليم أيضاً بشرعية الكيان الصهيوني عبر منطق «التسوية الشاملة» للصراع، وبالتالي تحويل الكيان الهزيل إلى أيقونة تمجد الواحدية وتقمع التعددية، وتقيم هيكل كارزمية مقدساً يدعي البراءة ويدين الآخر والمختلف.

المستوى السياسي: عزل جهاز الدولة عن الأجهزة المماثلة في الكيانات الأخرى وقمع أي توجه وحدوي.

المستوى الاقتصادي: تفكيك القطاعات وتجزئة مسارات التنمية حتى أصبحت تنمية للتخلف، وتباين المصالح بين الكيانات وإدماجها في دورة الإنتاج الملحقة بالمصالح الدولية المهيمنة.

المستوى الثقافي: تجهيز النخب على أساس النمط الثقافي المهيمن وإدخالها في حالة عزلة وانقطاع وضعها في علاقة غير سوية مع مجتمعاتها.

وفي الوقت الذي استخدم فيه المخلب الصهيوني لضرب أية نهضة تحريرية وتحديثية، كانت القوى المهيمنة على مجلس الأمن «أمريكا - إنكلترا - فرنسا» تعمل على تطويع القانون الدولي ليصبح قانوناً أوليفارياً يحمي مصالحها الإمبريالية، في حين كانت الثروات الاستراتيجية للمنطقة تصدر أو

تنهب من خلال أكبر عملية سطو مقنن في التاريخ، مع كل إسقاطاتها الموشورية السياسية والإيديولوجية التي أتاحت للنظام البترو دولارية الأكثر رجعية وتخلفاً، والأكثر استتباعاً لرأس المال المالي الإجرامي، أن تتحكم بمصائر شعوب المنطقة، وأن ترتهن لحسابها الخاص الغالبية العظمى من النخب السياسية والفكرية والإعلامية.

أهمية التغير وضرورة التحاللات

إذا كان التبعض والتشتت والانسحاق طبيعة القوى وطبيعة المرحلة الماضية، باعتبارها إحدى انعكاسات آلية التجزئة والتبعية، فإن الوعي الدقيق لقوانين وآليات التجزئة والتبعية، تمكن من فهم جوهر مشكلة التآزم الإقليمي الحالي، والمتمثل في طبيعة الانظمة القائمة، وإن حل هذه المشكلة، وبقية المشاكل الأخرى، مرتبط اليوم أكثر من أي وقت آخر بتغيير هذه الأنظمة، ففي ظل الفضاء القديم، وفي إطار التوزيع الكياني الضيق للقوى، لم يكن من الممكن إحراز أي تقدم يذكر، فعلى امتداد المرحلة الماضية، لم تجلب نخب مرحلة التراجع والهزائم للمنطقة، إلا النزاعات والكوارث والأزمات، لكن في الوقت الراهن ورغم مظاهر البؤس والانهايار، وفي ظل حركة المتغيرات، فإن شعوب المنطقة تمر بمرحلة مخاض وكمون مؤقت في انتظار تبلور قوى التغير السلمي الجذري، والتي يتوقف عليها خلق وتطوير أداة فاعلة لحركات التغيير تنتمي فكرياً وممارسة إلى كل ما هو تقدمي، وهذا يستلزم

وتفלת قبضة المنظومة الغربية عن المنطقة، وظهور أقطاب دولية جديدة «بريكس»، وتثبيت حالة التوازن الدولي المتحرك، وهزائم المشروع الصهيوني، وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني - الأممي - وارتفاع منسوب الحراك الشعبي وانتفاضات «الخبز والكرامة» في المنطقة، كل هذه المتغيرات مضاعفاً إليها القلق الخلاق الذي يدفع شعوب شرق المتوسط إلى نفص غبار التجزئة والتبعية، ومع توفر إرادة التغيير لدى نخب الفضاء الجديد الصاعد، والإمكانيات الكبيرة للتطور ممثلة في معطيات الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.. كل هذه العوامل تمهد السبيل أمام إمكانية الاختراق والمنسجمة مع النزوع الكوني نحو بناء نظام عالمي جديد متنوع قائم على تعددية المراكز المؤثرة والعلاقات المتكافئة والتي تقدم المسوغات الواقعية لمشروع حل مركب لشعوب المنطقة عماده الاندماج الطوعي مع الاعتراف المتبادل بالحقوق الثقافية واللغوية، وخوض معركة رفع منسوب الحريات السياسية والنقابية، واجتراح معادلة للتقدم تنطوي على عناصر متعددة: سياسية وأيديولوجية واقتصادية واجتماعية وفكرية تتفاعل مع خصوصية التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية عبر تلاقح جملة هذه العناصر التي تستمد منها الخصوصية المعنوية ثباتها النسبي، على الرغم من الحركة الداخلية المستمرة على صعيد كل عنصر، أو على صعيد العلاقات الداخلية التي تشد مختلف العناصر إلى بعضها.

ضرورة التقدم لتحالف القوى على أسس عقلانية تركز إطار مفاهيمي - مرجعي لصيرورة مستمرة وحركية اجتماعية وقيمة متضاعفة، تحمل في ثناياها مركباً معرفياً جديداً وتحديثياً، يجمع بين التواصل والانقطاع، لأن كل بنية جديدة هي إضافة كيفية إلى الحزون التطوري الصاعد للمنطقة، فتشكل نسقاً أكثر شمولية وفاعلية، وبهذا المعنى التاريخي الجدلي التقدمي يدخل التغيير في صلب عملية بناء الشرق العظيم.

آفاق التغير والاختراق

إن دراسة المقدمات الممهدة لعملية الاختراق، أي، إمكانية تجاوز حدود علاقة المركز مع الأطراف، تستوجب دراسة بعدين: الأول يرتكز على حركة المتغيرات، والثاني يتمحور حول المنظومة الداخلية للتشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية المشخصة «الشرق العظيم». وفي مجال الحديث عن حركة المتغيرات يمكن التركيز على مؤشر هام يتمثل في الثورة التقنية «الموجة الثالثة» التي تولد عنها تغييرات ثورية شملت إسقاطاتها الموشورية كل المجالات، وهي في نزوع دائم إلى التخصص والشمولية، وخاصة تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الفضاء، والتكنولوجيات الحيوية، والتكنولوجيا النووية ..

صحيح أن هيكل السيطرة التكنولوجية العالمية الحالي يتسم باحتكار القلة «الشمال» والذي يؤدي إلى تهميش دور الأطراف «الجنوب» يدعو إلى الإحباط، ولكن في ظل التراجع الأمريكي المستمر

ثمة نزوع
كوني نحو
نظام عالمي
جديد قائم
على تعددية
المراكز
المؤثرة
والعلاقات
المتكافئة

شعوب المنطقة تمر بمرحلة مخاض وكمون مؤقت في انتظار تبلور قوى التغير السلمي الجذري

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس
المركزي لحزب
الإرادة الشعبية
اجتماعه الدوري
بدمشق يوم السبت
2016/2/13

بعد التأكد من النصاب أقر الاجتماع، الذي شارك بجانب منه الرفيق د.قنري جميل أمين مجلس الحزب، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، جدول أعماله الذي تركز على بحث آخر تطورات الوضع في سورية، إلى جانب مناقشة تقارير تتعلق بنشاط هيئة الرئاسة بين اجتماعين للمجلس، وبعض القضايا النقابية والاقتصادية والإعلامية والتنظيمية الحزبية، بما فيها بعض الوثائق الجديدة التي يعمل على وضعها الحزب.

رأى الاجتماع أنه، وبحكم تكرر التحولات في ميزان القوى الدولي في غير المصلحة الأمريكية، فإن جملة التطورات الأخيرة في مسار الأزمة السورية تؤكد اتجاهها نحو الحل السياسي، على الرغم من مواصلة بعض المعارضة السورية واللاعبين الإقليميين الرهان على أن أي تغيير مرتقب في الإدارة الأمريكية كفيلاً بعودة الأمور إلى سابق عهدها، دون أن يعوان الأمريكيين أنفسهم لا يستطيعون ذلك، وبالتالي هم لا يريدون.

وشدد الاجتماع على أن ما انهار في الجولات الأولى من جنيف3 هو بقايا جنيف2، بمعنى كسر أحادية تمثيل المعارضة وتغييب قوى إقليمية بعينها مؤثرة بالأزمة السورية، وبالتالي في حلها.

كما أكد على أن جنيف3، وبغض النظر عن دلالاته المكانية، وبحكم كونه منصة انطلاق الحل السياسي للأزمة بالتوازي مع مكافحة الإرهاب وإطلاق أفق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، هو مساحة لإحداث فرز عميق في صفوف البنى السياسية السورية كلها، وحتى في القوى الإقليمية، وأن ما جرى في ميونيخ مؤخراً هو في أحد جوانبه الرئيسية تقليد لأظاهر التدخل السلبي للقوى الإقليمية في الوضع السوري باتجاه تأريضه، سياسياً وعسكرياً، بحيث يجري تنفيذ فعلي صارم للقرار الدولي 2254.

وفي هذا السياق فإن الضجيج الإعلامي



حزب الإرادة الشعبية

زراعي أو صناعي جدي، مع التشديد مجدداً على أن ضرب مواقع الفساد الكبير كفيلاً بتحصيل أموال كافية لإدارة الأزمة، دون الاعتماد على القروض الخارجية التي تبقى ديوناً على الدولة السورية، ومستقبل السوريين.

وبعد مناقشة مجمل التقارير وإقرار التوجهات الملائمة حيالها، انتقل الاجتماع لمناقشة مسودة مشروع موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم». وبعد تقديم الملاحظات والتعديلات المقترحة قرر الاجتماع إطلاق الوثيقة للنقاش العام بهدف إغنائها وعرضها لاحقاً على المؤتمر التالي للحزب المرتقب خلال أشهر، لمناقشتها وإقرارها النهائي.

دمشق 2016/2/13

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

الوطنية العلمانية الديموقراطية في جنيف، سواء لوجستياً أو سياسياً، ولا سيما لجهة تغييب ممثلي حزب الاتحاد الديمقراطي من الأكراد السوريين تحت ذريعة وجود فيتو تركي. وأشاد الاجتماع بقرار قيادة الحزب وجبهة التغيير والتحرير بعدم إخلاء الساحة في جنيف3 على الرغم من الحملة الإعلامية الشرسة التي واكبت مشاركتنا في جنيف، لأن ذاك الإخلاء معناه المساهمة في إفشال المؤتمر كلياً، وبالتالي تأجيل كل من الحل السياسي، وإنهاء الكارثة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري.

وبخصوص تفافق معالم هذه الكارثة شدد الاجتماع على أن استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لدى السوريين لا يعود لظروف الحرب والتدخل الخارجي فحسب، بل بات تفاقمه مرتبطاً بذاك الدفع المقصود من الأداء الحكومي الذي يمنع أية إمكانية لإنتاج

السياسي حول التدخل العسكري البري في سورية الذي تمارسه الرياض وأنقرة لن يكون بحجم جعجعته، وهو يبتغي أن يجري صرفه على طاولة المفاوضات، على اعتبار أن السعودية، المنهزمة تبعاً في أكثر من ملف، باتت تستमित لإيجاد دور إقليمي ما، لا أكثر، في حين أن أردوغان إنما يلعب عملياً بورقة توريط الناتو مع روسيا بالمعنى العسكري المباشر، وهو ما لا تسمح به لا ظروف الأزمة الرأسمالية، ولا الوضع الدولي الجديد، ولذلك بات يحاول ابتزاز الجميع مجدداً بورقة اللاجئين والنازحين السوريين.

كما أكد الاجتماع على أن مجموعة الرياض للمعارضة السورية أثبتت مرة أخرى على أنها ليست جهة تفاوض جدية أو حل سياسي، ومن هنا عملت القوى كلها التي تتمنى استدامة الاستنزاف السوري ولا تريد قيام حل حقيقي للأزمة على إعاقة حضور ونشاط وفد المعارضة

«بارازيت» تركي

يرتفع يوماً بعد آخر، مستوى الشعب الذي تمارسه تركيا الأردوغانية، في الملفات الداخلية التركية، وفي العديد من ملفات المنطقة، وفي الأزمة السورية على وجه الخصوص. الجديد في الخطاب التركي الرسمي، هو الهجوم الإعلامي بمختلف الاتجاهات، على القوى الدولية الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، بما تعنيه لتركيا ضمن علاقات التبعية المزمته..

■ عمر الحسنة

القاسم المشترك بين القوى الدولية التي يهاجمها أردوغان هو التوافق على ضرورة الإقلاع بالحل السياسي للأزمة السورية، وتحديداً التوافق الروسي- الأمريكي، الذي حدث على خلفية التوازن الدولي الجديد، وصعود الدور الروسي. بمعنى آخر أن من جملة ما هو مستهدف من التصعيد التركي مؤخراً في الميدان الإعلامي والسياسي والعسكري، هي عملية الحل السياسي بحد ذاتها، التي توافقت عليها القوى الدولية، وأكدت عليها في اجتماعات ميونيخ مؤخراً. في سياق آخر يشهد الداخل التركي توتراً غير مسبوق في مناطق الشرق ضد المدن والبلدات الكردية، ومواقع حزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى سلسلة التفجيرات التي حدثت في العديد من المدن التركية



كان يتحدث عنها لغرض منطقة أمنة، إلى مجرد عشرة كيلومترات تبقي «اعزاز خطأ أحمر»، يتراجع ويتقزم دوره العملي يوماً بعد آخر في الأزمة السورية، وتحديداً من زاوية دور القوى المسلحة المدعومة منه، إثر عمليات التقدم البري التي ينجزها الجيش السوري مدعوماً بالضربات الجوية الروسية، وتحديداً بعد الحماية التي ارتكبتها بأسقاط الطائرة الروسية.

الخيار المجنون

من خلال الخطاب الشعبوي، الطائفي مرة، والقومي مرة أخرى، الذي يستخدمه أردوغان في تجبيش بعض قطاعات الرأي العام التركي، والأساليب التي يستخدمها في صراعه مع حزب العمال الكردستاني، وطبيعة القوى التي يعتمد عليها، في الداخل والإقليم، ومحاولاته لإيجاد توافق مع البترودولار السعودي، يلاحظ أن ما تبقى من الإسلام السياسي يدفع بتركيا، بما تعنيه من وزن جيوسياسي، إلى المجهول. فهل يحاول أردوغان يائساً تمرير خيار القوى الفاشية العالمية، بإشغال مزيد من الحرائق في المنطقة، بما فيه إشعال تركيا؟ أم أن ما يقوم به ويقول هو مجرد «بارازيت» قوى خارجة عن التاريخ؟

مؤخراً، والتي يستغلها أردوغان لتجبيش الرأي العام، باتجاه سياسته المتعلقة بالأزمة السورية، بطريقة أصبح فيها هذا الاستغلال نشازاً حتى في الأوركسترا الأمريكية، وبالإضافة إلى الاستمرار في ابتزاز الدول الأوروبية بورقة اللاجئين...

التأخر عن الركب

لاشك أن مواقف أردوغان، هي امتداد للمواقف السابقة للقوى الغربية في الأزمة السورية، وهي بالتالي استمرار لمحاولات التدخل الفج والمباشر على خط الأزمة، وإذا كانت البراغمية دفعت الكثير في الغرب الرسمي، إلى الاعتراف بالوقائع الجديدة، والتوازن الدولي الجديد، وباتت تتصرف على هذا الأساس، على الأقل في خطابها المعلن، إلا أن أردوغان الذي يخشى أن يخرج خالي الوفاض من الأزمة السورية، بعد إقلاع الحل السياسي، ما زال يرتكب حماقة تلو الأخرى، ليخسر المزيد من المواقع مع كل خطوة جديدة يخطوها، ولتأتي البروباغندا الأردوغانية بمثابة ستارة من الدخان للتغطية على ذلك التراجع، وتلك الخسائر.. وكما فشل في إيجاد الإطار القانوني لفرض نفسه كزعيم أوحده في الداخل التركي، وكما تراجع عن عمق «الستين كيلومتراً» التي

قيمة الاستهلاك «صفر» لا تمنع الغرامة وتنذر بما هو أخطر



ربما لن تكون الحادثة غريبة، أو غير معتادة، إلا أنها تشير فعلاً إلى حجم التفاعس الموجود في الدوائر الرسمية، على حساب المواطن الذي يكون دائماً ضحية الاستهتار.

■ غيفارا الصفي

ذهب منهل «ص»، لدفع فاتورة الكهرباء وهو يحمل في جيبه مبلغ 10 آلاف ليرة سورية، اقتترضها من أحد أقاربه، وهو يعلم تماماً أنه متأخر عن الدورة السابقة، وقد ترتب عليه دفع قيمة فاتورة دورة جديدة أخرى إضافة إلى التي سبقتها.

فاتورة دون قيمة!

الفاتورتان اللتان كان منهل ينوي تسديد قيمتهما، هما الدورة الخامسة والسادسة لعام 2015. يقول منهل «صدمت حينما قرأت الفاتورة عن الدورتين 5 و6 عن العام الماضي، فقد كانت قيمة الاستهلاك «صفر» ليرة سورية، حيث بقي مؤشر الاستهلاك ثابتاً عند ذات الرقم لدورتين متتاليتين، أي «أربعة أشهر»، دون أن يتحرك لا هو ولا شركة الكهرباء، التي مرت عليها القضية وكأنها شيء طبيعي». وأردف «ماتضمنته الفاتورة هو مجرد ضرائب، حيث كانت قيمة فاتورة الدورتين 511 ليرة سورية فقط، تضمنت رسم النظافة وأجرة العداد، وغرامة التأخير، والفائدة لدورتين متتاليتين، أما الاستهلاك فكان «صفر»». وبحسب منهل، رغم عدم وجود أي استهلاك في الفاتورة، إلا أن ذلك لم يمنع شركة الكهرباء من وضع غرامة تأخير، لعدم تسديدها في وقتها المحدد. «لكن أي تأخير، وتأخير على ماذا، إن لم أصرف تياراً كهربائياً من وجهة نظرهم؟».

لا يوجد موظف.. خمن أنت!

يؤكد منهل أن هذه الحالة تكررت مع أكثر من شخص في منطقة صحنايا، وأنه راجع شركة الكهرباء في الأمر، لكن التبرير كان صامداً أكثر من الفاتورة، وهو أنه «لا يوجد موظفين لقراءة مؤشرات العدادات في تلك المنطقة، وغالباً ما يتم تقدير الاستهلاك من قبل الشركة، أو قراءة مؤشر الاستهلاك من قبل المواطن ذاته!».

«من سوء حظي أو حسنه، لا أدري. صحيح أن المبلغ الذي اقترضته أعدته لصاحبه، لكن هذه الفاتورة تنذر بما هو أسوأ، فقد يأتي الموظف المتقاعد يوماً ما ويقرأ المؤشر بعد أن تكون قيم الاستهلاك قد تراكمت لدورات عدة، حينها سادف مبلغاً طائلاً نتيجة تقصير وإهمال شركة الكهرباء»، بحسب منهل. عصام أيضاً، من المنطقة ذاتها، ويقول إن «شركة الكهرباء طلبت منه تسجيل مؤشر العداد واصطحابه عند دفع الفاتورة، كي يتم تسجيل الرقم الجديد بدلاً من التخمين»، وهنا، مهما كان الرقم الذي يصطحبه المواطن إلى الشركة سيكون محل ثقة، دون إثباتات تذكر! عدم قراءة مؤشر ساعات الكهرباء، ليس بالضرورة أن تكون نتيجة «استهلاك صفر ليرة»، بل قد تكون نتيجة تقديرات خيالية للاستهلاك من قبل الموظف المكلف بالقراءة، كي لا يكلف نفسه عناء طرق أبواب المنازل، أو التجوال في الأحياء.

إهمال موظفي شركة الكهرباء في قراءة مؤشرات الاستهلاك، قديمة جداً، ورغم قدمها، إلا أنها لم تحل حتى اليوم.

رشوة بمسمى إكرامية

يقول أبو محمد، وهو من سكان حي ركن الدين بدمشق، إنه يدفع في الدورة الواحد حوالي 15 ألف ليرة سورية، بينما جيرانه في البناء تتراوح فواتيرهم بين 1000 أو 5000 ليرة

«وهي تتم بعلم وزارة الكهرباء، دون تحريك أي ساكن»، بحسب فؤاد، أحد سكان منطقة مساكن برزة بدمشق، الذي أكد أنه يعاني من هذه القضية منذ 8 سنوات على الأقل. فؤاد قال: إن «مزاجية موظفي الكهرباء المطالبين بإجراء قراءات منتظمة ودورية لساعات الكهرباء، وإعطاء القيمة الصحيحة للفاتورة، واضح من خلال القيمة المتذبذبة بين دورة وأخرى».

وأردف «تتذبذب الفاتورة من دورة لأخرى منذ 8 سنوات عندما اشترينا هذا المنزل، مع أننا لا نغير من طرائق استهلاكنا للكهرباء نهائياً، وبالعكس، بات استهلاك الكهرباء خلال هذه الأزمة محدداً بساعات معينة فقط، ما يعني انتظام الاستهلاك بعض الشيء».

بعض الفواتير قد تكون «مفرقة» بالنسبة لفؤاد وخاصة عندما تكون أقل من 1500 ليرة سورية، وأحياناً أخرى تسبب له مأساة، وخاصة عندما تتجاوز العشرة آلاف ليرة، وهنا يتذكر حادثة من هذا النوع قبل الأزمة الحالية، حيث صدرت فاتورة إحدى الدورات بقيمة 50 ألف ليرة سورية، وبعد تقديم شكوى، عاد المبلغ لينخفض إلى النصف، وسمح له بتقسيط باقي المبلغ، وكل ذلك نتيجة تقدير عشوائي لموظف حكومي، وعدم اكتراث من قبل وزارة الكهرباء.

سحب العداد دون انذار

يقول محمد، من سكان ركن الدين، «تفاجأت عندما عدت إلى المنزل بعد العمل ووجدت عداد الكهرباء وقد سحب، دون انذار مسبق، رغم إدراكي بأنني مخالف بعدم تسديد بعض الدورات، ولكن كان من المفترض إنذارني، قبل أن يفكوا العداد، كي لا أبقى وأسرتي دون كهرباء».

يقول محمد، بأنه ذهب في اليوم التالي مباشرة وقام بتسديد ما عليه من تراكم، وقد استغفر عن عدم توجيه الإنذار، فأجابوه بأن

«التعليمات تقضي بفك العداد مباشرة عند الامتناع عن تسديد أربعة دورات متتالية»، الأمر الذي استهجنه محمد، حيث أن الدورة الرابعة كانت قد صدرت للتو، وبأنه «من الواجب إعلام المواطنين بهذه التعليمات عند صدورهما، ولا تترك هكذا تعليمات ليطلع بها المواطن عند التنفيذ ليعيش بعمة، فوق العمة الموجودة أصلاً».

وقد اضطر محمد لأن يدفع «اللي فيه النصيب» من أجل إعادة تركيب العداد ووصل التيار الكهربائي لمنزله، بالسرعة الممكنة، بعد أن سدد ما عليه من قيم فواتير.

بالمقابل أشار محمد إلى أن ورشة سحب العدادات نفسها قد تعاملت مع غيره من الجيران بأسلوب مختلف، حيث وبإكرامية مجزية، لم يفكوا العداد، مفسحين المجال أمام صاحب العداد لتسديد ما عليه من فواتير خلال ثلاثة أيام، هكذا، وباتوا هم المنذرين والمستفيدين من تلك التعليمات غير المعممة.

المشارك من يدفع الضريبة فقط

بالنتيجة وعلى الرغم من سوء واقع خدمة تأمين التيار الكهربائي، وارتفاع سعر هذه الخدمة بشكل كبير، فإن ما يزيد الطين بللة هو واقع التعامل مع المواطن بالمزيد من الاستهتار، علماً أنه من الواجب التعامل معه ببعض التقدير والاحترام تماشياً مع مفهوم الاشتراك بالخدمة، فما بالنا بتقدير الواقع المعاشي لهذا المواطن، الذي ينوء بحمله يوماً بعد آخر.

وعلى الطرف المقابل، فإن المشتركين عملياً هم من يدفعون الضريبة الكبرى، وهم من تطبق بحقهم التعليمات، كما الأسعار والجباية، لعلمنا المسبق، وحسب التصريحات الرسمية، عن واقع كميات السحب والاسترجار غير المشروع الكبيرة للتيار الكهربائي، بالإضافة لحالات التهرب هنا وهناك، وليس بمعزل عن الفساد والمحسوبيات.

«عمو اعطيني كِشمة!»



إنها ليست عبارة تسول لطفل مشرد.. إنها صرخة جوع.. صرخة البحث عن الحياة والبقاء، يطلقها أطفال دير الزور المحاصرين والجوع، صرخة يطلقونها وراء البعض ممن يحصل على ربطة خبز بعد ساعات طويلة من الانتظار والوقوف أمام الفرن، والتي لا تقل عن 12 ساعة!!

■ مراسل قاسيون - دير الزور

عام ونيف مضى على حصار أحياء الجورة والقصور، والتي ما زالت تحت سيطرة الدولة، وذلك من قبل التنظيم الفاشي التكفيري «داعش»، وسط تجاهل إعلامي، وتقصير كبير في تقديم الإغاثة، بل وسرقتها، وكان يستمر ذلك لولا المساعدات الروسية التي أقيمت عبر الجو في الفترة الأخيرة، والتي استولى على أغلبها الفاسدون وتجار الأزمة، وابتوا يبيعونها بعشرة أضعاف قيمتها! رغم الإعلان الرسمي عنها، وقد تتفاقم الأمور أكثر، ويكثر الموت جوعاً وعملشاً ومرضاً، كما تتضمن جيوب المنتفعين والفاسدين.

كل شيء قابل للحرق!

قرية البغليبة كانت المصدر الوحيد لدخول المحروقات والمواد الغذائية المهربة، والتي تباع بأسعار عالية جداً، بحيث لا يكفي دخل المواطن سوى لوجبات يومين على الأكثر، وبالحد الأدنى من المواد الغذائية، وبعد اجتياح داعش لمدخل المدينة الغربي في تلك القرية، أدى ذلك إلى إطباق الحصار تماماً، وتم فقدان المحروقات في الفترة الأخيرة، علماً أنه يوجد بئر نفطي بالقرب من مشفى الأسد في المدينة، وتوجد حراقات بدائية تقوم بتقطير النفط الخام فيه، لكنه يذهب للمسؤولين والمنتفعين والفاسدين، ويبيع بأسعار كبيرة جداً، تدخل في جيوب السماسرة والتجار أيضاً، بدل

أن تشغل به المؤسسات العامة، وهو ما انعكس سلباً على مختلف النواحي الخدمية، وخاصة الضرورية منها، كالصحة والمياه والاتصالات والنقل والتعليم، فلا توجد أية تدفئة في المدارس، بينما توجد في غرف مدراء الدوائر والمسؤولين. وبالمقابل فقد اضطر الأهالي لحرق كل ما في منازلهم، بدءاً من الأحذية إلى الأبواب والنوافذ، وحتى خزن الثياب والمكتبات، للحصول على شيء من الدفء في البرد الصراوي القارس!.

طوابير وأطفال جوعى

في الأحياء المحاصرة، التي بقي فيها ما بين 250 و300 ألف مواطن، لا تعمل سوى ثلاثة أفران، وهي فرن الطرمان وفرن خالد بن الوليد وفرن المدارس، وتباع ربطة الخبز ذات التسعة أرغفة بـ 750 ليرة، والريغ

بأحسن الأحوال يباع بـ 70 ليرة وقد يصل إلى 100 ليرة، وبنوعية سيئة جداً، ويقف المواطنون في طوابير طويلة، وتسجل على أيديهم أرقام دورهم، ويزيد انتظارهم عن 12 ساعة، وتجذب الأطفال الجوعى متجهمين حول الطوابير، وما أن يحصل أحد المواطنين على ربطة خبز، حتى يهرع إليه الأطفال قائلين له: «عمو اعطيني كِشمة!» أي قطعة صغيرة. وما بين الأفواه الجائعة المحيطة به، وأفواه أطفاله الذين ينتظرونه في البيت، يتخلى عن جزء منها، ويعونه تغرورق بالدموع حزناً وكمداً!.

الإغاثة وتجار الأزمة

على الرغم أن كميات لا بأس بها من المساعدات الروسية قد أقيمت من الطائرات، إلا أن هذه المساعدات لم تصل إلى المواطنين بمجملها كما يجب، حسب ما أكدته الأهالي، بينما يجدونها

بالمقابل في الأسواق تباع بعشرة أضعاف قيمتها، من قبل اللصوص والفاسدين وتجار الأزمة، وعلى مرأى ومسمع المتنفذين في المدينة. علماً أن الهلال الأحمر كان قد وزع حوالي 2800 حصة غذائية مجاناً.

معاناة مزدوجة

معاناة أهالي دير الزور، من حصار المجموعات الفاشية التكفيرية، ومن قصفها المستمر لأحياء المدينة المحاصرة، مستمرة، وكذلك من الفاسدين وتجار الأزمة، الذين باتوا أشد وطأة عليهم وعلى مستوى حياتهم ومعيشتهم، حيث لم يحاسب أحد منهم حتى الآن، رغم انتشار وتوسع فسادهم وعلائيتهم، والتي باتت تحتاج إلى مواقف حازمة وسريعة، فكل تأخير في ذلك سيؤدي عملياً إلى المزيد من الماسي والالام والجوع والبرد.

المساعدات
لم تصل إلى
المواطنين كما
يجب، بينما
يجدونها بالمقابل
في الأسواق تباع
بعشرة أضعاف
قيمتها، من
قبل اللصوص
والفاسدين وتجار
الأزمة.

في ريف حماه

الفساد يستثمر في دماء الشهداء والجرحى أيضاً

■ مراسل قاسيون

حالة المواطنين هذه، لا يحسدكم عليها سوى أولئك الفاسدين الذين يعملون، رغم كل المعاناة الموصوفة سابقاً، على سلب هؤلاء مقومات بقائهم، حتى وصلت لأبسط ما تمن به المنظمات الدولية من مساعدات، أو بعض ما أقرت به الجهات الحكومية أو الأهلية منها، على قلتها ومحدوديتها.

الأقربون أولى.. بقروض التنمية!

إن ما يحدث في ريف حماه من ممارسات، من قبل بعض الجهات المعنية بتوزيع المساعدات والإعانات، يدعو، ليس للاستغراب والاستهجان وإنما، لضرورة مساءلة هؤلاء قانونياً، ومحاسبتهم على ما يقومون به.

فبعد الإقرار من قبل الجهات الحكومية بتقديم ما يسمى «قروض تنمية صغيرة» للمستحقين من أجل تنمية إمكاناتهم ومواردهم بالاعتماد على الذات، وخاصة لأسر شهداء وجرحى الجيش العربي السوري، فإن ما جرى في بلدة «دير ماما» في كيفية منح هذه القروض وتوزيعها، يؤكد ما ذكرناه سابقاً.

ليس خافياً على أحد أن الشعب السوري، نتيجة الكارثة الإنسانية التي تلم به، هو بحاجة لكل أنواع المساعدات، وأهمها المساعدات المادية «العينية أو النقدية». حيث أصبح وضع المواطن المعيشي في أسوأ حالاته، نتيجة الأزمة الكارثية والنزوح والتشرد والعوز من جهة، وسياسات الحكومة المجحفه بحقه من جهة أخرى.

أن هؤلاء مهجرين، لكن في الواقع فإنهم لا يسكنون الخيام، وإنما يملكون بيوتاً للسكن وعقارات وسيارات خاصة ورواتب وأعمال.

أهالي «دير ماما» يطالبون بأن تصل المساعدات والإعانات لمستحقها الحقيقيين، من المواطنين المحتاجين فعلاً لها، والتي هي بالأصل مخصصة لهم دون سواهم، وبمراقبة المعنيين والمسؤولين عن توزيع الإعانات والمساعدات والقروض، ومحاسبة بعض المتنفذين والفاسدين ممن مرر وسهل حصول غير المستحقين على هذه الإعانات والمساعدات، دون وجه حق.

«دير ماما» مثلاً فقط

إن ما جرى ويجري في «دير ماما»، ما هو إلا مثال على ما يجري العمل به، من حيث توزيع السلل الغذائية والمساعدات والقروض، في كل ريف حماه، بل وفي الكثير من المناطق والبلدات والمدن السورية، ما يوجب إعادة النظر بالكثير من آليات الرقابة على حسن توزيع المساعدات والقروض وغيرها على مستحقها من المواطنين، بعيداً عن المحسوبيات والفساد وأدواته وأذرع.

سلل الغذاء لمالكي العقارات والسيارات

وأضاف أبو يسار: أن الأمر لا يقل سوءاً فيما يخص توزيع السلل الغذائية، التي تمنحها المنظمات الحكومية وغيرها، حيث توزع هذه السلل لأناس لا يستحقونها، علماً أن لديهم من الدخول قياساً لمن يستحقونها أكثر بكثير، وتحت حجة

رواية «كاذبة» رفعت عنها الغطاء

شبكة تسول تديرها امرأة.. وأفرادها أطفال دون العاشرة



اسم الطفل «غيث» شغل حديث كثر من سكان مدينة جرمانا. رغم أنه غير معروف شخصياً للجميع. لكن قصته التي أثارت الرعب والتساؤلات في تلك المدينة، ألقت الضوء على «ظاهرة» استفحلت في دمشق وريفها خلال سنوات الحرب.

■ حازم عوض

أطفال لم يبلغوا العاشرة من العمر، انتشروا على أطراف الشارع عاماً لمدينة جرمانا من مدخلها حتى نهايتها، وتفرعوا في الأحياء، باحثين عن رزق مشغليهم، على حد تعبير أحد السكان.

اختفى من المدرسة بظروف غامضة!

اختفى «غيث» ذو السبع سنوات من «مدرسته»، وبعد التوجه إلى ناحية جرمانا «أبلغت بأن القانون يحول دون البحث عنه قبل مضي 24 ساعة»، بحسب حديث «حنان» وهي «أم غيث». وفقاً للرواية الأولى التي انتشرت على شبكة أخبار جرمانا.

«حنان» صعدت موقفها، وشغلت حي الوحدة، في البحث عن «ابنها الضائع»، حتى تم العثور عليه بوضع «مزمري» حيث كان «مرمياً خارج أحد المنازل على أطراف مدينة جرمانا، بلباس رث، ووضع صحي سيء».

في الرواية الأولى، وجد «غيث» في منزل امرأة تدير مع زوجها وبعض أقرابها شبكة أطفال تحت سن 10 سنوات، للتسول لحسابها ضمن جرمانا، وفي الرواية الثانية كانت هناك تفاصيل أكثر إيلافاً.

بداية القصة

الصحفي خلدون قسام، مدير شبكة أخبار جرمانا، أول من تلقى شكوى «أم غيث» عن فقدان ابنها «بظروف غامضة»، وبدوره تحرك إلى لجنة حي الوحدة التي يسكن بها «غيث وأمه»، وبدأ «جهد شعبي وإعلامي للبحث عن الطفل، بعد أن ادعت «حنان» أنها توجهت إلى الشرطة ولم يتجاوبوا معها لعدم مضي 24 ساعة عن اختفاء الطفل» على حد تعبير قسام.

في رواية «حنان» الأولى، ذهب الطفل إلى مدرسة «الشهيد نزيه يوسف منذر» في حي الوحدة ولم يعد.

وفي الرواية الأولى أيضاً والتي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، قيل إن «رحلة البحث عن غيث بدأت بالتسارع بعد معلومات سربها طلاب من المدرسة الابتدائية ذاتها، تتحدث عن طالبة تحاول دائماً تسويق امتحان التسول بين الطلاب».

الصحفي قسام، عاد ليؤكد في الرواية الثانية، أن «السؤال عن غيث تم في حيه وبين رفاقه، وليس في المدرسة، حيث تبين لاحقاً أنه متسرب من التعليم هو والطفلة التي قيل أنها تزوج للتسول في المدرسة».

كيف لم يهرب من مروي؟!

بعد رحلة البحث عن الطفل بتضافر جهود «الجيران» ولجنة حي الوحدة، تم العثور عليه في منزل بحي النسيم، تملكه امرأة تدعى «مروي»، ارتقى «غيث» على أريكة خارجه، نائماً من شدة التعب، ويعاني من المرض، وبحسب لجنة الحي «فقد كان مفروراً للتسول لحساب «مروي» أمام ملهى ليلي على طريق النسيم».

السؤال الذي يثار هنا، هو كيف لم يهرب غيث من «مروي»، أو من أمام الملهى الليلي ليعود إلى حضن «أمه»؟، وهنا يقول قسام إن «هناك موافقة مسبقة من حنان على ذلك»، وهنا بدأت

الحي وشبكة أخبار جرمانا أكدت أن البحث والوصول إلى منزل «مروي» استمر حتى اليوم التالي لفقدانه.

الحمد نفى أيضاً أن تكون لجنة الحي وفريق البحث قد سألوا المتسولين عن مكان الطفل، ما يشير إلى أن شبكات التسول تعمل بشكل علني، قائلاً إن «حنان دلت على مكان «غيث»، وهي التي أحضرته وليس فريق البحث». وقد أفادت «حنان» بعد توقيفها، أنها فقدت غيث 4 مرات سابقة ووجدته مع مروي أو أم يوسف، التي تعمل أيضاً في التسول مع ابنها يوسف وهو صديق غيث».

3 حالات خطف خلال شهر.. ومشغل جديد لم يضبط بعد

خلدون قسام، مدير شبكة أخبار جرمانا، عاد ليؤكد أنه «لم يتم العثور على غيث حتى اليوم التالي، وأنه مكث ليلة كاملة يتسول أمام ملهى ليلي قبل العثور عليه»، مشيراً إلى أن «اختطاف الأطفال ظاهرة موجودة في جرمانا»، قائلاً «خلال الأزمة وردتنا طلبات كثيرة لنشر إعلانات عن فقدان أطفال، وضمن شهر شباط وحده وردتنا 3 حالات اختطاف موثقة لدى شبكة الأخبار»، وهنا يبدو واضحاً أن ذوي المفقودين يتوجهون إلى وسائل التواصل الاجتماعي، دون سلك الشرطة، لسبب ما!.

وكشف عن «شكوى جديدة لم يتم التحقيق بها عن «مُشغلة أخرى تملك منزلاً في حي الحمصي»، مشيراً إلى أن «جيرانها اشتكو عليها دون جدوى، وأنه سيتم التواصل مع ناحية جرمانا للتحقيق في الأمر».

ظاهرة خطيرة ووسائل قديمة

حادث غيث وحنان ومروي وغيرهم، بمدينة جرمانا أو سواها، تؤكد على أن ظاهرة التسول باتت من الخطورة بمكان، حيث وسعت الشبكات العاملة بها من حيز عملها لتصبح مقترنة بالاختطاف، وذلك ما تم الكشف عنه حتى الآن، وبحال استمرار التعامل مع هذه الظاهرة وشبكتها العاملة على المنوال نفسه والوسائل والآليات القديمة نفسها، فإن أفق عمل هذه الشبكات من الممكن أن يتوسع ليشمل نشاطات وظواهر قد تكون أكثر خطراً وإجراماً، مع كل ما تحمله هذه الظواهر من آفات وأمراض، وخاصة الاجتماعية منها.

«غيث» التي أكدت إدارة المدرسة عدم وجود اسمه في السجلات.

تفاصيل صادمة!

مدير ناحية جرمانا المقدم شايش الحمد، كشف عبر إذاعة ميلودي إف إم، تفاصيلاً صادمة، بعد التحقيقات والقاء القبض على شبكة التسول التي كانت تشغل أطفالاً دون سن العاشرة من العمر، مؤكداً أن «حنان» التي ادعت أنها أم «غيث» ليست سوى أخته، وأن «غيث فؤاد معلًا» ابن شهيد من جبلة، هو اسم مصطنع ليس له أصل للطفل «محمد نور ابراهيم رحال»، ووالده ابراهيم محمود رحال، موجود في الصنمين بدرعا مع الأم الحقيقية لمحمد أو الذي اشتهر بـ«غيث».

وتابع الحمد «حنان نسجت قصة محبوبة، وانطلت الحيلة على البعض، متهماً الجهات التي بحثت عن الطفل «بالتقصير» لعدم الرجوع إلى ناحية المدينة، قبل حدوث «الجبلة» بالقصة. لكن تلك «الجبلة» أدت في النهاية للتوصل إلى شبكة تسول كبيرة، تعمل بالعلن في مدينة جرمانا، حيث تم اعتقال «مروي» وزوجها وابنها، وهم مشغلي للأطفال بالتسول، مع مشغل رابع وهو والد الطفلة «علا» التي تزوج عمل التسول بين الأطفال، وهي متسربة من المدرسة أيضاً، وفقاً لما أعلنته ناحية جرمانا.

الحمد أكد أن «مروي تشغل علا في التسول مع عدد من الأطفال دون سن العاشرة، ويتم استقطابهم من الشارع وتقديم الطعام لهم بداية، ثم تقدم اللباس الرث للعمل بالتسول لحسابها». وأضاف «الأطفال المضبوطون، ضمن شبكة التسول، كلهم تحت العشر سنوات ولا توجد عقوبة سجن لهؤلاء، حيث تم استدعاء ذويهم وضبط أقوالهم، وتبين أن الأطفال يعملون بعلم أهلهم»، مشيراً إلى أن «التحقيقات مازالت جارية».

الناحية تنفي

تفاصيل رواية لجنة الحي

ناحية جرمانا التي علمت بقصة «غيث» عن طريق الانترنت، تقول إنها استطاعت ضبط شبكة التسول بأقل من 8 ساعات»، ونفت على لسان الحمد أن تكون رحلة البحث استمرت يومين، حيث قال: «فقد غيث الساعة 12 ظهرًا، وعاد إلى أمه في الرابعة عصرًا»، رغم أن لجنة

الأمر تتوضح أكثر، وبدأت تفاصيل الرواية الأولى تتبدل إلى تفاصيل صادمة أكثر.

عضو لجنة حي الوحدة علي عثمان، الذي كان ضمن فريق البحث عن «غيث»، يقول إن «شكوى «حنان» وردت إلى مكتب اللجنة بأن ابنها ذهب إلى المدرسة ولم يعد حتى الساعة الرابعة عصرًا، مؤكدة أنها زوجة شهيد وأن ابنها يدعى «غيث معلًا» وهو من جبلة».

وتابع «بدان البحث عن غيث من باب إنساني، لذلك لم نتأكد من المعلومات التي قدمتها «حنان»، خاصة وأنها ادعت توجهها للمخفر وأن الأخير رفض البحث عن «غيث» لعدم مضي 24 ساعة على اختفائه».

متسولون صغار «يدلون» على المكان!

وأردف «بعد السؤال في الشارع، تبين أن «غيث» يتردد على شخص يعلمه التسول، وخلال جولة البحث في الأحياء العشوائية، كانت ردود الفعل صادمة، حتى أن أحدهم قال: «لو عثرت على ذلك الطفل لجلعته يعمل في التسول لحسابي»، وهنا يؤكد عثمان «انتشار شبكات التسول بشكل كبير بظاهرة علنية ودون خوف».

عثمان وفريق البحث عن الطفل، بدؤوا بسؤال المتسولين عن شكل «غيث»، و«هنا بدأ اسم «مروي» بالظهور»، على حد تعبير عثمان الذي تابع: «جميع من سألناهم من متسولين كانوا أطفالاً صغاراً، وجميعهم عرفوا «غيث»، وقد استمر البحث حتى الليل، حينها عدنا لمتابعة البحث في اليوم التالي». وأضاف «سألنا الأشخاص المتسولين أنفسهم وأغريناهم بالمال أحياناً، حتى وصلنا إلى مكان تواجد «غيث» في حي النسيم، ووجدناه مع عشرة أطفال ضمن منزل المدعوة مروي».

الحقائق بدأت تتوضح

يؤكد عثمان أن لجنة الحي لم تحقق بعلاقة «حنان بغيث» قبل البحث عنه، ليتبين لاحقاً أنها ليست أمه، وأن روايتها الأولى محض «افتراء»، وأنها لم تسال مخفر الشرطة، بل توجهت «إلى أحد الحراس لسؤاله عن آلية البحث عن المفقود بشكل عام»، على حد تعبير عثمان.

بشر أبو الفخر، رئيس لجنة حي الوحدة، يؤكد أن الطفلة «علا» التي كانت في الرواية الأولى «طالبة تزوج للتسول في المدرسة»، متسربة وليس لها علاقة بالمدرسة المذكورة، لا هي ولا

الحمد: الأطفال المضبوطون، ضمن شبكة التسول، كلهم تحت العشر سنوات ولا توجد عقوبة سجن لهؤلاء، حيث تم استدعاء ذويهم وضبط أقوالهم.

اقتصاديون يحذرون من أزمة مالية عالمية جديدة!



وجه جوزيف ستغلتس الاقتصادي الأمريكي المعروف وحامد راشد كبير مستشاري مكتب الأمم المتحدة الإنمائي لسياسات التنمية، انتقادات لسياسات الحكومات الغربية في إدارة الأزمة العالمية المندلعة في عام 2008، والتي انتهجتها الحكومة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، وذلك في مقالة بعنوان «ما الذي يعيق الاقتصاد العالمي» على موقع «Project-Syndicat.org» بتاريخ 8 شباط 2016.

■ مراد جادالله

المقال رأى أن الاقتصاد العالمي «واصل تعثره في عام 2015»، حيث «انحدر متوسط معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة بما يتجاوز 54% منذ اندلاع الأزمة، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة نحو 44 مليون عاطل، بزيادة بلغت نحو 12 مليوناً عن عام 2007»، أما معدل التضخم فقد بلغ «أدنى مستوياته منذ بداية الأزمة» على استمرار الانكماش الاقتصادي.

نمو الاستثمار أقل مما هو عليه قبل الأزمة

هذا وقد حمل المقال سياسات الحكومات الغربية مسؤولية استمرار ما أسماه «تعثراً» حيث قالوا: «السياسات التي سادت خلال فترة ما بعد الأزمة . التقيف المالي والتيسير الكمي من قبل البنوك المركزية الكبرى - لم تقدم إلا القليل من الدعم لتحفيز استهلاك الأسر، والاستثمار، والنمو. بل عل العكس من ذلك، كانت هذه السياسات تميل

تدفع السيولة ذهب على نحو غير متناسب نحو خلف ثروات مالية وتضخيم فقاعات الأصول، بدلاً من تعزيز الاقتصاد الحقيقي!

والقيمة السوقية، وربحية القطاع المالي ولكن مرة أخرى، لم يعد أي من هذا بفائدة تذكر على الاقتصاد الحقيقي... هذا وقد أكد المقال أن كلاً من السياسة النقدية والقطاع المالي لا يقومان بما ينبغي لهما القيام به. كما أوضح الكاتبان أن هذه السياسات تخدم مزيداً من الفقاعات المالية حيث: «أن تدفق السيولة ذهب على نحو غير متناسب نحو خلق ثروات مالية وتضخيم فقاعات الأصول، بدلاً من تعزيز الاقتصاد الحقيقي»، وهذا ما حدا بالكاتبين إلى التحذير من العواقب الوخيمة حيث أكد أنه «لا يجوز لنا أن نتجاهل خطر اندلاع أزمة مالية أخرى».

الفيدرالي الأمريكي الأموال لمؤسسات القطاع المالي عليها تنعش النمو أوضح المقال أن ما تم هو العكس تماماً حيث أضرت بالنمو، ووفقاً للمقال فقد: «سجلت سندات الدين الصادرة عن شركات غير مالية، والتي من المفترض أن تنفذ استثمارات ثابتة، زيادة كبيرة خلال الفترة نفسها... فإن هذا يعني ضمناً أن العديد من الشركات غير المالية اقترضت، مستفيدة من أسعار الفائدة المنخفضة، ولكن بدلاً من الاستثمار، استخدمت هذه الشركات الأموال المقترضة لإعادة شراء أسهمها أو شراء أصول مالية أخرى، وبالتالي فقد تسبب التيسير الكمي في تحفيز زيادات حادة في مستويات الاستدانة،

إلى جعل الأمور أشد سوءاً». ويوضح المقال أن سياسات التيسير الكمي التي اعتمدت على سعر فائدة أقرب للصفر أدت «أن الاستثمار الخاص في مختلف بلدان العالم المتقدم لم يسجل النمو الذي كان المرء ليتوقعه»، حيث «ظل نمو الاستثمار أقل مما هو عليه في عام 2008 قبل اندلاع الأزمة، ففي سبعة عشر اقتصاداً من أكبر عشرين اقتصاد متقدم ... كما شهدت خمسة اقتصادات منها انخفاضاً في الاستثمار خلال الفترة 2010-2015».

احتمالات أزمة جديدة!
وعن دور سياسات التيسير الكمي وإقراض

عواقب سياسية خطيرة لإنعدام المساواة!

حذرت الاقتصادية داميسا مويو من استمرار وضع انعدام المساواة مؤكدة أنه «قضية انعدام المساواة في الدخل قد تبدو كلغز صعب اليوم ولكن الفشل في حلها يمكن أن يؤدي إلى تحديات أكثر خطورة بكثير».

■ ليلي نصر

الصين حيث أوضحت أنه: «في الولايات المتحدة الأمريكية هناك تراجع سريع فيما يتعلق بإنعدام المساواة وفي سنة 1978 كان أعلى 1% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية أغنى بعشرة أضعاف مقارنة ببقية البلاد واليوم فإن معدل الدخل، لأعلى 1% هو أكثر بثلاثين مرة مما يجنيه الشخص العادي ضمن النسبة المتبقية والتي تبلغ 99%»، وأضافت أنه «وفي الفترة نفسها تراجع انعدام المساواة في الصين».

إن أبرز ما تحدثت به مويو هو إقرارها بأن معظم السياسات الاقتصادية الرأسمالية المصنفة «يمينا» كسياسات الجمهوريين في أمريكا أو يساراً كالديمقراطيين أدت إلى النتيجة ذاتها حيث «اتسع انعدام المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية في الدخل بشكل ثابت تحت حكم الإدارات الديمقراطية والجمهورية على حد سواء».

دور الدولة أفضل من السوق!

ومقابل هذه الصورة السلبية التي وصفت فيها مويو السياسات الرأسمالية الغربية رأت أن سياسات تدخل الدولة تعد أكثر إيجابية في توزيع الدخل وقالت: «إن نجاح الصين في هذا المجال يشير إلى فوائد محتملة لنظام اليد الغليظة الذي تتبعه وهو استنتاج

مويو التي نشرت مقالة على أحد المواقع الاقتصادية العالمية بتاريخ 2016/2/18، بعنوان «الغز لإنعدام المساواة» ألمحت إلى خطورة هذا الوضع على اقتصاد الولايات المتحدة، واستهجن أن تعاني الولايات المتحدة الدولة «الديمقراطية الليبرالية المبنية على اقتصاد السوق وفيها عوامل الإنتاج مملوكة للقطاع الخاص» على حد وصفها مع دولة كالصين وصفتها بأنها «حكومة بطبقة سياسية تحتقر الديمقراطية واقتصادها يعتمد على التدخل الواسع للدولة».

مع ذلك أقرت مويو بأن وعلى الرغم «من أنظمتها السياسية والاقتصادية المختلفة تماماً» إلا أن للبلدين «المستوى نفسه تقريباً فيما يتعلق بإنعدام المساواة، فتصنيف كل بلد طبقاً لمؤشر جيني كوبيشنت - وهو المقياس الأكثر استخداماً للمساواة في الدخل - هو حوالي 0.47».

تراجع أمريكي وتقدم صيني!

إن أهم ما أضافته مويو بقراءتها لحالة عدم المساواة هو زيادة مستويات عدم المساواة في الولايات المتحدة مقابل أفضلية لمصلحة



حالة انعدام المساواة على المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي وليس الاقتصاد وحسب بالقول: «إن هناك عواقب خطيرة لهذه التوقعات الاقتصادية القائمة فزيادة انعدام المساواة تغذي الاضطرابات السياسية وذلك عندما يرى المواطنون بأن فرصهم المستقبلية تتضاءل. إن التقارير التي تشير إلى أن 158 متبرع غني دفعوا نصف مساهمات الحملات الانتخابية في المرحلة الأولى من دورة الانتخابات الرئاسية الأمريكية تعكس القلق بأن انعدام المساواة بالدخل يمكن أن يؤدي إلى انعدام المساواة السياسي».

يجعل الكثير من صناعات السياسة الغربيين لا يشعرون بالراحة، حيث أوضحت مويو أنه في الولايات المتحدة وخلال الثلاثين سنة الماضية «تراجعت احتمالية أن ينهي شخص ولد في الربع السفلي من توزيع الدخل حياته في الربع الأعلى بأكثر من النصف» وبالمقابل فقد حققت كل من الهند والصين تقدمات في مجال تخفيض انعدام المساواة ومع التقدم في النمو الاقتصادي فخلال الخمسين سنة الماضية «تمكنت الصين والهند من تحقيق نمو إقتصادي وإنخفاض مؤشر جيني كوبيشنت من 0.65 إلى 0.55».

وتختتم مويو في توضيح مدى خطورة

158 متبرع غني

دفعوا نصف

مساهمات الحملات

الانتخابية في

المرحلة الأولى من

دورة الانتخابات

الرئاسية الأمريكية

بتاريخ 6 كانون الأول 2015، وفي العدد 735، وتحت عنوان «نهاية الخطة الخمسية 11: سياسات دعم التضخم قبيل كارثة ما بعد الأزمة»، أوردت المقالة تقييماً عاماً للسياسات المالية والنقدية خلال فترة الأزمة، والتي كانت الأرضية التي خفضت قيمة الليرة وخسرتها لـ «88%» من عام 2011 وحتى كانون الأول 2015.



الاقتصاد السياسي لتخفيض قيمة الليرة! «فقر السوريين ربح لمستثمر الغد»

وقد رأت المقالة حينها أنه لا يمكن «فهم الدور الوظيفي لتلك السياسات إلا من منظور خدمة المستثمر ودوره اللاحق» أي دور قوى رأس المال وحاجات نشاطها في مرحلة إعادة الإعمار، وعليه تغدو وظيفة السياسات الحكومية في المرحلة الحالية تأمين أهم أدوات وآليات وشروط المستثمرين الجدد. وبناءً على ذلك التصور خلصت المقالة إلى أن «ارتفاع الأسعار والتضخم يسمح بتكثيف الاقتصاد السوري بشكل نهائي لمصلحة قوى رأس المال سواء المحلية أو الأجنبية...».

■ معن خالد

اليوم ومع استمرار انخفاض قيمة الليرة وخسارتها حوالي 96% من قيمتها منذ بداية الأزمة وحتى تاريخه، أصبح من الضروري محاولة توضيح بعض أبعاد المال الاستراتيجي لسعر الليرة وفق تلك القراءة، وبمعنى آخر، ما هو سعر الليرة المناسب لمصلحة المستثمرين المتأهبين لعملية إعادة الإعمار؟ أو ما قد يصطلح عليه بـ «سعر إعادة الإعمار»، وما هي محددات ذلك السعر؟!

أقل التكاليف وأقصى الأرباح!

إن سعر الليرة الذي يرغب به المستثمرون قائم على محددات عدة أبرزها حتى اللحظة وأكثرها بداية بالنسبة لمن يسعى للربح، هي:

1. تخفيض تكاليف الاستثمار إلى الحد الأقصى.
 2. تأمين أقصى عوائد وأرباح ممكنة.
- إن تخفيض التكاليف بالنسبة للمستثمرين يشمل تخفيض أهم عناصر الإنتاج، كراس المال بشقيه المادي أو المالي. وعليه فإن من مصلحة أي مستثمر أن يحصل على أصول مادية «مباني أو آلات...» بأقل الأسعار، ومع انخفاض قيمة الليرة ستخفض فعلياً قيمة هذه الأصول وتقل التكلفة على المستثمر. قد يرى البعض أن الجزء الأكبر من الأصول الإنتاجية سيتم استيراده بالدولار، وبالتالي لا يعتبر هذا التخفيض محدداً ومجدياً. إن هذا الرأي صحيح جزئياً، ولكنه غير دقيق على المستوى العام، فوجود أصول إنتاجية في سورية، وإن كانت قليلة نسبة لما هو ضروري استيراده، إلا أنه يخلق حافزاً للاعتماد عليها في تخفيض جزء من التكلفة، كما إن الأصول المالية، كالودائع المصرفية وغيرها، تخضع للبارز ذاته، حيث ستحصل هي الأخرى بثمن بخس بعد انخفاض قيمتها.

«القطاع العام» من 13 إلى 1,5 مليار!

بناءً على ذلك يبقى الهدف الأبرز للمستثمرين هو الاعتماد على أصول القطاع العام، حيث سيسعون إلى الاعتماد على تسعيرها بالليرة السورية للاستفادة من فرق التكلفة، والجدير ذكره هنا أن حجم هذه الأصول بلغ في عام 2010 حوالي «620» مليار ليرة أي ما يعادل «13,4» مليار دولار وفق سعر صرف 46 في حينه، أما اليوم، فهي تعادل «1,5» مليار دولار فقط بسعر صرف 405 «انظر الشكل 1»، وعليه لم يكن مستغرباً أن تلجأ الحكومة لإقرار «قانون التشاركية» الذي يسمح بالتفريط بهذه الأصول بعد أن صارت قيمتها لا تعادل أكثر



سعر الليرة تغدو حصة الأجور في مستوياتها الدنيا. فالقيمة الكلية السنوية للأجور البالغة حوالي «660» مليار ليرة في 2010 كانت تعادل حوالي 14,3 مليار دولار في حينه تقريباً، ما مثل حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي. أما اليوم فإن كامل القيمة الافتراضية، وبعد الزيادات التي بلغت معدل 140%، فإن كامل كتلة الأجور قد تصل إلى 1600 مليار ليرة

يمكن أن يستفاد منه في خفض التكاليف، نظراً لتقييم تلك المواد بالليرة منخفضة السعر.

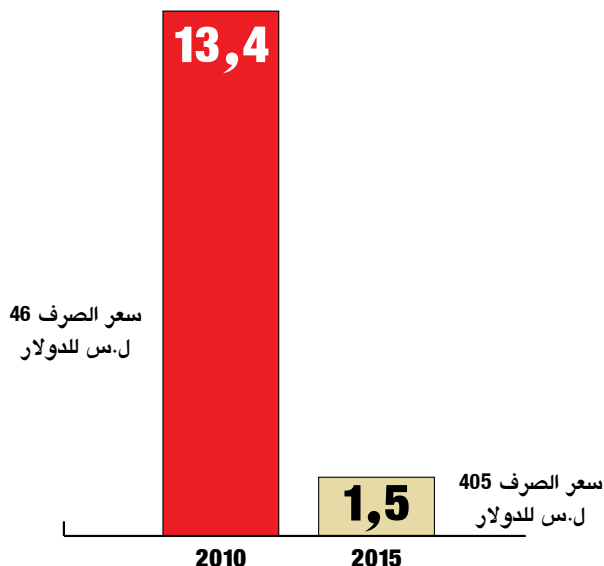
الأجور من 14 إلى 4 مليار دولار!

واحدة من أبرز العناصر الواجب تخفيض كلفتها من وجهة نظر المستثمر، هي تكلفة أجر قوة العمل، وهنا تغدو سياسة تخفيض سعر الليرة أهم دواء لتلك التكلفة، فمع انخفاض

من 11% من قيمتها السابقة، وبالتالي يغدو قانون التشاركية جزءاً من سياق عام يعبد الطريق للمستثمرين الجدد.

طبعاً ينبغي الإشارة بأن جزءاً هاماً من المواد الأولية في مرحلة إعادة الإعمار، قابل للتأمين من داخل الاقتصاد السوري، ويكفي ذكر قطاعي الإسمنت وإعادة صهر الحديد من المناطق المدمرة، لتوضيح أبسط الأمثلة لما

تغير قيمة أصول القطاع العام وفق سعر الدولار
الرسمي بين عامي 2010-2015 «مليار دولار»
الشكل (1)



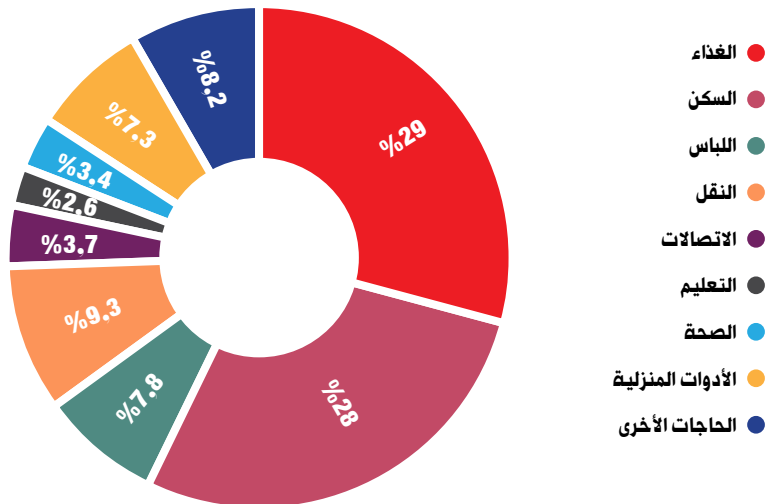
وظيفة
السياسات
النقدية والمالية
واعتمادها آليات
تغذي المضاربة
وتخفض سعر
الليرة في ظل
الأزمة تخدم
في الوقت ذاته
تراكماً هائلاً لرأس
المال!

مؤشر قاسيون لأسعار السوق:

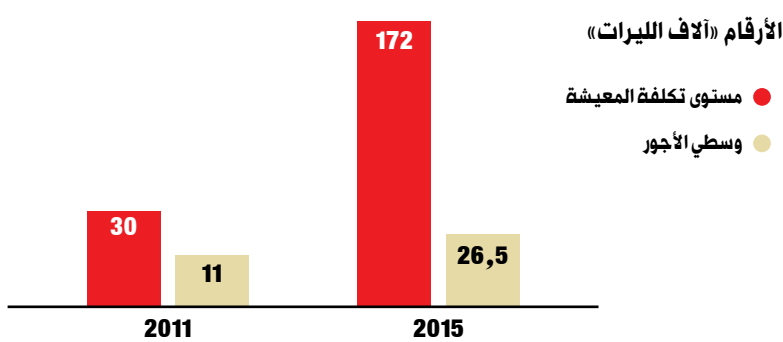
172 ألف ليرة تكلفة الحد الأدنى لمستوى المعيشة!

أجرت قاسيون في أعداد سابقة حسابات لتكلفة معيشة الأسرة السورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث تناولت الحسابات تكاليف 8 حاجات رئيسية تحتاجها الأسرة السورية في معيشتها وهي: الغذاء، والسكن، واللباس، والنقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة، والأدوات المنزلية.

وبناءً على تلك الحسابات قدرت قاسيون الحد الأدنى لتكلفة مستوى معيشة السوريين في الربع الأخير من عام 2015 وموراً بأول شهرين من عام 2016، حوالي 157700 ليرة سورية أي (157 ألف ليرة سورية) شهرياً موزعة على ثمانية حاجات رئيسية وفي حدودها الدنيا «الشكل التالي».



علماً أن هذه التكلفة اقتصرت على حسابات لـ 8 حاجات من أصل 13 حاجة يقيسها مؤشر أسعار المستهلك (CPI) الذي يعده المكتب المركزي للإحصاء وذلك بسبب صعوبة تقدير تلك الحاجات وللتوضيح فإن الحاجات التي لم يتم حسابها هي: «الترويح والثقافة، المطاعم والفنادق، المشروبات الكحولية والتبغ، سلع وخدمات متنوعة، الترويح والثقافة غير الربحية» وفيما لو أضفنا تكلفة هذه الحاجات اعتماداً على حصتها في مؤشر أسعار المستهلك والبالغ بالمجموع (8.2%) فإن إجمالي تكاليف حاجات أسرة مكونة من خمسة أشخاص ستكون 171,7 ألف ليرة سورية. إن مقارنة تكلفة مستوى المعيشة في نهاية عام 2015، مع التكلفة ذاتها في عام 2011 يشير إلى تضاعف التكلفة 5 مرات «الشكل التالي».



أما مقارنة مستوى تكلفة المعيشة الحالي مع وسطي الأجور البالغ 26,5 ألف ليرة يشير إلى أن الفجوة بينهما بلغت 145,2 ألف ليرة. بينما في 2011 كانت الفجوة بين تكلفة مستوى المعيشة البالغة «30 ألف ليرة» ووسطي الأجور البالغ «11 ألف ليرة» تساوي 19 ألف ليرة، ما يعني أن الفجوة بين تكلفة مستوى المعيشة ووسطي الأجر تضاعفت حوالي ثمانية مرات «7,6 مرة بالضبط» خلال فترة الأزمة.

من الجدير ذكره أن حسابات هذه المؤشر تحتاج إلى مزيد من التطوير حيث تمت الحسابات على أشهر متعددة، ولذلك لم تلحظ بعض الزيادات المتعلقة ببعض المؤشرات كالغذاء واللباس، وسيتم حسابها لاحقاً في فترة واحدة توضحاً للدقة ولمزيد من الإطلاع حول تفاصيل تلك الحسابات راجع الأعداد في الهامش.

- العدد 745 بتاريخ 14 شباط 2016.
- العدد 742 بتاريخ 24 كانون الثاني 2016.
- العدد 739 بتاريخ 3 كانون الثاني 2016.
- العدد 736 بتاريخ 13 كانون الأول 2015.
- العدد 734 بتاريخ 29 تشرين الثاني 2015.
- العدد 731 بتاريخ 8 تشرين الثاني 2015.
- العدد 729 بتاريخ 25 تشرين الأول 2015.

لتبني «سياسات التصدير» في ظل الأزمة الحالية التي لا تحمل أي شرط من شروط نجاح أي تصدير!

البنى التحتية هدف استراتيجي!

أما بالنسبة لأسعار المواد المنتجة، أي مخرجات عملية الإنتاج، وهي المحدد الثاني للعوائد والأرباح، فإنه تم وسيستمر رفع أسعار المواد كلها لتأمين هوامش ربح معوضة لانخفاض الاستهلاك الشعبي، وهنا تجدر الإشارة إلى تحرير أسعار الخدمات الحكومية المتعلقة بالبنية التحتية يأتي في ذلك السياق، ولكن الملاحظ أن رفع أسعار هذه المواد سيشكل خطراً على باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى فمخرجات قطاع الخدمات تدخل في تكاليف قطاعات الإنتاج، وهو ما يُفسر عملياً بأن مطارح الربح المستهدفة من المستثمرين الجدد لن تكون في قطاعات الإنتاج بمقدار ما ستكون في قطاعات المحروقات، والكهرباء والاتصالات، فهي مكامن ربح مهيولة واستهلاكها مضمون كونه حاجة غير قابلة للاستغناء عنها من فئات الشعب كافة، كما أن أصولها ومنشأتها لا تزال موجودة وقادرة على معاودة التشغيل بسرعة مثالية، أما قطاعات الإنتاج المتضررة من ارتفاع تكلفة خدمات البنى التحتية، فهي لا تمثل أولوية على أجندة المستثمرين الجدد إلا أنه يمكن إرضائها بفتح باب التصدير لها.

بناءً على التحليل السابق من الممكن الآن فهم وظيفة السياسات النقدية والمالية واعتمادها آليات تغذية المضاربة وتخفيض سعر الليرة في ظل الأزمة، كما إنها تخدم في الوقت ذاته تراكمها هائلاً لرأس المال عبر التجارة بالدولار وعبر زيادة رأس مال القوى الاقتصادية كلها التي تحوز الدولار منذ ما قبل الأزمة أو تلك القوى التي باتت تعمل على استبدال أرباحها بالليرة إلى دولار وبشكل يومي، وهي ما يعني خلق رساميل جبارة لتولي عملية الاستثمار في المرحلة اللاحقة.

في حال بقاء عدد العمال ذاته، وهو ما بات يعادل 4 مليار دولار سنوياً فقط «راجع الشكل 2». طبعاً هذه الحسابات افتراضية، حيث تشير الوقائع إلى نزيف كبير بقوة العمل، قدرتها تقارير جديدة بانخفاض عدد العمال إلى نصف ما كان عليه قبل الأزمة.

بمعنى آخر إن تكلفة قوة العمل اليوم إنخفضت بمعدل 72% على أقل التقديرات، وهذه الخسارة التي تكبدتها قوة العمل ستشكل ربيعاً جديداً بالنسبة ذاتها يضاف إلى هوامش الربح السابقة في أي استثمار حالي أو لاحق وهذا على افتراض بقاء الليرة على سعرها الحالي، وبناءً على ذلك امتنعت الحكومة عن تحرير الأجور أو تمويلها من مصادر غير تضخمية أو تأمين زيادات عينية للأجر.

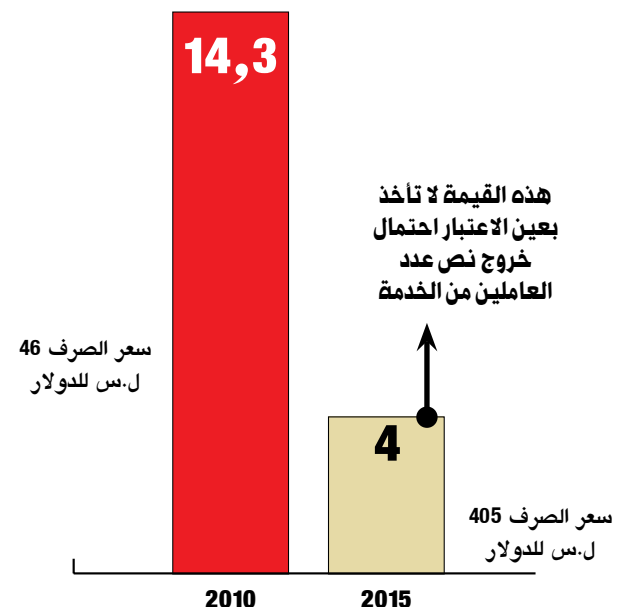
«التصدير» كتعويض عن الطلب الداخلي!

المحدد الآخر الذي يحكم موقف المستثمر من سعر الليرة هو العوائد والأرباح المنتظرة بنهاية المطاف، وعند معرفة ذلك الحد ستُحسم رغبة المستثمرين الجدد للمصلحة توقف تقلب سعر الليرة ووقف تخفيضها أيضاً. تلك هي ساعة الصفر، ساعة بدء عملية الإعمار كي ينطلق المستثمرون الجدد لشق أرباحهم الموعودة دون مخاطر متعلقة بتقلبات سعر العملة. إن العوائد ترتبط بمستويات الاستهلاك وبأسعار المواد المستهلكة أيضاً، ولذلك تغدو عملية وقف تخفيض قيمة الليرة في حينها ضرورة لضمان الحد الكافي من الاستهلاك، فمن المعروف أن انخفاض القوة الشرائية لليرة سيخفض من القدرات الاستهلاكية للداخل، على الأقل على مستوى الاستهلاك الشعبي «لا تكثر السياسات للاثار الاجتماعية الكارثية لانخفاض الاستهلاك الشعبي»! إلا أن انخفاض الاستهلاك الشعبي سيتم تعويضه بالاستهلاك الخارجي، أي بالـ «التصدير»، ويبقى هذا الخيار مشروطاً بالجهاز الإنتاجي وقدرات المنافسة في أسواق الجوار، وعليه يمكن الكشف عن مبرر آخر لدأب السياسات الحكومية

خلاصة:

عملية استنزاف الليرة لن تتوقف عند هذا الحد بل ستزداد ضراوة رغم أن العوامل العسكرية والسياسية كانت تقتضي تحسن سعر الليرة، إلا أنه على ما يبدو أنه كلما اقترب الحل السياسي وما يعني ذلك من اقتراب مرحلة إعادة الإعمار سيسعى مستثمرو الغد إلى تخفيض أكبر في سعر الليرة لضمان زيادة هوامش أرباحهم المستقبلية، ولضمان استمرار إغداق الدولار عليهم لتكوين حصونهم المالية الهائلة التي ستنهش من كعكة الإعمار، وذلك كله على حساب دماء فقراء الشعب السوري. حتى تلك اللحظة ستظل السياسات الحكومية تعكس مصالح المستثمرين، وعليه لن تتغير الآليات بل ستبقى على حالها كما لن تتغير النتائج والتي تشرب من عرق ودماء السوريين ومن مستقبلهم مع كل عملية مضاربة جديدة تنعشها عمليات ضخ العملة من المركزي إلى جيوب حيتان المال.

تغير قيمة كامل كتلة الأجور وفق تغيرات سعر صرف الدولار بين عامي 2010-2015 «مليار دولار» الشكل (2)



هذه القيمة لا تأخذ بعين الاعتبار احتمال خروج نص عدد العاملين من الخدمة

سعر الصرف 46 ل.س. للدولار

سعر الصرف 405 ل.س. للدولار

«قضايا اقتصادية»..

اقتصاد سورية في عشرة أعوام قبل الحرب



سَلَّطَت الأضواء بقوة مضللة بين عامي 2002 و 2011 على الأرقام الاقتصادية السورية الوهمية التي كانت تنال التصفيق والإطراء من المؤسسات الدولية، بينما كانت الحقائق تصرخ بالأرقام بأن أزمة الاقتصاد السوري، ممتدة من «نموذجه الاشتراكي»، ومنعمقة مع تبني «الليبرالية الصريحة»، مؤذنة بأن البنية الاجتماعية السورية تهتز وتندفع نحو الانفجار.

■ قاسيون

أصدرت دار الطليعة الجديدة كتاب «قضايا اقتصادية» للدكتور قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، والذي ينقل في أكثر من 21 دراسة ومقال ولقاء، جانباً هاماً من سعي القوى الوطنية، واللجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين تحديداً خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب إلى توضيح حجم الأزمة وكارثية عدم معالجتها. قاسيون تستعرض بعضاً من جوانب الكتاب.

الكتاب الذي تمتد عناوينه من عام 2002 وحتى 2011، يتضمن مراحل يمكن تصنيفها كما يلي: نقد النموذج السابق، والبحث عن جوهر المشكلة، وبلورة معالم النموذج البديل المطلوب، مروراً بنقاش «الإصلاح الاقتصادي» والذي تم على إثره اختيار السير باقتصاد السوق الاجتماعي، لتأتي مرحلة الخطة الخمسية العاشرة، ثم تقييمها، مروراً بالنقاشات حول موقع الفساد من أزمة النمو، ودور قطاع الدولة، وهل أزمته بنيوية من طبيعته أم «بفعل فاعل»، ثم تقييم نهاية الخطة في عام 2010، مع المرور على الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي 2008-2009.

نمو ضعيف- توزيع منحاز- رأسمالية ومشوّهة

بداية يبحث د. قدري جميل في جوهر الأزمة الاقتصادية السورية، ليذهب إلى أن «الخلل بنيوي ومترامق وقطباه هما: ضعف النمو الاقتصادي، وسوء توزيع الدخل الوطني، بين الأجور والأرباح»، أي ضعف إنتاج الدخل الوطني، وهو القيم الحقيقية الجديدة المنتجة في كل عام من جهة، وتوزيع ثلاثة أرباعه 75% لصالح الأرباح، وربعه فقط للأجور 25% من جهة ثانية.

مستنتجاً بأن النموذج الاقتصادي السوري، لم يكن يوماً اشتراكياً، بل لطالما كان نموذج

إنتاج رأسمالي مشوه، لأن المحدد الرئيسي هو كيف يتم توزيع الإنتاج، لصالح العامة أم لصالح قلة.

العبرة في النتائج.. تقييم 30 عام!

يأخذ د. جميل في قياسه للأزمة، مؤشراً حاسماً هو تراجع قيمة الأجور الحقيقية، بما يعكسه من تراجع حصة الفرد من الدخل الوطني أولاً، وتوسع الأرباح على حساب الأجور ثانياً، ويظهر تراجع قيمة الأجور من خلال علاقتها مع الأسعار، حيث أن مستويات الأسعار تضاعفت 51 مرة، بينما تضاعف الحد الأدنى للأجور 17 مرة فقط خلال أربعة عقود تقريباً.

الأرباح والنهب.. يعيقان توسيع الاستثمار وزيادة العائدة

انخفضت حصة الفرد من الدخل الوطني بين عامي 1975 و 2000 بنسبة 50%، والسبب ليس في الزيادة السكانية بل في عدم توسع الإنتاج ليستطيع مواكبة الزيادة، «لماذا لم يكن الإنتاج يتوسع بالقدر الضروري المطلوب؟!». يجيب د. قدري جميل، موصفاً مشكلة النمو الاقتصادي في سورية بأنها قائمة على خللين رئيسيين: الأول ضعف التراكم، أي جزء الدخل المخصص لتوسيع الاستثمار، والثاني هو ضعف فاعلية الاقتصاد، أو العائدة، أي العائد الراجع من كل ليرة مستثمرة في الاقتصاد السوري.

ولماذا كان التراكم ضعيفاً؟ لأن الدخل الوطني المنتج سنوياً كان قليلاً، ولأنه كان يوزع عكس المصلحة العامة، أي يوزع بجزئه الأكبر للأرباح، والتي تنقل جزءاً هاماً منه إلى الخارج، أي عملياً الاستثمار لم يكن يتوسع، والنمو لم يرتفع لأن الأرباح تأخذ الحصة الأكبر من الدخل وتنقل جزءاً هاماً منه إلى الخارج، أي أن المشكلة كانت تكمن في إنتاج الدخل، وتتفاقم في طريقة توزيعه.

فخلال التسعينيات بلغت نسبة النمو الاقتصادي السنوية 3,5% وسطياً، وهي غير كافية لتغطية الزيادة السكانية، وبالتأكيد تعجز عن تحسين مستوى المعيشة، وحل مشكلات التنمية المختلفة، حيث كانت الاستثمارات

جوانب الخلل البنيوي للاقتصاد السوري

15-100

العائدية- الاستثمار

إن كل 100 ليرة تستثمر في الاقتصاد السوري تحقق عائد 15 ليرة، وهي نسبة منخفضة، وتعود العائدة الضعيفة إلى ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم توسيع الإنتاج وتطويره، بسبب حصة النهب الكبير، الكبيرة: حيث أن 30% من الدخل الوطني يذهب للنهب، وهو يأتي من سحب قدرات القطاعات الإنتاجية، وتجهيزاً بقطاع الدولة.

25-75

الأجور-الأرباح

تحصل الأجور على 25% من الدخل الوطني، بينما تحصل الأرباح على 75%، يتاح لأصحاب الأجور أن تستهلك 60% فقط من هذه الأجور، والباقي يعود للضرائب المباشرة وغير المباشرة، أما أصحاب الأرباح، فيتاح لهم استهلاك 93% من الأرباح التي يحصلون عليها، ينفقون جزءاً هاماً منها على المكتنزات أو بتحويلها إلى ودائع خارج البلاد.

15-85

التراكم- الاستهلاك

ما ينتج من دخل وطني سنوي يوزع بين توسيع الإنتاج أو التراكم وبين الاستهلاك، وهذه النسبة في سورية كانت لا تتعدى 15% لتوسيع الإنتاج، و مقابل 85% للاستهلاك، أصحاب الأجور كانوا يمولون التراكم بنسبة 10%، وأصحاب الأرباح يمولونه بنسبة 5% فقط.

زائد ناقص



«سوق سوداء» أم أسعار

رانجة موازية؟!

أعاد حاكم مصرف سورية المركزي استخدام مصطلح «الأسعار الراجعة في السوق الموازية» للإشارة إلى السوق السوداء، حسب ما نقلت عنه وسائل الإعلام، وذلك في معرض حديثه عن ضرورة «إعادة الأسعار الراجعة في السوق الموازية بالنسبة للقطع الأجنبي إلى حدود أسعار الصرف في المركزي»، والتي رفعها المركزي بتدخله الأخير إلى 405 ل.س للدولار، علماً أن استخدام ذلك المصطلح يشير بشكل فاقع إلى إعلان واعتراف رسمي لمدى تطبيع المركزي مع قوى الفساد النشطة في السوق السوداء، فهنا وضع الحاكم ماذا يقصد بذلك المصطلح؟!

وفي السياق ذاته أعلن الحاكم عن طرح 150 مليون دولار اعتباراً من يوم الأحد القادم بغرض «تمويل المستوردات وتلبية احتياجات المواطنين المتعلقة بالتعليم والمداواة»، متحدثاً عن أن سعر الصرف «سيعود إلى الاستقرار في الأيام القادمة بفعل الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري بالتعاون مع الدول الصديقة لسورية»، فهل سيصدق قوله؟!



خسارة «العام» برقبة الكهرباء

نقلت إحدى الصحف المحلية عن شركات الغزل والنسيج عزوها أسباب تفاقم خسائرها ل«رفع أسعار الكهرباء»، ووفقاً للصحيفة فقد أوضحت الشركات أن «خسائرها تراكمت متجاوزة مستوى 2,5 مليار ليرة سورية، مع عدم توافر القدرة الكهربائية واستقرارها اللازم للتشغيل، إضافة إلى عدم انتظام عملية التقنين الأمر الذي ساهم في زيادة كلف الإنتاج بشكل ملحوظ حيث وصلت نسب كلفة الطاقة الكهربائية إلى 30% وأحياناً 40% من إجمالي الكلفة، أي أكثر من كلفة الرواتب والأجور خلافاً للمعايير الناضجة في المشاريع المماثلة»!

● عن الصحف السورية

أو تركه للموت السريري، وهو ما تم في سورية، حيث تحول شعار إصلاح القطاع العام إلى دعوات واضحة إلى أن «القطاع العام في حالة احتضار وبالتالي فالأحسن لنا أن نتركه يموت موتاً طبيعياً بدلاً من أن نبذل الإمكانيات في محاولة إنقاذه» وهو ما جرى مع التراجع التدريجي في الإنفاق العام عليه، ووقف توسيع القوى العاملة فيه، رافعاً مقولة: أن القطاع العام مخسر وليس خاسر.

يرى د. قنري جميل بأن قطاع الدولة يعني مزيداً من التحكم بالعرض والطلب، وهو أمر تزداد الحاجة الموضوعية إليه كلما ازداد تطور القوى المنتجة، لذلك فإن فعالية قطاع الدولة الاقتصادي مرتبطة بتخليصه من عمليات النهب الممنهجة، التي تجعله يخسر بينما المتعاملين معه كلهم يربحون، مقدراً أن نصف الدخل الذي ينتجه قطاع الدولة ينهب، فتخليصه من النهب، يزيد الفعالية.

أما دور الدولة الاقتصادي فهو يقوم على حل مسألتين: علاقة الفعالية بالعدالة الاجتماعية، وعلاقة المساحة المتحكم بها من الاقتصاد، بالمساحة التي تتطور بشكل عفوي وعشوائي. أي التحكم بالنمو والتوزيع، والتحكم بفوضى السوق.

توسع خلال العقد اللاحق إلى 30% من الدخل الوطني وفق التقديرات، وأصبحت استعادة هذا الجزء المنهوب وإدخاله في التراكم واحدة من ركائز أي نموذج اقتصادي بديل، وأية خطة أو مشروع يتعامل مع الفساد كمسألة قانونية أو أخلاقية، فإنه يتجاهل ضرورة استعادة قرابة ثلث الدخل الوطني وإضافته للتراكم، أي يضع أهدافاً افتراضية، بحسب رأي د. جميل في كل من مشاريع الإصلاح الاقتصادي، واقتصاد السوق الاجتماعي التي كانت سمة العقد الأول من الألفية.

هل قطاع الدولة هو السبب؟!

يتوسع الكاتب في مسألة كانت مطروحة ولا تزال، حول اعتبار أن قطاع الدولة الاقتصادي «خاسر بطبيعته» أي أن أزمته بنيوية تؤدي إلى البيروقراطية والفساد والخ.. ليرى بأن تبسيط المسألة، الغاية منه «رأس قطاع الدولة»، ويعتبر أن هذه المسألة تناسب رأس المال العالمي، الذي يعتبر قطاع الدولة منافساً قوياً بالمعنى الرأسمالي، لذلك سعت النيوليبرالية إلى عولمة سياسات تؤدي إلى تكتيفه، وإفساده، ثم قطع الأوكسجين عنه عبر إيقاف الاستثمار، وصولاً إلى خصصته

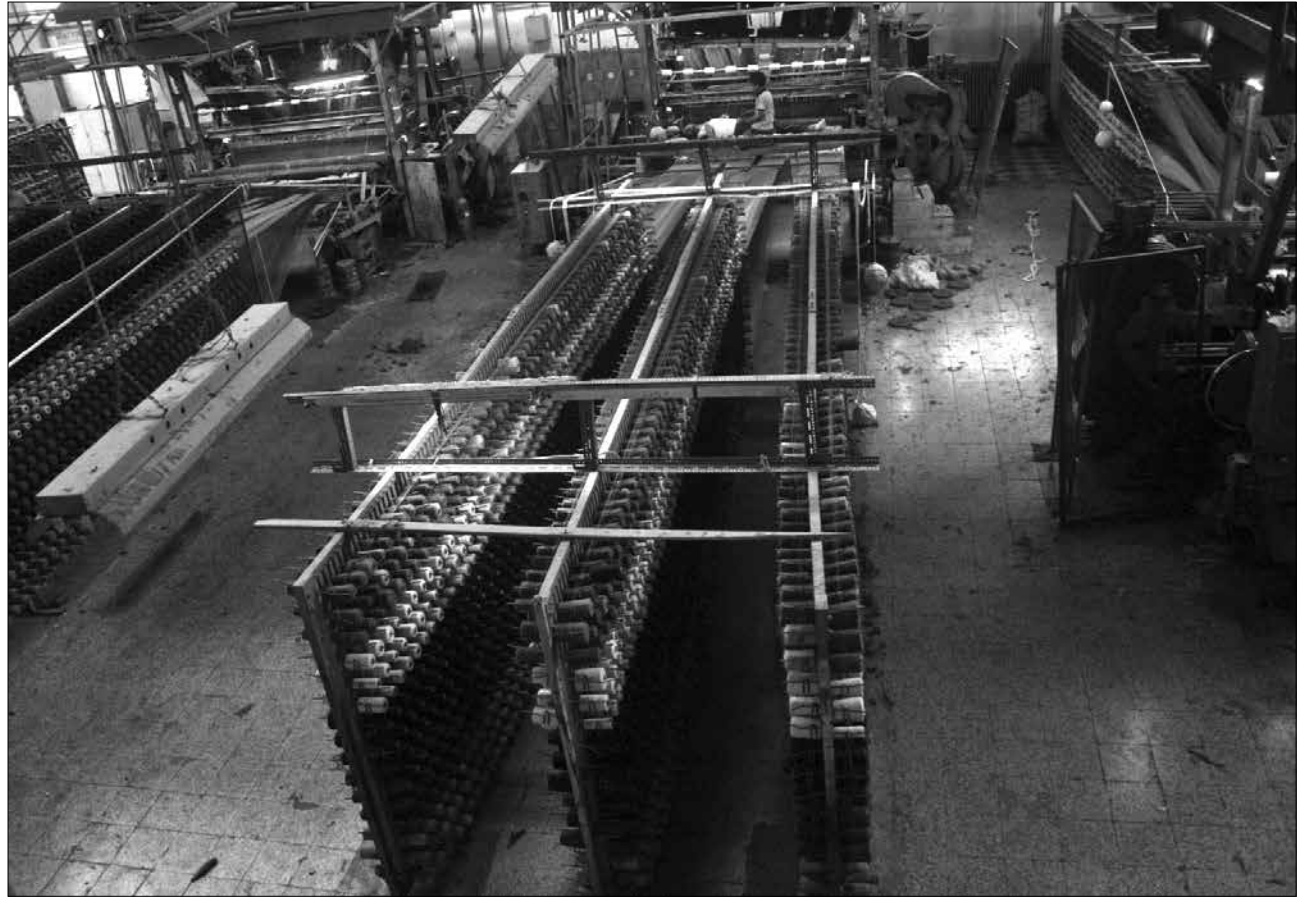
تتوسع بمقدار 2,5% سنوياً، فقط، ولم يكن يخصص لتوسيع الاستثمار أي التراكم إلا نسبة لم تتجاوز 15% من الدخل الوطني الجديد المنتج سنوياً، وبالمقابل كانت الأرباح تزداد سنوياً بنسبة 36%، أما الأجور كانت تزداد بنسبة 10% فقط سنوياً، وبلغت إبداعات السوريين في الخارج 100 مليار دولار بالحد الأدنى في عام 2000.

أما لماذا «العائدية أو الفاعلية ضعيفة»؟ فيشير د. جميل بأن الأسباب متنوعة، إلا أن واحدة من أهم مؤشرات ضعف أداء الاقتصاد السوري هو أداء قطاع الدولة الاقتصادي، والذي أيضاً تتنوع أسباب ضعف فعاليته، إلا أن الكاتب يعتبر أن عمليات النهب والتخسير المنظمة التي تلحق به، هي السبب الحاسم في ضعف أدائه.

الفساد قضية اقتصادية..

وليس «أخلاقية»!

الفساد الذي كان في عام 2000 يأخذ حصة تبلغ 20% من الدخل الوطني بأقل التقديرات، هو عملياً سبب رئيسي لكل من عدم توسيع التراكم والاستثمار، وإضعاف الفاعلية الاقتصادية، وبالتالي عائدية الليرة المستثمرة، وهو قد



سنوات «الإصلاح الاقتصادي».. و«السوق الاجتماعي».. «كلام بياع»!



طرح مفهوم «الإصلاح الاقتصادي» بين 2000-2001 وكان هذا تعبيراً عن الاعتراف بالأزمة، ولكنه كان مطية للوصول إلى تبني اقتصاد السوق الاجتماعي بعد 4-5 أعوام.

ينتقد د. قنري جميل برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي صدر في ذلك الحين، ويعتبر أنه يضع أهدافاً ضعيفة ودون الضرورات، فالبرنامج وضع هدف نمو سنوي 6%، وهو ما كان يعني الحاجة إلى أكثر من 12 سنة لمضاعفة الدخل الوطني، بينما الضرورة تقتضي مضاعفة الدخل الوطني خلال 6-7 سنوات، وهو ما يعني معدل نمو سنوي 10% تقريباً، والأسوأ بأن البرنامج لا يوضح طرق الوصول إلى هدفه، ف 6% نمو سنوي، تقتضي زيادة نسبة التراكم من 15% إلى 30%، لم يأت البرنامج على ذكرها، أو بحثها.

وبالفعل تبين أن الإصلاح الاقتصادي لم يكن سوى شعار، توارى وراءه الراغبون باستهداف قطاع الدولة، والوصول إلى نموذج اقتصاد السوق، الذي أعلن مشروعه في الخطة

الخمسية العاشرة، التي وضعت هدف نمو 7% سنوياً دون أسس علمية، والتي وضعت أهدافاً ضعيفة للقضاء على الفقر، فأرادت تخفيض الفقر الشديد بمقدار 40 ألف شخص سنوياً، أي عملياً القضاء عليه بالكامل في عام 2030!، وبنهاية الخطة توسع الفقر بنسبة 10%، والتي وضعت أهدافاً لتخفيض البطالة، المرتبطة بتوسيع الاستثمار القادم من الخارج، وانتهت إلى تأمين 25 ألف فرصة عمل سنوية، من أصل هدف 250 ألف، معتبراً بأن الخطة الخمسية العاشرة قد فشلت في تحقيق 40% من أهدافها التي كانت ضعيفة أساساً وأقل من المطلوب.

وهو الذي كان قد حذر في عام 2006 من مخاطر المراحل الانتقالية قائلاً «إذا كانت الخطة العاشرة هي بداية الانتقال من اقتصاد إلى آخر كما يقولون، فالمرحلة الانتقالية هي الأكثر حرجاً وهي إن لم تنجح فإنها تؤدي إلى الانهيار الشامل».

بالنظر إلى طريقة التعاطي السياسي - ومن خلفه الإعلامي - مع الأحداث الجارية في المنطقة من قبل الغرب، نرى أن إحدى سماته اليوم تنعكس في كثافة التصريحات، وتناقضها في كثير من الأحيان، حتى أن السلوك السياسي لأطراف المعسكر الغربي يبدو متضارباً، ليعبر بذلك عن فرق استقطاب واسع الطيف، يفعل فعله في مجمل منظومة العلاقات الدولية القديمة التي بنيت في مرحلة تراجع الاتحاد السوفياتي، وبعد تفككه.

تناقضات المحور الواحد:

الضرورات الأمريكية أولاً..!

في الأعوام الأخيرة، جرى الصراع الدولي حول ملفات عدة امتدت مساحات تأثيرها من أوكرانيا إلى سورية وإيران وليبيا واليمن.. وغير ذلك، قبل أن يجري حسم تلك الملفات من حيث الجوهر، بفعل التبدلات الحاصلة في موازين القوى العالمية، هذه التبدلات التي انعكست بدورها في تغييرات طالت طريقة تعامل المحور الأمريكي مع حلفائه وأدواته في المنطقة.

■ فادي خضر

من خلال الملفين الأوكراني والنووي الإيراني على سبيل المثال لا الحصر، والتفاعلات السياسية والدبلوماسية التي جرت خلالها، يمكن تلمس الانخفاض الجاري في مستوى التحكم الأمريكي وقدرته على فرض ما تمكن من فرضه في ملفات مشابهة خلال العقدين الماضيين، كفرض التدخل العسكري المباشر في أوروبا الشرقية، وتفكيكها فيما بعد، وفرض حل «البرنامج النووي الليبي» بالتهديد، واستخدام «أسلحة الدمار الشامل العراقية» كذريعة لغزو بغداد ونهب العراق.

فاشي - «عقلاني»

بني التراجع الأمريكي أساساً على الأزمة العميقة التي تواجهها المنظومة الإمبريالية في العالم، والتي تشتت في المركز الأمريكي، ومن جهة أخرى، على ظهور قوى صاعدة في العالم ترفض الهيمنة الأمريكية بشكل مطلق، وتعمل على إرساء عالم متعدد الأقطاب خال من «شرطي عالمي» يضبط حركته حسب سقف مصالحه هو.

وفي سياق المنطق البراغماتي الذي تعتمده الإدارة الأمريكية في رسم سياساتها على المستوى العالمي، فإن مصالح التيار الفاشي داخل الإدارة الأمريكية تبدو اليوم، في ظل الموازين الدولية الجديدة، محكومة بأمرين: تلقي أقل الخسائر الممكنة في الملفات المحسومة من حيث المبدأ، كما هو الحال في سورية واليمن مثلاً، ونقل الاشتباك إلى مستويات تتماهى مع حجم الصراع الدولي المستعر، أي نحو تخوم روسيا والصين اللتين تسييران بخطى ثابتة نحو صياغة علاقات دولية تحافظ على السلم العالمي، الذي يبدو اليوم بمثابة مقتل لقوى رأس المال المالي العالمي الإجرامي.

ومن خلال الصراع الجاري بين التيارين الفاشي و«العقلاني» داخل الإدارة الأمريكية، تبدو سياسات الأخيرة تعبيراً عن محصلة هذا الصراع، المحصلة التي تقود إلى تظهير موقف واشنطن من خلال «سياسات التراجع المنظم» في المنطقة، مع الاستفادة من «الهبات» والنزعات «الحرجية» المجانية لدى الحلفاء الإقليميين.



معظمها تجاهل الحقيقة الماثلة في أن خيار التدخل البري في سورية، إن كان سيجري فعلياً، هو ليس خياراً تركيا أو سعودياً، إنما هو في المطاف الأول أمريكي.

من هنا، فإن الولايات المتحدة تخشى - من خلال سلوك الأتراك تحديداً - من محاولات زج «النااتو»، بهذا الشكل أو ذاك، في هذه المعركة وتداعياتها المباشرة، التي على الأقل ستخرج الحلفاء غير القادرين على حماية أعضاء التحالف بفعل الموازين الدولية الجديدة. في هذا السياق، اعتبر اللواء، مايكل باربيرو، المسؤول السابق عن تدريب قوات «النااتو» في العراق، أنه «يتوجب» على الولايات المتحدة أن تتعامل بشكل «أكثر شدة» مع تركيا، بعد قصف الأخيرة لعدد من المواقع في الشمال السوري.

وعليه، فإن إصرار السعودية وتركيا على سلوك الابتزاز هذا، يحذو بالولايات المتحدة إلى إبداء «الخشونة» تجاه الحلفاء، بما تملكه واشنطن من نفوذ داخل هذه الدول، التي تعاني أصلاً من تناقضات كبيرة داخلها على الصعيد السياسي والاقتصادي. فالولايات المتحدة ذات النفوذ المؤثر داخل تركيا، تحمل بيدها ورقة ضغط مؤثرة على الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي تعارض بعض القيادات في الجيش التركي سلوكه علانية، كما برز في حادثة إسقاط القاذفة الروسية «سو-24»، أو فيما دار مؤخراً بعيد اجتماع اللجنة الأمنية في أنقرة، حسب صحيفة «حرييت» التركية، حول رفض بعض الشخصيات العسكرية المتقاعدة، ولكن ذات الوزن، صيغة التدخل البري في سورية، دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

باعتبارها قوة دولية كبرى، فيما تزن القوى الإقليمية سياساتها انطلاقاً من حسابات إقليمية ضيقة.

في مرحلة الهيمنة الأمريكية، سمح التحكم الواسع بالملفات الدولية غربياً، بهامش كبير من خيارات التفاهم مع الحلفاء الإقليميين، وإن ظهرت الخلافات بالحدود الدنيا، كما في حال اعتراض تركيا على مشاركتها بالتدخل المباشر في العراق إبان الغزو الأمريكي عام 2003، إلا أن التقدم الأمريكي الواسع سمح بحللتها، وتأمين البدائل في حينها، دون الإضرار بمصالح الطرفين. أما اليوم، فنتيجة اعتماد تركيا والسعودية على الولايات المتحدة في ضمان النفوذ الإقليمي، تجد تركيا والسعودية نفسها في ورطة ترجح خسارة جزء كبير من النفوذ الإقليمي لصالح القوى الصاعدة في المنطقة، وفي مقدمتها إيران ومصر التي تضيء بهذا الشكل أو ذاك، في نزاع العبادة الأمريكية عنها بشكل تدريجي.

تدرك الولايات المتحدة هذه الحالة المستجدة في علاقتها مع تركيا والسعودية، وعليه، فإنها تضع خطاً أحمر عماده عدم المساس بمصالحها الاستراتيجية، فيما تتوهم هاتان الدولتان بقدرتهما على دفع الولايات المتحدة نحو ساحة الصراع بشكل مباشر، للحفاظ على مصالحها الإقليمية التي لا توافق الولايات المتحدة على ضمانها «بلحها ودمها»..!

القوة الناعمة والقوة الخشنة

خلال الأسبوع الماضي، شغلت فكرة التدخل العسكري التركي السعودي في سورية حيزاً واسعاً من التغطية الإعلامية المكثفة. ورغم اختلاف المنابر التي تحدثت حول الموضوع، إلا أن

محصلة الصراع

بين التيارين

الفاشي

و«العقلاني» في

الإدارة الأمريكية

تقود إلى تظهير

موقف واشنطن

ب«سياسات

التراجع المنظم»

مع الاستفادة

من النزعات

«الحرجية»

للحلفاء

الإقليميين

الفاشيون يورطون حلفاء واشنطن

الثابت في التعاطي الأمريكي مع ملفات الشرق الأوسط، بعد حسم الملف النووي الإيراني تقريباً، يكمن في تجنب أي تدخل عسكري مباشر غير محسوب النتائج في المنطقة. في المقابل، فإن إشغال الخصوم الدوليين والإقليميين في دوامات الاشتباك إلى أمد طويل، هو أحد عناصر «التراجع المنظم»، والأداة الأساسية هي في قيام التيار الفاشي بدفع الحلفاء الإقليميين، السعودية وتركيا خصوصاً، نحو تأجيج الصراع في المنطقة، حتى لو استدعى ذلك توسع رقعة الحريق لتشمل الحلفاء أنفسهم، لكن على قاعدة: «لن نتدخل من أجل أحد»، إذ «يهمس» التيار الفاشي بأذن السياسيين في السعودية وتركيا، بأن تغييراً في السياسات الأمريكية متعلق بتغيير الإدارة الأمريكية الحالية، قاب قوسين أو أدنى من التحقق.

يفسر ما سبق التصعيد السياسي العسكري المستمر من حلفاء الولايات المتحدة وأدواتها في المنطقة، كما هو الحال في الصراع الإعلامي الدائر حول فكرة التدخل البري في سورية، ونفي وجود خطة مشتركة أمريكية-تركية لهذا التدخل، أو الدفع بالسعودية للتصعيد في اليمن. لكن أين حدود هذا التصعيد من وجهة نظر الولايات المتحدة؟

خطوط أمريكية حمراء

في المرحلة الراهنة، يكمن تباين المصالح بين الولايات المتحدة وحلفائها بنوعية الميزان الذي تقاس فيه السياسات المرتبطة بالملفات السياسية المختلفة، فالولايات المتحدة تضبط «انتصاراتها» كما «خساراتها» على الميزان الدولي للنفوذ الاقتصادي - السياسي،

تجد تركيا والسعودية نفسها في ورطة ترجح خسارة جزء كبير من النفوذ الإقليمي لصالح القوى الصاعدة في المنطقة

الصورة عالمياً

«THAAD»: عين واشنطن على شرق آسيا



• نقلت وكالة

«تاس»

الروسية

عن مصادر

عسكرية

أن موسكو

ستزود الصين

بأول أربعة طائرات

من طراز «سو35» بحلول نهاية عام

2016 الحالي، تماشياً مع اتفاق وقع بين

الجانبين خلال العام الماضي.

• في وقت

تشهد البلاد

حراكاً شعبياً

متصاعداً.

أعلن مسؤول

حكومي تونسي

لوكالة «روينترز» إن

الحكومة تستعد لإصدار سندات مقومة

باليورو، تصل قيمتها إلى 1,12 مليار

دولار، خلال أسابيع قليلة.

• نظم العمال

المؤقتين في

محافظتي

الإسماعيلية

واسوان

بمصر، صباح

يوم الأربعاء

2016/2/17، وقات احتجاجية

للمطالبة بإدراجهم على الموازنة العامة

للدولة وتبنيتهم في قطاعات الدولة.

• أعلن رئيس

الوزراء

البريطاني،

ديفيد

كاميرون،

الجمعة

2016/2/19 أنه لم

يتوصل إلى اتفاق مع شركائه الأوروبيين

في قمة بروكسل، حول مطالبه من أجل

بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي.

• قرر البنتاغون

الأمريكي رفع

أعداد جنوده

الذين

سيشاركون

في المناورات

العسكرية في

كوريا الجنوبية

خلال شهر آذار

القادم أربعة أضعاف، ليصل العدد إلى

15000 جندي.

• قال رئيس البرلمان

الفنزويلي

الجديد «الذي

يسيطر عليه

اليمن»، هنري

راموس، أن

مقترحات من أجل

الإطاحة بالحكومة

اليسارية في فنزويلا «ستطرح خلال أيام

وليس أشهر».

بالقدرة على اعتراض العديد من الأهداف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.. نظرياً، القدرة على اعتراض أي رؤوس حربية يعادل رخصة تقدم للولايات المتحدة لشن ضرباتها العسكرية، دون الخوف من الانتقام، مما يؤدي إلى خلل التوازن الاستراتيجي الأمني في شرق آسيا. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تتحدث عن أن نظام «ثاد» الصاروخي هو نظام دفاعي، ولكن لا شك أن لديه قدرات هجومية قوية.. وبعد نشره في كوريا الجنوبية، من المرجح أن تكون الخطوة التالية ربط النظام مع نظام الدفاع الصاروخي الياباني، وبحكم الأمر الواقع، تصبح الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان «ناتو مصغر»، مما يهدد التوازن الإقليمي القائم».

«على واشنطن التصرف بحذر»

في هذا السياق، أعلن وزير الخارجية الصيني، وانغ لي، على هامش لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، خلال انعقاد مؤتمر الأمن في ميونخ، معارضة الصين للنشر المحتمل لمنظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي «ثاد» في كوريا الجنوبية، مؤكداً أن «نشر الولايات المتحدة للمنظومة.. يتجاوز بكثير احتياجات الدفاع لشبه الجزيرة الكورية، وسيعني مدى التغطية الخاص بها أنه سيصل إلى عمق القارة الآسيوية». وحث لي الجانب الأمريكي على «التصرف بحذر، وعدم تقويض المصالح الأمنية للصين، أو إضافة تعقيدات جديدة على السلم والاستقرار الإقليميين». وحول إجراءات كوريا الديمقراطية، شدد لي: «ما زال هدفنا المشترك يتمثل في العمل معاً، وإيجاد سبيل لإعادة القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية إلى المسار الصحيح للحوار والمفاوضات، وهو ما يتفق تماماً مع مصالح جميع الأطراف، بما فيها الصين والولايات المتحدة».

الإقليمي والأمن الاستراتيجي الصيني. فالنظام هو جزء مهم من برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، وهو منظومة دفاع جوي صاروخي من نوع أرض-جو.. يمكنه اعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى داخل وخارج الغلاف الجوي، وتصل الفعالية التشغيلية له إلى ما بين 40 إلى 150 كيلومتراً. وبعد أن تم تجهيز النظام برادار «أكس-باند»، سيصل نطاق التغطية إلى 2000 كيلومتر، وقد يصل حتى المناطق النائية في آسيا، وذلك لا يضر بالمصالح الأمنية الاستراتيجية للصين فحسب، بل بكل الدول الأخرى في آسيا أيضاً».

وفي رد على الادعاءات التي ترى أن نشر الولايات المتحدة لنظام «ثاد» هو رد على إجراءات كوريا الديمقراطية، جزم يانغ: «استخدام الولايات المتحدة لهذا النظام الصاروخي في تعاملها مع كوريا الشمالية مبالغ فيه للغاية. حيث أن كوريا الشمالية ليس لديها بيئة وأهداف كبيرة يمكن الكشف عليها، وليس لديها مجموعة واسعة تستحق التغطية، لكن ما هو واضح للناس جميعاً أن هناك دوافع خفية خلف نشر الولايات المتحدة لهذا النظام في شبه الجزيرة الكورية، وأن حجة التصدي لتهديد الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية ما هو إلا ذريعة، وإنما الغرض الأساسي هو احتواء الصين، وردع روسيا، وحماية الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ».

«ناتو» مصغر..!

بما يشي أن تحرك واشنطن هو أبعد من مجرد تكتيكات وقائية، كتب يانغ: «بعد نشر نظام «ثاد» الصاروخي في كوريا الجنوبية، ستملك القوات الأمريكية شبكة مزدوجة مضادة للصواريخ أرض-بحر، المكونة من صواريخ «باتريوت3» وسفينة «إيجيس» و«ثاد»، وتحقيق الحلم الأمريكي في شمال شرق آسيا،

وفقاً لما ذكرته وسائل إعلام عدة، اتفقت كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة على بدء مفاوضات رسمية حول نشر الولايات المتحدة لنظام «ثاد» الصاروخي في كوريا الجنوبية. كما تخطط قوات مشاة البحرية الأمريكية للمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة في كوريا الجنوبية الشهر القادم.

■ إعداد: سمح خطاب

يتخذ الصراع في شرق آسيا منحى تصاعدياً واضحاً، تجلى في الأيام القليلة الماضية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال واضح للتضخيم الإعلامي الذي دار حول قيام كوريا الديمقراطية بـ«تجربة قنبلة هيدروجينية»، بهدف تمرير ما يمكن الاستناد إليه في نقل إحداثيات الصراع الدولي نحو شرق آسيا.

في هذا السياق، يؤكد شيه ليانغ، الخبير في أكاديمية العلوم العسكرية الصينية، أن لدى كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية «ميل لتكثيف العمل العسكري ضد كوريا الشمالية.. وتعتبر المناورات العسكرية المشتركة التي تخطط للولايات المتحدة لإجرائها في شبه الجزيرة الكورية ونشر لنظام «ثاد» الصاروخي في كوريا الجنوبية خطوات أكبر بكثير من مجرد احتواء لكوريا الديمقراطية».

محاولة لحماية الهيمنة الأمريكية

رأى ليانغ، في مقال نشرته صحيفة «الشعب» الصينية، أن «دخول نظام «ثاد» الصاروخي إلى كوريا الجنوبية هو الأول من نوعه لنظام «ثاد» الكامل خارج الولايات المتحدة، مما يجلب تحديات كبيرة للتوازن الاستراتيجي

حجة التصدي لتهديد الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية ما هو إلا ذريعة وإنما الغرض الأساسي هو احتواء الصين وردع روسيا وحماية الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ»

فلسطين لا يحررها «تبويس الشوارب»



■ وائل سعد

أجرت حركتا «فتح» و«حماس» الفلسطينيين يوم 8/7 شباط الجاري في العاصمة القطرية الدوحة محادثات تتعلق باليات تطبيق «المصالحة الوطنية»، المنصوص عليها فيما عرف بـ«اتفاق الشاطئ» في 2014/4/23، الذي غابت عنه فصائل «الجبهة الشعبية» و«الجهاد الإسلامي»..

بالعودة إلى «اتفاق الشاطئ»، ببؤوده السبعة المقتضية، يتضح أن الاتفاق الأولي حينها جاء في محاولة رأب الصدعات المتعلقة بتقاسم النفوذ السياسي في الضفة والقطاع. وإن كان النص قد تضمن: «وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك، وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار، حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرته نحو الحرية، والعودة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس»، فإن كلمة «مقاومة» لم ترد في توطئة وبنود النص المتفق عليه ولو لمرة واحدة!

المقصود هنا أن الخلاف الأساسي بين الفصيلين حول النظرة للعمل المقاوم تم تحييدها، لتمرير الاتفاق الأولي حول المسائل السلطوية، وليعود الحديث أوائل هذا الشهر عن استئناف جولة المحادثات. فما الجديد؟

الجديد اليوم ليس في حال الفصائل المتنازعة، بل في الشارع الفلسطيني الذي يشهد حراكه تصاعداً في الأشهر الأخيرة، هذا الذي حرك المياه الراكة بين الفصائل، وبوساطة قطرية، ولو أخذ شكل تنازع السلطة، فالشارع المنتفض أكد مراراً في غزة على مبدأ المقاومة الشاملة للعدو الصهيوني، ويؤكد اليوم في الضفة الغربية على المبدأ ذاته.

وفي مقابل الثوابت الشعبية بالالتزام بخيار المقاومة الشاملة للكيان الصهيوني، انتقلت الكرة إلى ملعب الفصائل الفلسطينية التي إن كانت خلافاتها قد شكلت سابقاً مذبحة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فإنها اليوم، ومع تصاعد الحركة الشعبية الملتهمة بخيار المقاومة، لا يمكنها أن تهدد سوى تلك الفصائل ذاتها بأن يتجاوزها

فقط، في وقت يحتاج فيه الحراك الشعبي أكثر ما يحتاج إلى وجود برنامج سياسي وطني قائم على أساس الالتزام الكامل بالمقاومة الشاملة للكيان الصهيوني.

عبر حراكه المستمر بأشكال عدة، يفعل الشارع الفلسطيني التناقض الأهم في الحالة الفصائلية، وهو مدى الالتزام بخيار المقاومة الشاملة من عدمه. وربما ما لا يدركه المجتمعون في الدوحة مؤخراً أن نتائج القفز فوق الثوابت الشعبية لا تقتصر على فشل المحاولات الهادفة لضعضة الأساس الذي يجب أن تبنى عليه المصالحة الفلسطينية، بل أيضاً بفشل مسبق لأية محاولة هادفة إلى ترسيخ «تبويس الشوارب» على حساب الشعب.

الحراك الشعبي موضوعياً، فإما التبنّي والسير في صف الحراك الشعبي المتصاعد، وإما ترك الشارع ليخرج في الظروف الموضوعية المناسبة عن طوع الحالة الفصائلية، نحو خيارات تعيد ترتيب الفضاء السياسي الفلسطيني على أساس متطلبات المرحلة، التي لم تعد الفصائل الفلسطينية تعطيها الأولوية، بحسب ما خرج من الاجتماع الأخير في الدوحة. عني اجتماع الدوحة بقضايا تسليم المعابر، وتشكيل «حكومة الوحدة الوطنية»، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.. وغير ذلك من القضايا التفصيلية التي لا تجد لنفسها أساساً تبنى عليه، غير مشاريع «الصلحة» التي تقصر الوضع في فلسطين على وجود «نزاع» بين فصائل سياسية يجب تحييده من خلال الاتفاقات على شكل «الحكم

«آسيان»: «ضربة إعلامية» ومراوحة سياسية..!



■ آلان كرد

تبرز منطقة شرق آسيا كواحدة من النقاط الجيوسياسية التي يوليها رأس المال المالي العالمي الإجماعي أهمية قصوى، بوصفها إحدى نقاط الارتكاز التي ينبغي، من وجهة نظر الإمبريالية، العمل على تصعيد التوترات السياسية فيها، لما لها من أهمية بالغة بالمعنى الاقتصادي.

من ولاية كاليفورنيا الأمريكية هذه المرة، انطلقت يوم الاثنين 2016/2/15، أعمال قمة دول «آسيان»، التي تضم كلاً من كمبوديا، ولاوس، وبروناي، وإندونيسيا، والفلبين، وسنغافورة، وميانمار، وماليزيا، وتايلاند، وفيتنام. إنها الدول التي تشكل معاً «سابع اقتصاد عالمي»، حسبما أصر مستشار السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي، بين رودوس، على تكراره كثيراً.

السيطرة المفقودة..

كان انعقاد قمة قادة رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في منتجع «سانيلاندز» في كاليفورنيا سابقة من نوعها. القمة التي تمحورت فعلياً حول الصراع الجاري في بحر الصين الجنوبي، والتفاصيل العالقة في اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، شكلت مفتاحاً في يد واشنطن لبحث جديد عن متنفس لسيطرتها المفقودة في المنطقة، في مقابل تنامي الصعود الصيني هناك.

بدت الإدارة الأمريكية، التي كانت مسؤولة مباشرة عن الصراعات المثارة بين دول «آسيان» ذاتها، «حريصة» هذه المرة على النمو الآسيوي، بعيداً عن الصين. وشكل الصراع حول بحر الصين الجنوبي -المعبر الاستراتيجي للتجارة العالمية، والغني بالثروات النفطية والسلمكية- واحداً من لوازم واشنطن للتحكم في مستوى العلاقات بين دول القمة «التي تسيطر على حكوماتها نزعات للبرلة الاقتصادية» والصين. وتأتي «قمة كاليفورنيا» في الوقت الذي تحاول

التجارة مع الصين إلى ما يقارب تريليون دولار بحلول عام 2020. وتؤكد الصحيفة أيضاً أن دول المجموعة تعمل حالياً على بناء روابط اقتصادية أكثر متانة مع الصين، من خلال مساعيها الحديثة للانضمام إلى «البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية»، وكذلك إلى مشروع «الطريق الواحد والحزام الواحد» وهو الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديدة.

ورغم التضخيم الإعلامي لفكرة سفر قادة المجموعة إلى الولايات المتحدة لعقد قمّتهم، إلا أن مجريات القمة التي أفردت لها الصحف الأمريكية ذاتها مساحات كبيرة على صفحاتها، تشير إلى أن تلك الخطوة لم تخرج عن سياق الاستهلاك الإعلامي الهادف إلى تصدير صورة البيت الأبيض الذي «لم يزل قادراً على مواجهة التحديات العالمية الوازنة والتحكم بها»..!

التي تبديها دول المجموعة. إذ أن الكثير من الدول المذكورة، لا تزال تبدي حرصاً للحفاظ على المظلة الأمنية التي تؤمنها لها الولايات المتحدة، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية المتينة مع الصين التي تحمل في جعبتها الكثير من المشاريع الاستراتيجية الوازنة في المدى المتوسط والبعيد.

وفي هذا السياق، تؤكد صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية، أنه لا يزال أمام الولايات المتحدة طريقاً طويلاً لتلحق بالصين على صعيد ربط اقتصادات هذه الدول بها، وتشير الصحيفة إلى أن الصين لا تزال الشريك التجاري الأكبر لدول «آسيان»، حيث ارتفعت التجارة بين الطرفين بحلول عام 2014 إلى أكثر من 480 مليار دولار، فيما تؤكد الاتفاقات الأخيرة الموقعة وجود طموح لدى هذه الدول برفع إجمالي

فيه الولايات المتحدة فرض موقف موحد لمصلحتها حول هذا الصراع، وذلك في إطار التحضير السياسي لحكم قضائي من المتوقع أن تصدره محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، التي ترفض الصين الخضوع إليها، نظراً للهيمنة الأمريكية الحاضرة في معظم المؤسسات الدولية وأفرعها القضائية.

الميزان في الاتجاه الصيني

رغم الضخ الإعلامي واسع النطاق، إلا أن حسابات الربح والخسارة التي ستحسم الصراع حول ملف بحر الصين الجنوبي لا تزال غير واضحة المعالم بعد، حيث لا تزال حظوظ الإدارة الأمريكية في تعميم النزاع بين دول «آسيان» والصين محدودة بسقوف النزعة المزدوجة في العلاقات الاستراتيجية

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تظهير التوقيع الأخير على اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، بوصفه «ضربة قاتلة» من الممكن أن يتعرض لها القطب المواجه لها، المتمثل في مجموعة «بريكس» وحلفائها من الدول النامية في العالم. غير أن الكثير من مقالات الرأي والمواد البحثية، باتت تسلط الضوء أكثر على عقم هذه الاتفاقية، وضعف أدواتها.

«الشراكة عبر المحيط الهادئ»:

صفقة غير مبهرة لواشنطن



الآن، أصبح اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، وهو اتفاق التجارة والاستثمار بعيد المدى الذي تفاوضت عليه الولايات المتحدة مع 11 دولة أخرى، بما في ذلك كندا والمكسيك واليابان وماليزيا وأستراليا وفيتنام، مطروحاً للنقاش. ولكي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ، فلا بد أولاً أن يوافق عليه الكونغرس الأمريكي وبرلمانات الدول الموقعة، وهو ليس بالأمر المرجح قبل أن يحزم العدد الكافي من أعضاء الكونغرس أمرهم بشأن مزايا الاتفاق وعيوبه. ماذا تعني إذاً الشراكة عبر المحيط الهادئ بالنسبة للناخبين الأمريكيين، الآن وفي المستقبل؟

■ بقلم: سيمون جونسون*
■ إعداد: رنا مقداد

في البداية، ورغم أن «الشراكة عبر المحيط الهادئ» سوف تعود على الأرجح ببعض المكاسب على الاقتصاد الأمريكي، في ما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي ودخل المواطنين الأمريكيين، فإن هذه المكاسب ضئيلة للغاية، وتأتي في الأغلب من توفير فرص أكبر للصادرات الأمريكية - من خلال خفض التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية في بلدان أخرى. وسوف تصبح بعض الواردات أرخص أيضاً، وهو ما من شأنه أن يفيد المستهلكين الأمريكيين.

تلاعب بالأرقام.. وقصور بالتحليل

في العمل التحليلي الذي تفضله إدارة الرئيس، باراك أوباما، تشير التوقعات إلى أن الموافقة على اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ» ربما تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الأمريكي الإجمالي بنحو 0,5% في عام 2030. وينبغي لنا أن نلاحظ أن هذا التقدير يقيس تأثير الشراكة عبر المحيط الهادئ على مستوى الدخل الكلي بعد 15 عاماً، وليس تأثيرها على معدل النمو السنوي.

ولأن هذا التقدير يدفع به أنصار الشراكة عبر المحيط الهادئ، فيبدو من المعقول أن نفترض أنه يمثل الحد الأعلى مما يعتبرونه معقولاً. إذ أنه من المؤسف أن النماذج المستخدمة في هذا المجال، لا تولد هوامش خطأ أو مساحات ثقة. بل إن هذه التقديرات من المرجح - نظراً لتعقيد اتفاقية التجارة، بما في ذلك التأكيد على الحواجز غير الجمركية التي يصعب قياسها كميًا - أن تكون غير دقيقة إلى حد كبير.

وثانياً، تتجاهل مثل هذه النماذج قضايا أساسية في أي تحليل كمي. على سبيل المثال، عندما ترتفع الواردات، تنشأ آثار سلبية كبيرة على تشغيل العمالة. وتأتي الأدلة الدامغة حول هذه النقطة من بحث ممتاز أجراه دارون أسيموجلو، وديفيد أوتور، وديفيد دورن، وجوردون هانسون، وبرندان برايس، الذين وجدوا

أي تقييم موضوعي سوف يجد أن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ ليس الصفقة المبهرة التي ينبغي أن تحصل على الموافقة تلقائياً

وثالثاً، من الواضح أن اتخاذ أي قرار سياسي على النماذج وحدها أمر محفوف بالمخاطر. وسوف يغير اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ أبعاداً أخرى كثيرة من السياسة العامة، بما في ذلك سبل الحماية المقدمة للمستثمرين الأجانب (والتي تسهل عليهم مقاضاة الحكومات)، والقدرة على الحصول على الأدوية بأسعار معقولة (للبلدان ذات الدخل المنخفض، لكن ربما أيضاً للسكان الأمريكيين).

ومن اللافت للنظر أن الشراكة عبر المحيط الهادئ لا تفعل حالياً أي شيء في الأساس لتثبيت التلاعب بالعملة «التدخل المدعم الأحادي الاتجاه في سوق الصرف الأجنبي، بهدف خفض قيمة العملة واكتساب ميزة تنافسية». ففي ثمانينيات القرن العشرين، كان حجم الواردات من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، والآن أصبح الرقم نحو 17%، ومن المفترض أن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ من شأنه أن يدفعه إلى الارتفاع «هكذا نقول النماذج». ولكن مع زيادة تجارة الولايات المتحدة مع العالم، تصبح أكثر عرضة لخسارة الوظائف نتيجة للتلاعب بالعملة.

■ * سيمون جونسون: باحث اقتصادي أمريكي. كبير الاقتصاديين السابق في «صندوق النقد الدولي»، له العديد من المؤلفات، منها: «البيت الأبيض يحترق»

تفاوتت اعللى..

وارتفاعات ضئيلة

استناداً إلى الأدلة المتوفرة، يبدو من المعقول أن نستنتج ما يلي حول اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ: سوف يفضي الاتفاق إلى زيادة ضئيلة للغاية في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يؤدي إلى زيادة بعض مظاهر التفاوت على الأقل، وسوف يزيد من عدد الوظائف المعرضة للخطر، من دون توفير أية ضمانات جديدة من التلاعب بالعملة.

في اللحظة الحالية، تعكف لجنة التجارة الدولية على إعداد تقييم متعمق لاتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، وينبغي له أن يكون جاهزاً في غضون بضعة أشهر. وبأمل المرء أن تقدم لجنة التجارة الدولية تحليلاً أكثر اكتمالاً ودقة - بما في ذلك الجوانب السلبية المحتملة التي قد تؤثر على قطاعات عديدة - من المناخ حالياً.

الواقع أن أي تقييم موضوعي سوف يجد أن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ ليس الصفقة المبهرة التي ينبغي أن تحصل على الموافقة تلقائياً. فهناك ما يبرر قدراً كبيراً من التدقيق ومناقشة تفاصيل الاتفاق.

سوف يفضي الاتفاق إلى زيادة ضئيلة للغاية في مجمل الناتج المحلي الإجمالي وسوف يؤدي إلى زيادة بعض مظاهر التفاوت

وجدتها

د. عروب المصري



من يقرر أصالة الأبحاث العلمية؟!!

درج توجه يهدف إلى جعل الأبحاث العلمية في العموم على أعلى درجة ممكنة من الأصالة، وهو توجه مشروع، يقوم على تشجيع الباحثين على الابتكار وعدم تكرار الأبحاث الجارية سابقاً بهدف أساسي هو عدم هدر الموارد في أبحاث متكررة والاستفادة من التراكم العلمي الناتج عن بناء طابق أعلى فوق طابق أدنى من العلم.

«ويعتبر الانتحال العلمي، هو استخدام الكاتب أو المؤلف أو الباحث كلمات أو أفكاراً أو رؤى أو تعبيرات شخص آخر دون نسبها إلى هذا الشخص، أو الاعتراف له بالفضل فيها، والانتحال العلمي أيضاً هو أن ينسب الشخص إلى نفسه أشياء لا فضل له فيها بغير سند من الواقع، والتعبير عن الأفكار بأنها بذات أفكاره وأنها أصيلة»

يعتبر الانتحال العلمي أو ما يسمى بالبلاغياريزم Plagiarism، أو السرقة الأدبية من أكثر الظواهر انتشاراً في الأوساط الثقافية والعلمية، وأكثرها إساءة إلى الأمانة العلمية التي من المفترض توفرها في الباحث العلمي. وعلى الرغم من أهمية تكرار بعض الأبحاث وذلك بغرض توطيد الثقافة محلياً، أي الاستفادة من الأبحاث المجراة سابقاً، في معرفة كيفية العمل عليها لتطبيقها على ما هو مشابه لها في مرحلة تالية، إلا أن الأصالة ما زالت دراجة حتى الآن، وقد تم تمجيد الأصالة فيما يسمى براءات الاختراع، من تثبيت حقوق الباحثين والمؤسسات فيما يتوصلون إليه من نتائج فذة لم يتوصل إليها أحد من قبل، وعلى وجه الخصوص عندما تكون لها قيمة تطبيقية عالية، محلية كانت أم عالمية.

لكن قضية براءات الاختراع حمالة أوجه كما يقال، فيمكن على المستوى المحلي أن تمر براءات مسجلة عالمياً، وقد لا تكون براءات اختراع أصلاً. فلا يجوز بالطبع تسجيل براءة بما هو موروث عبر الأجيال من معرفة محلية أو عالمية، فهو ليس اختراعاً لشخص بحد ذاته، كما لا يجوز تسجيل ما هو موجود في الكائنات الحية من صنع الطبيعة كبراءة اختراع لعالم ما، فهناك فرق كبير بين الاكتشاف والاختراع. وحتى عملية التسجيل، إن لم تستند على دراسات معمقة، يتم التأكد من أصالتها بسجلات وشواهد حقيقية، من معاهد علمية معترف بها، فتكون نوعاً من الجدل الممرر باسم العلم.

aroub@kassioun.org

في مدينة اللاذقية

انفصال العمارة عن الطبيعة



تحت عنوان «انفصال العمارة عن الطبيعة خلال القرن العشرين مدينة اللاذقية مثالا» قدم كل من الدكتور فؤاد خضرة والقائمة بالأعمال رنا غره من جامعة تشرين بحثهما في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الهندسية، حيث تحدثا عما للمجتمع الإنساني وتطوره من ارتباط مميز بالعمارة التي تشكل ظاهرة لها غايات مختلفة أهمها الاجتماعية وتصنع ما يطلق عليه مصطلح «البيئة المعمرة» الناتجة عفويًا من دورها في إرضاء احتياجات الإنسان وخاصة الاجتماعية منها.

تلوث ذوقي وحسي

تراجع هذا الدور مع بدايات القرن الماضي وكان نتيجته الانفصال بين العمارة وبينتها في مدينة اللاذقية على شكل تلوث ذوقي وحسي لمبانيها مبتعداً بها عن خصوصيتها كظاهرة حية مرتبطة بعصرها ومجتمعها.

وبمنهجية تدرجت من التعرف على العمارة الإنسانية وما تفعله لتوثيق الارتباط بين الإنسان والطبيعة والعلاقة بين العمارة ومحيطها والوضع الراهن والأسباب التي أدت إلى هذا الانفصال بينهما، من خلال تحليل مظاهره للوصول إلى حلول معمارية تعيد علاقة الارتباط بين عمارة المدينة ووسطها الطبيعي.

اختتمت البحث بتوصيات ونتائج يمكن أن تكون نواة لإعادة الارتباط بين العمارة وبينتها من خلال عودة الدور المنوط بها.

نتائج الدراسة التحليلية

بعد قراءة تحليلية لمظاهر انفصال وابتعاد عمارة اللاذقية عن بيئتها الطبيعية يمكن استخلاص النتائج التالية المتعلقة بكل مظهر من مظاهر هذا الانفصال:

- تعاني مدينة اللاذقية من التعدي على مساحاتها الخضراء وحدائقها مما يحرم سكانها من الاستمتاع بها.
- تتأثر المدينة بمختلف أشكال التلوث البصري والسعوي وتلوث الهواء مما له انعكاساته السلبية على السكان والقاطنين وعلى واجهات الأبنية والمناظر العام لها.
- الاتجاه نحو زيادة عدد الطوابق في المباني لتلبية الاحتياجات المعاصرة المتزايدة للسكان ولارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للبناء.
- مواد البناء والاكساء المستخدمة

قديمًا في المدينة ذات عتالة حرارية عالية وتساهم في التوازن الحراري داخل المبنى وهي مواد متوفرة في البيئة الطبيعية للمنطقة، أما المواد المستخدمة حديثاً فعتالتها الحرارية منخفضة مما جعل المصممين في هذا العصر يعتمدون على أجهزة التكييف لتحقيق الملائمة المناخية داخل المبنى.

المعالجات المعمارية لعوامل البيئة الطبيعية والمناخية في مدينة اللاذقية تولدت عند الإنسان بالفطرة وبشكل تلقائي بما يحقق رغبته وحاجته للارتباط بالطبيعة والتعايش معها لكنها تراجعت تدريجياً بعد الثورة الصناعية وحتى الوقت الحالي نتيجة متغيرات ومستجدات عدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وتقنية

الاستنتاجات والتوصيات

- الارتباط بالطبيعة من أهم عوامل الاستقرار النفسي والاجتماعي للإنسان.
- إن قرارات العملية التصميمية يجب أن تتجه لتحقيق رغبات الإنسان الفسيولوجية والنفسية.
- يمكن وصف التفاعل بين العمارة في مدينة اللاذقية والطبيعة المحيطة خلال القرن العشرين بأنها علاقة سارت بشكل متنامي للاستقلال عنها ووصلت في النهاية إلى انفصالها عنها، تجلى ذلك بمظاهر سلبية ملموسة.
- فقدت العمارة الساحلية المعاصرة في مدينة اللاذقية هويتها المتوسطية القديمة، ونجم عن ذلك الخلل والاضطراب على المستوى الاجتماعي والإنساني والبيئي.
- التأكيد على نشر الوعي والثقافة المعمارية والمعرفة الجيدة بقيمة

التراث ومشاركة القوى الفاعلة في المجتمع والجهات الإدارية كافة المسؤولية عن القوانين والضوابط لأنظمة البناء في تسهيل الحلول المعمارية العصرية بما يتناسب والمتطلبات الأساسية ويحترم الطابع التاريخي والأثري وطبيعة الساحل السوري، بحيث تتفاعل العمارة بشكل متكامل مع البيئة المحيطة.

• إن قضية التشجير ووجود حدائق تغطي مساحة المدينة وتكون رئة لها مهمة جداً.

• يمكن التصدي لمشكلات التلوث البيئي في مدينة اللاذقية من خلال اعتماد التقنية النظيفة، أي مراجعة مراحل الإنتاج بدءاً من المواد الخام وحتى تمام استهلاك المنتج النهائي» والتوعية بالمشكلات البيئية أو التشريعات البيئية فهي تحول نتائج البحوث إلى أسلوب ومنهج حياة يلتزم به الكل طوعية لا كراهية .

• إيجاد معالجات معمارية حديثة متعلقة بالناحية المناخية في الساحل السوري فيما يتعلق بالتحكم والإفادة من الرياح السائدة والثانوية للحماية منها في الفترة الباردة من السنة، وكذلك الاستفادة منها لتأمين تهوية عابرة جيدة وبسرعات مناسبة خلال الفترة الحارة الرطبة من السنة، والحاجة للعزل الحراري للأسطح الخارجية وخاصة الأسقف، وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع الإشعاع الشمسي على أسطح المبنى حسب توجهها.

• ظهور توجه معماري عالمي لاستعادة الأشكال والتشكيلات والتناسقات من الطبيعة، وميل التكوينات للتححر من الهندسية نحو العضوية والانسيابية والديناميكية المحققة للتكيف الذاتي.

فقدت العمارة

الساحلية

المعاصرة

في مدينة

اللاذقية هويتها

المتوسطة

القديمة، ونجم

عن ذلك الخلل

والاضطراب

على المستوى

الاجتماعي

والإنساني

والبيئي.

هل يستخدم الناس عشرة بالمئة فقط من أدمغتهم؟

تعويض الأجزاء المتضررة

وهذا يشير إلى أن تلف جزء من دماغ الإنسان لا يعني أنه لن يستطيع أن يقوم بالنشاطات اليومية، حيث أشار إلى وجود أشخاص فقدوا جزء من أدمغتهم ومازالوا يكملون نشاطاتهم اليومية بشكل اعتيادي، ويعود فضل ذلك إلى قدرة الدماغ على تعويض الأجزاء المتضررة للقيام بالنشاطات.

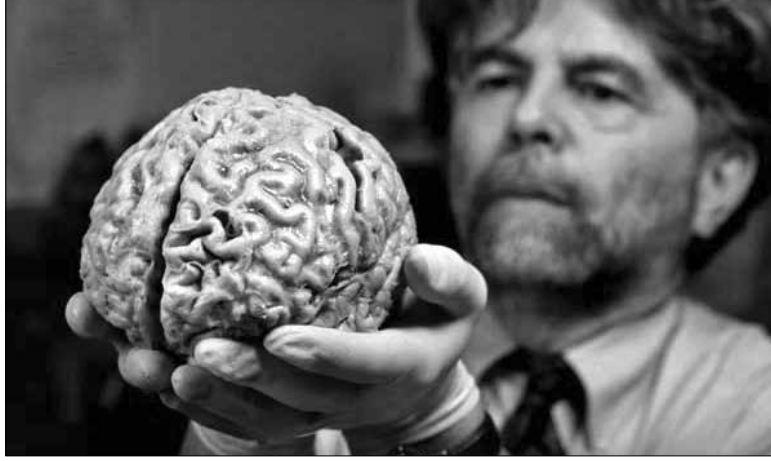
إن فهم خريطة الدماغ وآلية عمل كل منطقة ووظيفتها هي جزء مهم في عملية فهم الأعراض الجانبية من تضرر أحد أجزاء الدماغ. يعلم الخبراء أن الخلايا العصبية التي تعمل على وظائف متشابهة على الأغلب تعمل بشكل مجاميع متقاربة. فمثلاً الخلايا العصبية التي تعمل على تحريك الإبهام، تقع بالقرب من الخلايا العصبية التي تتحكم بالسبابة.

إن الأطباء في مجال جراحة الأعصاب يحاولون أن يتجنبوا التجمعات العصبية المتعلقة بالرؤية والسمع والحركة، للحفاظ على أكبر قدر من الوظائف التي يقوم بها العقل.

مركز للوعي في الدماغ

وما هو غير مفهوم إلى حد الآن هو كيف تعمل الخلايا العصبية المتجمعة في مناطق مختلفة من الدماغ على تشكيل الوعي البشري. ولا يوجد هناك أي دليل على وجود مركز للوعي في الدماغ، والذي يقود الخبراء إلى الاعتقاد أن الوعي ناتج من عمل خلايا متفرقة في الدماغ. فضلاً عن وجود سر آخر من أسرار الدماغ يقع ضمن التجاعيد الدماغية وهو أن من بين خلايا الدماغ كلها هناك 10 بالمئة فقط هي الخلايا العصبية و 90 بالمئة هي الخلايا الباقية التي تحيط وتساند الخلايا العصبية، وإلى الآن لم تحدد وظيفتها وبشكل عام فإن الفكرة ليست بأننا نستخدم فقط 10 بالمئة من أدمغتنا، وإنما في أننا نفهم فقط 10 بالمئة من كيفية عمله.

■ عن موقع العلوم الحقيقية بتصرف



كلها في الاوقات كلها، فقد أشار الباحثون باستخدام التكنولوجيا الصورية «كما في قياس حركة عضلات الجسم» إلى أن العقل يعمل بشكل مستمر وعلى مدار 24 ساعة. وقد أشار «John Henley» وهو طبيب أعصاب متخصص، إلى «أن الأدلة تؤكد على أننا كبشر نستخدم 100% من عقولنا على مدار اليوم». حتى في النوم هناك بعض من أجزاء الدماغ تعمل بشكل مستمر، مثل القشرة الأمامية، وهي المسيطرة على بعض الوظائف العليا والوعي الذاتي، بالإضافة إلى استمرار نشاط المناطق الحسية الجسدية التي تساعد الناس على الإحساس بالبيئة المحيطة بهم. وتأخذ على سبيل المثال تناول فنجان القهوة في الصباح والتحرك باتجاه الغلاية وصب القهوة في القدح وإضافة السكر، نجد في هذه الأثناء فاعلية الفصوص الجدارية الحسية، والمستشعرات الحركية، والمخيخ، والفص الجبهي وتلك الأجزاء كلها تعمل بشكل فعال ومتواصل. وبوجود العواصف الرعدية من الشحنات الكهربائية في عملية تواصل ملايين الخلايا العصبية فيما بينها، يندفع العقل للعمل بشكل متكامل في مدة قليلة من الوقت.

وأضاف: إن البشر يستخدمون كل جزء من دماغهم، وفي معظم الأوقات تكون هذه الأجزاء فعالة بشكل كلي. وأشار إلى أن الدماغ البشري يزن ثلاثة بالمئة من وزن الجسم ويستخدم 20 بالمئة من طاقة الجسم.

التواصل بين ملايين الخلايا

إن الدماغ البشري الاعتيادي يزن حوالي ثلاث باوندات والذي يتكون من المخ، تلك الكتلة الضخمة التي تقوم بالوظائف العقلية العليا كافة، والمخيخ، وهو المسؤول عن الوظائف الحركية، كالتوازن وتنسيق الحركة. ويتكون أيضاً من جذع الدماغ وهو المسؤول عن الوظائف اللاإرادية مثل التنفس. وتعد غالبية الطاقة المستخدمة من قبل الدماغ ناتجة من عملية التواصل بين ملايين الخلايا العصبية فيما بينها. ويرى العلماء أن عملية التواصل بين ملايين الخلايا هي ما يؤدي إلى إنجاز الوظائف العليا للدماغ، أما الطاقة المتبقية فتستخدم للتحكم بباقي الوظائف اللاإرادية مثل الحفاظ على معدل ضربات القلب والوظائف الإرادية مثل قيادة السيارة. وعلى الرغم من أن الدماغ لا يستخدم طاقته

هل يستخدم الناس عشرة بالمئة فقط من أدمغتهم؟ يعد الدماغ البشري عضواً شديداً التعقيد. ورغم أدائه الملايين من الفعاليات الحياتية اليومية إلا أنه يستمر في تأليفه للمقطوعات الموسيقية وتحليل البيانات وإيجاد حلول ذكية للمعادلات. وهو مصدر المشاعر، والسلوكيات، والخبرات البشرية كلها، وهو مستودع الذاكرة والوعي أيضاً. لذلك فلا يوجد ما يدعوا للشك أن هذا العقل لا يزال لغزاً على نفسه.

■ محمد كرم جلميران

وبالإضافة إلى هذا الغموض يمكن أن يضاف إليه غموضاً آخر، وهي المقولة التي تقول إن البشر يستخدمون فقط 10% من أدمغتهم. وإذا ما تمكن البشر من استخدام الدماغ كله فمن الممكن أن يصبحوا علماء في الرياضيات وفي الأرقام العشرية المعقدة ومن الممكن أن يمتلكوا القدرة على تحريك الأشياء عن بعد.

توظيف 10% من العقل

ورغم جاذبية هذه الفكرة «توظيف 10% من العقل» إلا أنها فكرة مضحكة وخاطئة جداً، وهذا ما يقوله طبيب الأعصاب «Barry Gordon» في كلية جون هوبكنز للطب في بالتيمور. ومع ذلك لم يحدد إلى حد الآن من المسؤول عن طرح هذه الفكرة، وقد ترتبط بالعالم الفيزيائي والمؤلف William، والذي ذكر في كتابه طاقات الرجال «نحن نستخدم جزءاً قليلاً فقط من الموارد العقلية والجسدية التي نمتلكها». كما وارتبطت الفكرة بالبيرت اينشتاين، والذي يفترض أنه استخدم هذه الفكرة لتفسير إمكانياته العقلية الهائلة. وأشار إلى أن قوة الفكرة تكمن في نظرة الناس لأدمغتهم الخاصة: فهم يرون أن أوجه القصور لديهم تعود إلى عدم استغلال المادة الرمادية في الدماغ. وهذه رؤية خاطئة. والرؤية الصحيحة هي أن الناس في ظروف معينة مثل الاسترخاء يمكن أن يستخدمون 10% من أدمغتهم.

أخبار العلم



تشخيص الإصابة بالسرطان خلال دقائق

ابتكر العلماء طريقة سهلة ورخيصة وسريعة لتشخيص الإصابة بالسرطان تتم بتحليل قطرة من لعاب الشخص. ابتكر هذه الطريقة البسيطة علماء من جامعة كاليفورنيا الأمريكية، حيث لتشخيص الإصابة يكفي أخذ قطرة من لعاب الشخص وتحليلها خلال 10 دقائق فقط.

ويؤكد المبتكرون أن تحليل اللعاب يعطي نتيجة عالية الدقة 100 بالمائة. والابتكار إياه مبني على تحليل أجزاء من الحمض النووي الموجود في سوائل الجسم. هذا وسوف تبدأ الاختبارات السريرية لهذه الطريقة خلال السنة الحالية بحيث يشارك فيها الأشخاص المصابون بسرطان الرئة. وسوف يبدأ بعد انتهاء الاختبارات السريرية، حسب قول المبتكرين، اختبار هذه الطريقة في تشخيص أنواع السرطان الأخرى.



هل سيتمكن الإنسان من استرجاع أسنانه

كسك القرش؟

بينت نتائج دراسة علمية أن أسنان الإنسان يمكن أن تُسترجع كما يحصل لسمة القرش. فقد أعلن علماء جامعة شيفيلد البريطانية أنهم تمكنوا من إثبات أن بإمكان الإنسان استعادة أسنانه، كما يحصل لسمة القرش، حيث أن لدى السمكة جيناً خاصاً مسؤولاً عن إعادة تفريخ الأسنان الجديدة بدلاً من تلك التي فقدتها. وبعد إجراء التجارب والاختبارات اتضح أن لدى الإنسان جيناً مماثلاً لجين السمكة، وعند استخدامه استخداماً صحيحاً يمكنه أن يستعيد أسنانه المفقودة. تجدر الإشارة إلى عدد هذه الجينات عند السمكة أكبر بكثير مما عند الإنسان، لذلك تتمكن سمكة القرش من استعادة أسنانه مدى الحياة. أما الإنسان فيستعيد أسنانه المفقودة مرة واحدة فقط في الحياة، حيث تحل الأسنان الثابتة محل أسنان الحليب. ويهدف العلماء من خلال هذه الدراسة إلى التوصل إلى طريقة هذا الجين، ليتمكنوا من تعليم جسم الإنسان على استعادة أسنانه المفقودة.



مطر للهواء يقتل فيروس الانفلونزا

ابتكر العلماء في روسيا جهازاً مضاداً لفيروس الانفلونزا يظهر به الهواء في وسائط النقل المختلفة. وقد ابتكر الجهاز المذكور خبراء من جمهورية بشكيريا واختبروه بنجاح في وسائط النقل العام «الحافلات وعربات القطار ومترو الأنفاق وغيرها»، حيث يمكن تثبيته في وسائط النقل هذه ومن ضمنها سيارات الإسعاف والطائرات. وتقول الدكتورة ناتاليا يغوروا إن «هذا الجهاز مسجل رسمياً وحصلنا على براءة اختراع، ويسمح استخدامه بتقليص احتمال الإصابة بالانفلونزا والسر الرئوي وغيرها من الأمراض المعدية التي تنتقل بواسطة الهواء والرداء». والجهاز عبارة عن مصباح غير أوزوني يعمل بالأشعة فوق البنفسجية «غير مضر بصحة الإنسان إطلاقاً» ومثبت في غلاف معدني ووزنه 4 كغ. ويظهر الجهاز المذكور خلال ساعة 15 متراً مكعباً من الهواء ويعمل حتى في إثاء حركة واسطة النقل.

الخط الفاصل في الأدب!

باختصار..!

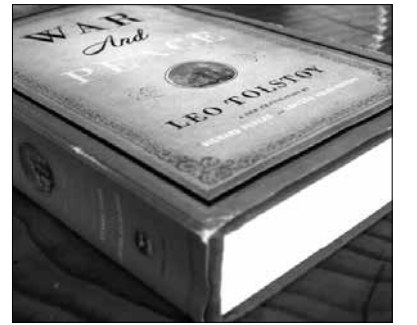


متاحف عالمية كبرى تخطط لإقامة يوم اليمن

سيخصص متحف «الإرميتاج» مع متاحف عالمية رائدة أخرى يوم اليمن للتذكير بأهمية الآثار الثقافية التي تدمرت في ذلك البلد نتيجة النزاع المسلح.

أشار المدير العام لمتحف الإرميتاج إلى أن اليمن التي عايشته أقدم الحضارات العالمية تجري فيها الآن حرب أهلية. فتدمرت الآثار في وادي حضرموت حيث عملت في وقت سابق بعثة متحف الإرميتاج. ويقصف الوادي رغم وجود آثار ثقافية وتاريخية فيه. ومن المعروف أن عدداً من أقدم الآثار قد دمر كما تضرر سد مأرب القديم ومعبد براقش وكثير من الآثار الأخرى. وقد تقدم 15-20 متحفاً من المتاحف العالمية الرائدة بمبادرة إقامة يوم اليمن في أواخر نيسان المقبل الذي سيتضمن معارض وعروضاً سينمائية ومحاضرات.

وستشارك في هذه المبادرة متاحف مثل المتحف البريطاني ومتحف الشرق في موسكو، ومتحف اللوفر الفرنسي، ومتحف متروبوليتان. وترمي هذه الحملة إلى لفت اهتمام المجتمع الدولي إلى التراث اليمني وأهمية الاحتفاظ به للأجيال القادمة. مهمة الجميع تتلخص في حماية هذه الآثار والتذكير مرة أخرى بأهمية الثقافة وأهمية الذاكرة الثقافية.



«الحرب والسلام».. الأكثر مبيعاً في بريطانيا

أصبحت رواية «الحرب والسلام» بقلم الكاتب الروسي ليف تولستوي أكثر الكتب مبيعاً في بريطانيا. فقد بيع خلال شهرين فقط 13 ألف نسخة من الرواية.

وأعلنت مكاتب التسويق البريطانية أن الأسبوع الماضي شهد بيع نحو 3,5 آلاف نسخة من ملحمة «الحرب والسلام». وقد أدرجت الرواية في قائمة أكثر الكتب مبيعاً بين القراء البريطانيين.

وقال ممثل عن شبكة المكتبات البريطانية «روسكايا بلانيتا»: «يبدو أن القارئ البريطاني قد شطب رواية «الحرب والسلام» من قائمة الكتب اللازمة قراءتها وأدرجها في قائمة الكتب الأكثر مبيعاً».

● وكالات

ظلال متجاوران عليك أن تبحث عنهما في جبال «ساريم ساكتي» الخالدة، ثمة جدار يفصل بين الظلين، ابحث عنهما نهاراً، واستمتع بقرانتهما ليلاً، فهنا يمر الخط الفاصل بينهما، بين شخصين قد يبدو أن مثل البقية، لكنهما في الحقيقة ليسا كالبقية، لأنهما يمثلان بحق طرفي الصراع في الأدب الكازاخي منذ القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين.

■ آلان داود

ترك شعب كازاخستان، كغيره من شعوب الشرق، تراثاً أدبياً شفوياً جميلاً وقوياً، جرى تداوله شفهاً حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتطور هذا التراث مع ظهور الأدب الكازاخي الحديث بداية القرن العشرين.

إذا ما تصفح أحد ما صفحات كتب الأدب الكازاخي سيتلمس وجود اختلاف ومعارضة على طول الخط بين رأيين، فبعض الكتب تعتبر أن مختار عويظوف «1897-1961» هو أبو الأدب الكازاخي، بينما ذهبت كتب أخرى إلى اعتبار أبيي قونانباييف «1845-1904» عميداً للأدب الكازاخي. وقد يفقد ذلك ويثير تساؤلات عدة حول مصداقية ما طرحه هذه الكتب؟ تبدو القضية معقدة نوعاً ما، فكلاهما يمثلان الأدب الكازاخي، ولكن كلاً منهما يمثل تياراً فلسفياً معارضاً للتيار الآخر، انعكاساً للصراع الجاري في المجتمع في فترة كانت تناقضات العالم تضج بالحركة وتبدأ بالظهور دفعة واحدة أمام الناس، فبين «أبيي» و«عويظوف» يقف الخط الفاصل للصراع في المجتمع، وكل منهما اختار الجهة التي يقاتل من أجلها.

«عميد الأدب».. الإقطاعي!

تؤكد مصادر متعددة أن أبيي كان شاعراً ومعلماً كازاخياً، ورائداً في تطوير نوع جديد من الأدب الوطني الكازاخي المكتوب. يحاول مؤيدو هذا الرأي تثبيته وتأكيد صحته من خلال ما تسرده وتقلبه سيرة أبيي الشخصية، فقد كان والده، قونانباي أوسكنباي، من أبرز ملاكي الأراضي في كازاخستان الشرقية، درس أبيي في مدارس في سمبالانتسك، وتحديث الروسية والعربية والفارسية وغيرها من اللغات

الشرقية. وكان أبيي شيخ قبيلة وإقطاعي وتزوج أربع نساء!

ترجم أبيي قونانباييف إلى اللغة الكازاخية عدداً من الأعمال الشعرية لشعراء أوروبيين وروس. ويضيف الباحثون والنقاد أن أبيي قونانباي استطاع تقديم موضوعات وأفكاراً جديدة في أشعاره، وأن الكثير من قصائده عبارة عن مونولوجات غنائية، حيث تميزت في شعره موضوعات عن الطبيعة والحب بالإضافة إلى تأملات فلسفية وأفكار تنويرية وإنسانية! ولكن مع ذلك لم ينشر سوى القليل من قصائد أبيي في حياته. وقد نشرت أول مجموعة له في بطرسبورغ عام 1909 بعنوان: قصائد للشاعر الكازاخي أبيي إبراهيم قونانباييف.

كان «عميد الأدب» هذا كما يعتبره البعض، يتطرق إلى مواضيع تهم عامة الناس وتجذبهم، كونه اشتهر في نشر ذلك النوع من الأدب الساخر الذي يجري من خلاله التندر على شرائح أو فئات من شعب آخر، حيث تعرض في كتاباته إلى «سخرية» الكازاخيين من الأوزبك! وهذا كان تعبيراً عن دعم مصلحته ومصلحة أبناء الطبقة الإقطاعية التي انتمى إليها ومثلها نهاية القرن التاسع وبداية العشرين، عشية ظهور الانتفاضات الفلاحية في روسيا القيصرية وكازاخستان، تلك الانتفاضات التي وقف فيها الفلاحون الأوزبك مع الفلاحين الكازاخ ضد الإقطاعيين من الطرفين، فكان من مصلحة تلك الطبقة التي يأتي منها أبيي أن يكون لها لسان حال مثل أبيي لتشتيت الناس.

ممثل «المعارضة» الأدبية!

يعتبر مختار عويظوف أبو الأدب الكازاخي السوفييتي ومثله، الحائز على جوائز عدة في العالم، وفي كثير من البلدان جلبت له ملحمة الضخمة «طريق أبيي» شهرة عالمية، وكذلك فعلت قصصه مثل «صياد النسر» و«أغنية في السهوب». كتب عن بسطاء الناس، عن الجار والفلاح وأبناء وبنات الريف، عن الحب والوجه

الجديد لبلاده، كان يأخذ أفكار قصصه وإلهام قصائده من حياة وأفواه الناس في تلك الفترة التي بدأت فيها كازاخستان تغلي على جمر هادئ، داعياً إلى وحدة نضال الأوزبك والكازاخيين والقرغيزيين ومنادياً بأخوة هذه الشعوب.

خطان لا يتفقان!

في كل تراث وأدب، كما يحدث في الحياة، يختبئ اتجاهان لا يتفان على طول الخط، يخوضان صراعاً فلسفياً ضد بعضها، حيث لا وجود لأدب صرف «صاف ونقي» يعبر عن اتجاه واحد في مجتمعات تملؤها التناقضات العالقة والتي لم تحل بعد، ففي الأدب الأوكراني مثلاً يبرز اسم الشاعر إيفان كوتلياريفسكي كناسر أول كتاب باللغة الأوكرانية عام 1798 وممثل لأدب النبلاء. وفي المقابل يبرز اسم الشاعر تاراس شيفتشينكو ممثلاً لأدب الاقنان والفلاحين حتى لقب بالآب الروحي للانتفاضة الفلاحية في أوكرانيا 1861.

وقد اختلقت كتب تاريخ الأدب في تصنيف هذين الأدبيين، فبعضها ذهبت إلى التأكيد أن كوتلياريفسكي هو «أبو» الأدب الأوكراني ومنحته الأولوية في التاريخ، بينما اعتبرت كتب أخرى تاراس شيفتشينكو كذلك. في الحقيقة يقف الإثنان على رأس تيارين متصارعين داخل هذا الأدب، وقد عبر الإثنان كلاهما عن مصلحة من يمثلانه في الصراع الجاري داخل المجتمع. كما يمكن ملاحظة مسالة أخرى خلال الاطلاع على الادب وودراستها، وهي أن آداب الشعوب متقاربة في مواضيعها في كثير من الأحيان، وأنها قد تأثرت ببعضها وتبلورت مع بعضها خلال سنوات طويلة، فمثلاً هناك تشابه كبير بين ملحمة الحب الشرقية «فرهاد وشيرين» في الأدب الكردي، وبعض النصوص التي تحكي قصصاً مشابهة في الأدب الكازاخي، كما يظهر تشابه كبير سواء في الشكل أو في مضامين ومواضيع عدة بين الأدب العربي والادب الأرمنية والأوكرانية.



في آخر حوار أجرته معه مجلة «الأمم» العام «السنة الماضية، توقف فازليان طويلاً عند تلك العلاقة الاستثنائية التي ربطته بعاصي الرحباني تحديداً. يقول: «عشنا معاً 16 سنة عائلة واحدة، كان عاصي في أثنائها يسارع إلى الاتصال بي ليلاً كلما أنجز عملاً، نصاً أو لحناً ليطلعني عليه ويسألني رأيه».

ونطرق إلى مرحلة مرض عاصي وإصابته بنزف في الدماغ عام 1972، فقال: «مرت بعاصي ظروف أوصلته إلى الشعور بأنه لم يعد يمتلك قوته منه في المنة، فأنغلق على نفسه وانزوى. قبل يوم من إصابته ودخوله المستشفى، كنا في المسرح، فقال لي: ساموت في العتمة. وعندما قصده في المستشفى بعد إجراء الجراحة، قال لي منصور: أنت الوحيد الذي يستطيع دخول غرفته. ولما رأني عاصي إلى جانبه، نطق أول كلمة».

«لدي أمل كبير في عودة المسرح الحقيقي، فالיום الجمهور يصفق للفوضى والصراخ، لأنه لم يشاهد أعمالاً فنية في مستوى ما قدم في زمن الرحبانية، باستثناء أعمال قليلة جداً».

• برج فازليان.. عن «المدى»



مهنية وشخصية غنية امتدت طويلاً بين الطرفين. التقى فازليان الأخوين واتفقوا على مسرحية «بياع الخواتم» التي عرضت عام 1964 وكان عرض المسرحية مقدمة للفيلم الذي أخرجه السينمائي المصري الراحل يوسف شاهين، وساعده فازليان في إخراجها لاحقاً. وكانت «بياع الخواتم» التي حظيت بحفاوة جماهيرية كبيرة، فاتحة تعاون طويل مع الرحبانية امتد حتى اندلاع الحرب الأهلية. وقع فازليان أشهر أعمالهما «هالة والملك» (1967)، و«الشخص» (1968)، مروراً بـ«يعيش يعيش»، و«لولو» (1974)، وصولاً إلى «ميس الزيم» (1975). أما في السينما فقد اشغل برج فازليان ممثلاً في أفلام الأخوين رحباني الثلاثة «بياع الخواتم» و«سفر برلك» و«بنت الحارس». إضافة إلى فيلم «كلنا فدايون».

لكن مساهمة برج فازليان في المسرح اللبناني لم تقتصر على ما سبق، إذ أخرج «الزخلة» وأخرج «الموسم»، و«الفنون جنون». و«أبو علي الأسمراني» عن نص لمؤلف تركي مستوحى من بريخت، وكان افتتاح مسرح شوشو للأطفال 1971 بمسرحية «حكايات العم شوشو» من إخراجة. ثم «الشاطر شوشو» وهو لون في الإخراج المسرحي كان برج فازليان قد أسهم فيه مساهمة متميزة.

المقتبسة عن «أركان خادم سيدين» لغولدوني.. وتلت ذلك مسرحية «كافيار وعدس» المقتبسة عن الإيطالية ومسرحية «جوه وبره»، ثم مسرحية «فوق وتحت» و«حبل الكذب طويل» التي اقتبسها عن «الكتاب» لغولدوني.

مدخل برج فازليان إلى المسرح اللبناني كان من باب الكوميديا أيضاً. بعد عمل مثير في المسرح الأرمني اللبناني قدم فيه من ضمن ما قدم «البخيل» لموليير و«حكاية فاسكو» لجورج شحادة، انتقل برج فازليان إلى المسرحيات المحكية بالعامية اللبنانية. بدايته كانت مع «كوميديا الأغلاط» لشكسبير سنة 1964. بعدها بسنة أخرج «لعبة الختار» عن «فولبوني» لبن جونسون وأخرج برج فازليان مسرحيتين من بطولة نبيه أبو الحسن وتألّف أنطوان غندور «نابوليون وأخوت شاتاي» و«الشاطر حسن». وكل هذه الأعمال تنتمي إلى الكوميديا. وتجلّت موهبة فازليان في إخراج هذا اللون من المسرحيات في جعل الإيقاع حيواً رشيّقا، في إضفاء أجواء الفانتازيا على المشهدية المسرحية، وفي تغذية العرض بالكوميديا الحركية - الإيمائية. كما تميّز بحسن إدارة الممثل.

علاقة استثنائية!

تولّى الشاعر الراحل أنسي الحاج تعريف برج فازليان إلى الأخوين رحباني، بدأت علاقة شراكة

برج فازليان

رحيل الساحر المسرحي

■ إعداد قاسيون

ولد فازليان في اسطنبول عام 1926 درس الرسم صغيراً ثم مال إلى المسرح، ليدرس لمدة سنتين على يد كارل فيبر -الذي كان مديراً لأوبرا برلين وهاجر هرباً من النازية- في الأكاديمية المسرحية. ومثل أول مرة في مسرحية يوليوس قيصر سنة 1945. كان إنساناً ساخراً مرحاً محباً للحياة، أسس بين عامي 1958 - 1959 مسرح بابازيان وكان مسرحاً باللغة الأرمنية. وتعرف إلى منير أبو دبس، وأنطوان ملتقى وجمال خوري. في عام 1963، تعرّف على الأخوين رحباني وأخرج لهما مسرحية «بياع الخواتم» واستمرّ في التعاون معهما حتى العام 1975، حينما هاجر إلى كندا مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان.

أسّس في كندا فرقة مسرحية أرمنية صغيرة وقام بجولات وعروض في أنحاء أميركا كلها ثم في إنكلترا. شارك عام 1984 في فيلم «المهاجرين» ولعب فيه دور مهاجر يوناني.

التشكيل في المسرح!

كان برج فازليان يحب المسرح الجماهيري، ويسعد جداً بمنظر الصالة الممتلئة عن آخرها بالمشاهدين. وكان يؤكد دائماً على موقفه قائلاً: «فلنلتجئ المسرحيات التي تدور في ديكور مغلق والتي يسمونها في المسرح الفرنسي مسرحيات salon fermé. فلنجعل الأحداث تدور في مكان مفتوح، فهذا يتيح للإخراج فرصة التشكيل الفني». شارك بعدة أعمال مسرحية ناجحة في لون المسرح الكوميدي الشعبي منها مسرحية «اللعبة ع الحبلين»

رحل المخرج والممثل المسرحي اللبناني برج فازليان (1926 - 2016) بعد مسيرة حافلة بعطاء غزير بدأها منذ الخمسينات، قدّم فيها أكثر من 160 عملاً مسرحياً، رسّخته أحد الأعمدة الثابتة في تاريخ المسرح اللبناني. أخرج مسرحيات عديدة قام ببطولتها كل من فيروز وصباح وشوشو وريمون جبارة ونبيه أبو الحسن وآخرين.

«الأسد السريع».. أول مهرجان سينمائي لبلدان «بريكس»



الوثائقي حول الحرب الأهلية. الجائزة الكبرى للمهرجان عبارة عن تمثال من البلاتين للبوّة وهي تقف، نصب على قاعدة. وتعتبر اللبوّة رمزاً إفريقياً للكمال. والتمثال إياه شبيه من ناحية تصميمه بجائزتي أوسكار وايمي. ويبلغ وزن التمثال الذي طوله 28 سنتيمتراً 8.4 كيلوغرامات. وتصنع هذه الجائزة في ورشة الشركة نفسها في شيكاغو التي تصنع جوائز أوسكار. غير أن اللبوّة جائزة المهرجان الجديد أثقل من جائزة أوسكار بـ4.5 كيلوغرامات. وأوضح ميبيني أن صنع التمثال الجائزة من البلاتين مرده إلى أن 78% من مكانم البلاتين العالمية تقع في جنوب إفريقيا. وستعلن أسماء الفائزين في المهرجان في 19 آذار المقبل.

فقد رأى سينمائيو جنوب إفريقيا ضرورة إقامة هذا المهرجان الجديد وأكد مؤسس المهرجان إريك ميبيني قائلاً: «إن مهرجان «الأسد السريع» يجب أن يخبر العالم عن وجود أفلام من الدرجة الأولى أنتجت خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية». قال الناطق باسم اللجنة التنظيمية لمهرجان «الأسد السريع» «Rapid Lion» موسى غغيباني إن روسيا ستقدم خمسة أفلام متنوعة صورت خلال السنوات الخمس الماضية إلى هذا المهرجان. وأعلنت بلدان أخرى غير منضمة إلى البريكس رغبتها المشاركة في مهرجان «الأسد السريع» السينمائي. فستقدم موريتانيا مثلاً فيلم «تومبوكتو» إنتاج عام 2014 وأنغولا فيلم «الاستقلال»

يفتتح في جنوب أفريقيا اعتباراً من 12 آذار 2016 مهرجان «الأسد السريع»، أول مهرجان سينمائي لبلدان البريكس «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا»، في تحدّد واضح لمسابقتي «هوليوود» و«كان» المشهورتين والمسيطرتين عالمياً.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/2/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الأغنية التراثية.. نبض حياة



تحكي الأغنية الشعبية هموم الناس وأفراحهم، وتعتبر سفيرتهم في التعبير المتبادل فيما بينهم.. تحمل معها كمًّا هائلاً من الموروث الثقافي الخاص بالجماعة البشرية عبر الزمن، وهي غالباً ما تعبر عن إبداع تلقائي صادر عن فكر ووجدان مشترك بين أبناء مجتمع ما، يمارسها المجتمع في إطار من عاداته وتقاليده ومناسباته الاحتفالية المتنوعة.

■ إيمان الأحمد

تتميز الأغنية الشعبية بخصائص عديدة منها سعة الانتشار، وجماعية التأليف (بمعنى انتمائها لبيئات مختلفة منفصلة مكانياً وتجمعها هموم ووقائع واهتمامات مشتركة، بما فيها ذلك الجزء من الأدب المنقول شفاهاً)، ومعالجتها لموضوعات تهم الجماعة. نصها سلس، سهلة اللحن، المتكامل مع الكلمات، ولها ارتباط مادي وعقلي وروحي بالمجتمع المعني. رغم ذلك ثمة من يخلط بين ما هو شعبي، وله امتداد زمني، وبين ما هو دارج وشائع، فليست كل أغنية شائعة، هي شعبية بالضرورة!!

الانتقال شفاهاً..

يوجد الكثير من الأغاني الشائعة في الوقت الحاضر التي تعبر عن ميول واتجاهات تعارض الاتجاهات الشعبية، ولا تمثل سوى فئات محدودة وضيقة في المجتمع. لذلك تنتشر فترة من الزمان ثم تخبو، ويطويها النسيان، وغالباً ما تفقد مثل هذه الأغنية تأثيرها في الشعب فلا تكون ضمن مآثوراته، لأنها أصلاً لم تعبر عنه.

وبما أنه ليس للأغنية الشعبية في الغالب نص مدون، لذلك نراها تنتقل من فرد إلى آخر، ومن جماعة لأخرى عن طريق الرواية، والمشافهة. ولها أكثر من إطار، مما يجعلها تظهر في نصوص عديدة، تعبر أغلبها عن معنى واحد، حيث يساعد اللحن على سهولة حفظها وانتشارها، فالقول المنظوم الذي يتخذ جرساً معيناً أسهل في الحفظ والنقل من القول المنثور الذي لا يتبع إيقاعاً موسيقياً على أي نحو من الأنحاء.

إن سمة المرونة التي تتسم بها الأغنية الشعبية وقابليتها للتغيير والتشكل بمواجهة الأنماط الجديدة في الحياة والتعبير عنها، تساعد على بقائها في ذاكرة الناس فيرددونها كجزء من ثقافتهم العامة. كما أن استمرار الأغنية الشعبية وبقاءها، ساعد في الحفاظ على اللحن الموسيقي الذي تظهر به، إذ هناك توازن وانسجام بين الأدب الشعبي، والفن

الشعبي، أي الموسيقى المصاحبة للشعر- اللذين يكونان معاً الأغنية الشعبية.

ملكية عامة

الكثير من مؤلفي الأغاني الشعبية مجهولون، ولكن لا يمكن القول بأن الأغنية الشعبية ليس لها مؤلف- فلا بد أن يكون قد أبدعها فرد من الأفراد، ولكنها تصبح ملك عامة الناس بعد أن أصبحت جزءاً من التراث الشعبي، فإبداع الأغنية لا يمكن أن يكون من عمل العامة، ولكنه عمل فردي لاقى من النجاح والرواج بين أفراد الشعب ما جعل العقل الجمعي يتبناه، فيصبح بذلك ملكاً للجميع، وقد يعدل الناس في الأغنية أو يبدلون بعض كلماتها وفق مقتضيات التحولات في المجتمع وظروفه، وينسى المبدع الأصلي للأغنية، وهنا تتحول إلى «أغنية شعبية» مجهولة المؤلف معبرة عن مشاعر الناس وقلوبهم وأمانيتهم، كما أنها وسيلة من وسائل المرح والبهجة التي تعينهم على إنجاز عمل صعب، كالحصاد مثلاً، ويجدون فيها متنفساً لمشاعرهم المختلفة.

الأغنية الشعبية الفراتية

تزدهر الأغنية الشعبية في المجتمعات الريفية لأنها متنفس هذه المجتمعات، وعلى سبيل

المثال، استطاع أبناء المنطقة القاطنين على ضفتي الفرات، وحولها، المحافظة على الأغنية الشعبية لكونها جزءاً من تراثهم الثقافي. تحوي الأغنية «الفراتية» السورية أنغاماً حافلة بالمشاعر والصور والألوان، تتدفق من خلالها المفردات المكونة لحياة الناس، فهي تصف حياتهم وما يدور فيها من أحداث وتفتح عن طريقة معيشتهم وتفكيرهم، وعواطفهم ومشاعرهم، مصورة الحب والألم والعمل.. الخ. وهي أيضاً كغيرها، قديمة ومتنوعة الألحان والمفردات نتيجة تعدد الحضارات التي سكنت وادي الفرات، ما أدى إلى تفرد المدينة بلهجة خاصة تحتوي مفردات من البداوة والريف، إضافة إلى اختلاف ألوان غناء سكان الضفة اليمنى من النهر عن اليسرى، وهي تحمل من بيئة النهر والسهل والبادية الكثير، وتعبر عن عالم خاص بأهالي المنطقة وحياتهم.

«الفراتي» و«العراقي»

يشير الباحث «عبد القادر عياش» في كتابه «غزليات من الفرات» إلى ميزات الأغنية الشعبية قائلاً: «تمتاز بالجمالية الشعرية والعذوبة اللحنية، وشفافية الفكرة، كما أنها وفي أغلب الأحيان، راقصة تدفع سامعها إلى

التحرك معها تحركاً منسجماً مع إيقاعها ونبض ألقانها، كما أنها بسيطة الأفكار ومعبرة..». ويضيف: «تصنف الأغنية الشعبية من عدة نواح أولها المقام، وتتميز بشعبيتها وقوة كلماتها، وتتميز بالحزن نتيجة قسوة الطبيعة، وتجد في هذه المنطقة الألوان الثلاثة للغناء البدوي والريفي ولون أهل المدينة التي تطورت لهجتها اللغوية وأصبحت أقرب للفصحى حيث اشتقت لهجتها الخاصة من لهجة أهل البادية وأهل الريف». تكثر أوجه التشابه بين الأغنيتين الفراتية والعراقية، بسبب القرب المكاني، والتقارب الاجتماعي، إلا أن الأغنية الفراتية أطف لغة، وأكثر فرحاً وأدق تخصصاً، وهي تتلى منغمة بمصاحبة الآلات الموسيقية الشعبية «كالربابة» أو «الشاخولة». أما الأغنية العراقية، فغالباً ما يخيم عليها الألم والحزن. تحتوي الأغنية الشعبية الفراتية بشعرها الغنائي إراثاً ضخماً، ولكنها لا تلقى الاهتمام من الجهات صاحبة العلاقة، مما يعرضها لخطر النسيان والتشويه والنسيان رغم تأصلها في الوعي الجمعي. إن تجميع الأغاني التراثية وتصنيفها ودراساتها والحفاظ عليها، وتطويرها، هي إحدى أهم متطلبات الحفاظ عليها، لأنها تعتبر جزءاً من الهوية الوطنية.



ثمة من يخلط بين ما هو شعبي وله امتداد زمني وبين ما هو دارج وشائع.. فليست كل أغنية شائعة هي شعبية بالضرورة

قاسيون

2016

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار